العَتَبة العَبَّاسيَّة المُقَدَّسَة
قِسْمُ الشُّؤونِ الفِكْرِيَّة والثَّقَافِيَّة
مَركَزُ تُرَاثِ الحِلَّة

الصَّافِيَةُ فِي نَظْمِ الكَافِيَة

نَظم

قِوَام الدِّين القِزْوِينِيّ الحِلِّيّ
المُتَوَفَّى سَنَة (١١٥٠هـ)

تَحقِيق

قَاسِم رَحِيم حَسَن رِيَاض رَحِيم ثُعْبَان
قُصَي سَمِير عَبَيِّس

العَتَبَةُ العَبَّاسِيَّةُ المُقَدَّسَةُ
قِسْمُ الشُّؤُونِ الفِكْرِيَّةِ والثَّقَافِيَّةِ/مَرْكَزُ تُرَاثِ الحِلَّة
الحِلَّةُ الفَيحَاء
موبايل: 009647808153658
E-mail: hilla@alkafeel.net
http://www.turath.alkafeel.net

الحسيني القزويني، محمد بن محمد مهدي
الصافية في نظم الكافية/ قوام الدين القزويني الحلي؛ التدقيق اللغوي سلام عبد عون محمد الجمل.- الطبعة الأولى.- الحلة: مركز تراث الحلة، العتبة العباسية المقدسة، ١٤٣٦هـ./ ٢٠١٤.
٢٢٢ صفحة ؛ ٢٤سم
المصادر: ص. ١٩١-٢٠٥ ؛ وكذلك في الحاشية.
١. الحلة (العراق)- تاريخ. ٢. الحلة- اللغة العربية، ألف. الجمل، سلام عبد عون محمد، مصحح. ب. العنوان.
PJ6101 .H81 2014
الفهرسة والتصنيف في مكتبة العتبة العباسية المقدسة

الكتاب: الصَّافية في نظم الكافية.
نظم: قوام الدين القزويني الحلي
تحقيق: قاسم رحيم حسن.
رياض رحيم ثعبان.
قصي سمير عبيس.
الإخراج الطباعي: أحمد عبد العالي الكعبي.
التدقيق اللغوي: سلام عبد عون محمد الجمل.
الناشر: مركز تراث الحلة/ العتبة العباسية المقدسة.
الطبعة: الأولى.
المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع.
سنة الطبع: ١٤٣٦هـ-٢٠١٤م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إليكَ يا جَواد الأئمَّةِ.. هَذهِ بِضاعَتُنا مُزْجاةٌ بينَ يَديَك، نَتمثَّلُ قَولَهُ تَعَالَى: ﴿**يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا بِبِضَاعَةٍ مُّزْجَاةٍ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ**﴾ [يوسف: ٨٨].

وكُلُّنا أَملٌ فِي قَبولِها.

تَقَبَّل مِن عَبِيدِكَ: قَاسِم، ورِيَاض، وقُصَي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِين

المُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى الصَّفوة الصَّافِية مِن بريَّته مُحَمَّد خَاتَمُ الأَنبياءِ والمُرسَلِين وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِين.

أمَّا بعد ...

فإِنَّ بدايات التأليف النحويّ عند العرب اتَّخذت منهجًا تعليميًّا في أغلب ما أُلِّف، وهذا ما درج عليه علماء النَّحو في الأمصار الإسلاميّة كافَّة ، ثم بدأت مرحلة جديدة، وهي مرحلة نظم هذه المتون في أراجيز مختصرة، وبعضها مُطوَّلة، كان الهدف منها تيسير دراسة العربيّة وحفظها لطلَّاب العلوم الدينيَّة، وهذا المنهج التعليمي سادَ في أغلب العلوم والمعارف، سواء أكانت عند المسلمين أم عند الأُمم الأُخر. واليوم نُخرج إلى النور منظومة نحويّة، لتقف بإزاء المنظومات النحويّة، ونخرجها بحُلَّة جديدة بعد ٢٠٢ سنة من تاريخ نظمها، ألا وهي (الصَّافية في نظم الكافية).

أما أهميَّة الكتاب، فتكمن في كونها إحدى المنظومات التعليمية المختصرة في قواعد النَّحو العربي.

وكان الهدف من نظم كافية ابن الحاجب، سببين:

السبب الأول: الوقوف على بعض الثَّغرات في منظومات من سبقه، فسعى جاهدًا لسدِّ تلك الثغرات.

السبب الثاني: تيسير قواعد اللغة العربيّة وحفظها.

ومن أهم الصعوبات التي واجهت المحقِّقين، هي تفرُّق نسخ المخطوطة بأماكن مختلفة خارج العراق، وهذا ما دعا المحقِّقين إلى بذل جهد ليس باليسير في تتبُّع نسخ المخطوط. ومن الصعوبات الأخرى أن هذه المخطوطة لم تُسلَّط عليها الأضواء، ولم تنل اهتمام العلماء بما يتناسب مع قيمتها العلمية. وقد رتَّب الناظم أبواب منظومته على ما تعارف عند النحويين من مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ، ثم ألحقها بباب التواب، وبعدها المشتقَّات النَّحوية، ثم حروف المعاني ودلالاتها.

واقتضى عملنا أن نقسِّم الكتاب على قسمين، القسم الأول: تناول دراسة حول المخطوطة وناظمها. والقسم الثاني: كان في تحقيق المنظومة.

وفي الختام يطيب لنا أن نقف وقفة إجلالٍ واحترام للعتبة العبَّاسيَّة المُقدَّسة، ونخص منهم مركز إحياء التراث، لما بذلوه من قراءة فاحصة دقيقة كشفت السَّهو والسَّقط والهنات الموجودة في الكتاب، ونتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى مدير مركز تراث الحلة سماحة السَّيِّد رسول الموسوي على رعايته واهتمامه لإخراج هذا الكتاب إلى النور.

التمهيد

بدايات نظم الشعر التعليمي عند العرب

اختلف الدارسون في الزمن الذي نشأت فيه المنظومات التعليميَّة عند العرب، فبعضهم ذهب إلى أَنَّ نظم الشعر التعليميّ عند العرب عُرِفَ منذ وقت مبكّر وأنّه ظهر في العصر الجاهليّ[1]، وبعد ظهور الإسلام ازداد هذا النوع من التأليف، ولاسيما في بدايات العصر الأُمويّ وبلغ ذروته في العصر العباسيّ[2]، وذهب آخرون إلى أن العرب لم يعرفوا هذا النوع من التأليف إلَّا في نهاية العصر الأمويّ، واتّضحت معالمه في العصر العباسيّ[3]، وردّ بعض الباحثين هذا الرأي بما وجدوه من شعر تعليميّ في أزمنة متقدّمة مبثوث بين النتاج الشعريّ للشعراء العرب.

واختلفوا أيضًا في قضية تأثر النحاة العرب بحضارات الأمم القديمة كاليونان والهنود في نظمهم للعلوم والمعارف، فذهب بعضهم إلى أنَّ العرب تأثَّروا بالحضارات القديمة[4]، وبعضهم الآخر ذهب إلى أنَّ ما وصل إليه العرب

---

(١) يُنظر: المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو: ١٤، وحول الشعر التعليمي: ٢١٠ والعلوم العقلية في المنظومات العربية: ٣٠.

(٢) يُنظر: المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو: ١٦، العلوم العقلية في المنظومات العربية: ٣٠.

(٣) يُنظر: ضحى الإسلام: ١/ ٢٤٥، والمنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو: ١٥، ونشأة المنظومات التعليمية في الأدب العربي: ٤.

(٤) يُنظر: ضحى الإسلام: ١/ ٢٤٥، والمنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو: ١٥،=

في نظمهم للعلوم والمعارف هو نتيجة طبيعية للتطور في مجالات العلوم كافّة[١].

والذي يهمُّنا هنا هو أثبات البداية الحقيقية للمنظومات النحوية على وجه الخصوص؛ لأنها صاغت الكلام العربي بطريقة النظم الشعري الخفيف على اللسان والسهل في الحفظ، ونؤيد قولهم: بإنّ البدايات الأولى للنظم النحويّ كانت في أواخر القرن الثاني الهجري، حينما ظهرت الأبيات المفردة المنظومة في مسائل نحويَّة، وهذه تُعدُّ إرهاصات للمنظومات الطويلة[٢].

وعَدَّ قسم من الدارسين بعض الأراجيز من أوائل المنظومات التعليميّة في النحو العربيّ كأرجوزة إسحاق بن خلف البهرانيّ، ومنها قوله[٣]:

النحو يَبْسِطُ من لسان الألكنِ والمرءُ تكرِمُهُ إذا لم يَلْحَنِ
وإذا طلبتَ من العُلومِ أَجلَّها فأَجلُّها منها مقيمُ الألسُنِ

ومنظومة الكسائيّ (ت: ١٨٣هـ) في النحو، ومنها قوله[٤]:

إِنَّما النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَع
فإِذا ما أَبْصَر النحو فتى مرّ في المنطق مرًّا فاتّسع

وبعضهم عدَّ أرجوزة الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) أول أرجوزة

=ونشأة المنظومات التعليمية في الأدب العربي: ٤.

(١) يُنظر: المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو: ١٤، وحول الشعر التعليمي: ٢١٠ والعلوم العقلية في المنظومات العربية: ٣٠.

(٢) المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو: ١٦.

(٣) يُنظر: الكامل، للمبرد: ٢٣٩، وتاريخ بغداد: ١١٤١٢، والعلوم العقلية في المنظومات العربية: ٤٥، وتمثل الروح العلمية في المنظومات الشعرية: ٥، والمنظومة النحوية: ٣٠٢.

(٤) يُنظر: الكامل، للمبرد: ٢٣٩، وتاريخ بغداد: ١٢-١٤، والعلوم العقلية في المنظومات العربية: ٤٥، وتمثل الروح العلمية في المنظومات الشعرية: ٥، والمنظومة النحوية: ٣٠٢.

نظمت في النحو العربي[١]، واستدل على ذلك بما نقله خلف الأحمر (ت: ١٨٠هـ) من قول الخليل في أرجوزته[٢]:

فَانْسُقْ وَصِلْ بِالْوَاوِ قَوْلَكَ كُلَّهُ وَبِلا وَ ثُمَّ وَ أَوْ فَلَيْسَتْ تَصْعُبُ[٣]

وفي العصور اللاحقة ظهرت منظومات كثيرة، منها أرجوزة أحمد بن منصور اليشكري (ت: ٣٧٠هـ) في النحو، عدد أبياتها ٢٩١١ بيتًا[٤]، وأرجوزة الحريري (ت: ٥١٦هـ) في النحو الموسومة بـ(ملحة الإعراب وسنخة الآداب)[٥]، ومنظومة ابن معط (ت: ٦٢٨هـ) الموسومة بـ(الدرة الألفية في علم العربيَّة)، ومنظومة ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) الموسومة بـ(الوافية الكافية)[٦]، ومنظومة ابن مالك الجياني الطائي (ت: ٦٧٢هـ) الموسومة بـ(الخلاصة)[٧].

(١) يُنظر: المنظومة النحويَّة، المنسوبة الى الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. أحمد عفيفي: ١٩٣، المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحويّ: ١/ ٦، والعلوم العقليَّة في المنظومات العربيّة: ٥٥.

(٢) يُنظر: مقدِّمة في النحو: ٨٥-٨٦.

(٣) هذا البيت رقمه في المنظومة المحققة ١٥٧.

وانسقْ وقلْ بالواو قولك كلّهُ وبلا وثُمَّ وأَو وليسْتَ تعقُبُ

يُنظر: المنظومة النحويَّة.

(٤) يُنظر: ينظر الأشباه والنظائر، للسيوطيّ: ١/ ١٢٣، والمنظومة النحويَّة: ١٣.

(٥) يُنظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٥٧.

(٦) يُنظر: منظومات الوافية في الدراسة.

(٧) يُنظر: الذريعة: ١٣/ ١٠٩.

نظرة الدارسين إلى المنظومات النحوية

اختلفت نظرة الدارسين إلى التآليف النحويّة الميسَّرة، ولاسيما المنظومات، فبعضهم يرى أنّ المنظومات التعليميّة إثراء للدراسات النحويّة، وفي مقدمتهم الدكتور عبد العال سالم مَكرَم، فهو يرى أَنَّ السبب الرئيس لوضع المختصرات هو جمع قواعد النحو في مختصرات تحفظ الأُصول، وتجمع القواعد، وتصون الأُسس خوفًا من ضياع المصادر النحوية التي يستمدّ منها النحويون نحوهم[1].

وبعضهم قال: المنظومات النحوية جزء من تاريخ علم النحو، ونمط من أنماط التأليف النحوي، وحلقة من حلقاته، ومرحلة من مراحله، أَثَّرت فيما بعدها من مؤلفات، فقد ظهرت ثم ازدهرت ونمت وحافظت على مكانتها مدة طويلة من الزمن، فهي ذات قيمة علمية كبيرة، ولها دور عظيم في تنشيط الحركة الثقافية، إضافة إلى أنها لا تزال وسيلة من وسائل نقل العلم وتعليمه، وهذا يدل على قوتها ومقدرتها على حمل التراث النحوي، وسبب هذا أن النحو جزء من تراث الأمة المعتمد[2].

وبعضهم الآخر يرى أَنَّ ذلك تكرارٌ ثقيلٌ واجترارٌ لا نفع فيه، وأبرزهم الدكتور مهديّ المخزوميّ الذي يرى أَنَّ الدرس النحويّ بَلَغَ من الجدب عند هؤلاءِ أنْ كانوا يضعون فيه كتبًا مختصرة مُشْتَقَّة من كتب الأقدمين ويسمُّونها

(١) يُنظر: المدرسة النحوية في مصر والشام: ٤٤٢.

(٢) يُنظر: المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو: ٧٨.

مقدّمات أو متونًا ثمّ يشرحونها ويوسّعونها بالتعليلات والتأويلات والردود والمناقشات، وبسط الوجوه المحتملة للمسألة الواحدة، ووضع الحدود المنطقيّة الجامعة المانعة، وتحليلها وقد يَعمد بعضهم إلى نظم أحد كتبه ثمّ يشرح المنظومة فلا يضيف إلى الأصل جديدًا إلَّا تكرارًا ثقيلًا واجترارًا لا نفع فيه[١]، ثمّ قال: وكان واصفوها يزعمون أنَّهم بهذا كانوا يتوخّون التيسير للحفظ، وقد أحسنوا ؛ إِذْ لم يزعموا أَنَّهم كانوا يتوخّون التيسير للفهم[٢].

وتابعه أُستاذنا الدكتور كريم حسين ناصح، إِذْ ذهب إلى أَنَّ بداية عهد هذه المتون الموجزة والمختصرة يعني أَنَّ الدرس اللغويّ قد دخل في حلقات مفرغة لا غناء فيها؛ إِذْ إِنَّها تدلّ على نضوب في ملكات الإبداع والوقوف عند حدود ما أبدعه الأوّلون، فلا جديد في التأليف سوى التغيير في أسماء الكتب[٣].

وكثير من الباحثين ذهبوا إلى أَنَّ الشعر التعليميّ عامّةً لم يُتَأَتَّ فيه بشعر جيّد، فكانت المنظومات عبارة عن قوالب لفظية لأقوال علميّة[٤]، والشعر التعليميّ قد أصبح في العصور المتأخّرة النوع الوحيد الذي لا يحمل من الشعر إِلَّا اسمه[٥].

إِلَّا أَنَّنا نرى أنّ هذه المنظومات كانت تُعَبِّر عن المراحل العلميّة وأنواع الثقافات السائدة في تلك العصور المختلفة، ولهذا لا بُدَّ من دراسة تلك المنظومات للكشف عن خصائص تلك المراحل العلميّة في تاريخ الأمّة الإسلاميّة.

---

(١) الدرس النحوي في بغداد: ١٥٦.

(٢) المصدر نفسه: ١٥٧.

(٣) مناهج التأليف النحوي: ٥٣-٥٤.

(٤) يُنظر: نشأة المنظومات التعليمية في الادب العربي: ١، والدرس النحوي في بغداد: ١٥٦، ومناهج التأليف النحوي: ٥٣-٥٤.

(٥) المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي: ١/ ١١.

أما أهمّ الخصائص والسمات العامة لهذا النوع من التأليف، فهي:

١. موجزة العبارة ويندر فيها وجود الشواهد والأمثلة التي لا تذكر عادة إلَّا في حدود الضرورة[١].

٢. تتَّصف بالشمول والاختصار.

٣. يطغى فيها التلميح على التصريح.

٤. يأتي فيها الإيجاز والرمز استجابة لما تقتضيه الأوزان الشعريّة من تقديم أو تأخير أو حذف.

٥. يلاحَظ في ترتيب هذه المنظومات أن أغلب الناظمين بنى منظومته على نظرية العامل، إما العامل نفسه، كما فعل ابن مالك، وإما المعمولات التي هي أثر للعامل، كما فعل ابن الحاجب ومن نَظَمَ المفصل أو الكافية[٢].

٦. اختار أكثر الناظمين لها الرَّجز[٣]؛ لأنّه أوفى بحور الشعر نغماً، وأكثرها مطاوعةً في تفاعيله للزحاف والعلل[٤]، واختاروا المزدوج من الرَّجز، لطول المنظومات العلميّة التي لا يمكن الالتزام بقافية واحدة فيها، مما اضطرهم إلى مُزاوجة القافية في شطري كلِّ بيت[٥].

٧. صياغة المنظومات بأسلوب سهل، جَلِيِّ العبارة، واضح الأفكار، مترابط المواضيع لتكون حاضرة في ذهن متعلمها.

(١) يُنظر: المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي: ١/ ٥.
(٢) يُنظر: المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو: ٦٩.
(٣) بحر الرَّجز وهو البحر السابع من بحور الشعر العربي الستة عشر وتفعيلاته هي (مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن مُسْتَفْعِلُن) لكل من المصراعين. يُنظر: العلوم العقلية في المنظومات العربية: ٣٤.
(٤) يُنظر: المنظومات النحوية وأثرها في تعليم النحو: ٦٥.
(٥) يُنظر: المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي: ١/ ١١.

كافية ابن الحاجب وأهميتها

حظيت كافية ابن الحاجب النحوية بمكانة متميزة عند النحويين المعاصرين لابن الحاجب، والذين جاؤوا من بعده من غير العرب، إِلَّا أنَّ أكثر النحويين العرب ابتعدوا عنها، وأبعدوا طلبتهم عنها، واهتم بها غير العرب، فقال عبد العال سالم مكرم: كان انتفاع العجم بالمقدمة وشروحها أكثر من انتفاع مصر والشام بها؛ وذلك لأنه وإن أسهم بعض علماء هذين الإقليمين بشرح هذه المقدمة والتعليق عليها فإنَّ هذه الشروح لم تنتشر بين الطلاب، ويشتهر أمرها كما كان ذلك في بلاد العجم[1]. وقال شارح الكافية تقي الدين النيلّي في التحفة الشافية في شرح الكافية: «وبعد فإنّي رأيت المختصر المسمى بالكافية للشيخ الفاضل... وجيز الألفاظ بسيط المعاني، ووجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونه، جهلًا بما فيه، وقصورًا عن الوقوف على معانيه، وشاهدت جماعة من أبناء فارس بهذا الكتاب مشغوفين، وبتحصيل غوامضه كلفين، والتمس مني طائفة منهم أنْ أكتب له شرحًا يزيل إغماضه ويبين أغراضه»[2].

نستدلُّ من هذين النصّين على أَنَّ لها شهرةً واسعةً ومكانة مرموقة عند كثير من طلبة العلم في زمانه.

---

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة: ٦٢، والتحفة الشافية في شرح الكافية، الدراسة: ٣٣

(٢) يُنظر: التحفة الشافية: الورقة : ١.

وتعرَّض النحويون بالشرح للكافية ولبعض منظوماتها ، وبعضها الآخر ظلَّ محفوظًا بين دفَّتي الكتاب لم يتعرَّض لشرحها أحد، ومنها الصافية، وقد شُرحت منظومات الكافية، ومن شُروح منظومات الكافية شرح ابن الحاجب لمنظومته الوافية وسمَّاه (شرح الوافية نظم الكافية)، طُبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور موسى بنّاي علوان العليلي، في مطبعة الآداب في النجف الأَشرف، بمساعدة الجامعة المستنصرية سنة (١٤٠٠هـ)، و(شرح الوافية) التي نظمها محمد سنة (١٠٢٩هـ) على كافية ابن الحاجب، وهذا الشرح لولد الناظم، منه نسخة في المتحف العراقي تحت رقم: ٣٠٤[١]، و(شرح منظومة ابن الحاجب) لعماد الدين إسماعيل الأيوبي صاحب حماة (ت: ٧٣٢هـ)[٢].

منظومات الكافية

حظيت كافية ابن الحاجب بشهرة واسعة في القرن السابع الهجري؛ لذا تعرَّض لشرحها عدد كبير من النحويين، وَوُضعت على شروحها الحواشي والتعليقات فلا يمكن إحصاء شروحها؛ لكثرتها، وتنوع اللغات التي تُرجِمت إليها، وقام بعضهم باختصارها، وبعضهم الآخر بنظمها، فكان من بين هؤلاء السيد قوام الدين القزويني، وفيما يأتي نذكر منظومات الكافية.

١. منظومة ابن الحاجب، وَسَمها بـ(الوافية)[٣]، وهي أول منظومة على الكافية نظمها مؤلفها للملك الناصر داود بن الملك المعظم، منها نسخة مخطوطة

(١) يُنظر: فهرس المخطوطات اللغوية في المتحف: ٥٤.
(٢) يُنظر: كشف الظنون: ٢/ ١٣٧٤.
(٣) يُنظر: تاريخ الأدب العربي: ٥/ ٣٢٦، وكشف الظنون: ٢/ ١٣٧٠.

بدار الكتب المصرية[١]، تحت الرقم: ١٠٤٩، وأُخرى في مكتبة طوب قابي باستانبول، رقم: ٢١٧٢، A، ٧٧٨٤[٢].

٢. منظومة لمجهول، نظمها سنة (٧٥٢هـ)[٣].

٣. منظومة إبراهيم النقشبندي[٤] السبستري، نظمها سنة (٩٠٠هـ)[٥].

٤. منظومة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبيد الله بن عمر بن أحمد الكوفي سمَّاها (نهاية المطالب في نظم كافية ابن الحاجب)[٦].

٥. منظومة لإبراهيم شفري[٧].

٦. منظومة السيد قوام الدين القزويني المتوفى سنة (١١٥٠هـ)، وسمَّاها (الصَّافية في نظم الكافية)، وهي المنظومة التي نحن بصدد تحقيقها.

٧. منظومة للعلَّامة السيد عبد الصمد بن أحمد الموسوي الجزائري التستري المتوفى سنة (١٢٣٧هـ)، نظم للكافية الحاجبية في النحو توجد عند أحفاده.

٨. منظومة محمد الشيخ معروف النودهي (ت: ١٢٥٤هـ)، وسمَّاها (كفاية

(١) يُنظر: فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٧٤.
(٢) يُنظر: مجلة المورد العراقية، المجلد الخامس، العدد الثالث، ١٩٧٦م: ٢٦١، وشرح الوافية نظم الكافية: ٥٢.
(٣) يُنظر: تاريخ الأدب العربي: ٥/ ٣٢٦.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٥/ ٣٠٦.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٥/ ٣٢٦
(٧) يُنظر: المصدر نفسه.

الطالب)، منها نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي، تحت رقم: (٢٤٩١).

٩. منظومة إبراهيم ششتري، منها نسخة مخطوطة في مكتبة رضا في رامبور بالهند تحت رقم: (٢٦٦٠)[١].

١٠. منظومة حسام الدين إسماعيل بن إبراهيم (ت: ١٠١٦هـ)[٢].

١١. منظومة أَمير مصطفى الشيرازي[٣].

أهمية الصَّافية في نظم الكافية

أدرك الميرزا قوام الدين أهمّيّة الشعر التعليميّ في حفظ القواعد وتيسيرها لطلّاب العلم، فسار على نهج سابقيه من العلماء بنظم علوم الدين؛ لغرض تعليميّ، فنظم في النحو أُرجوزته الصافية في نظم الكافية، نظم فيها كافية ابن الحاجب النحويّة، وهي إحدى المنظومات المختصرة المهمّة في قواعد النحو العربي، نظمها في أصفهان سنة (١١٣٤هـ)، وتتألف من ٨٩٩ بيتًا في قواعد الدرس النحوي.

ومن أهم السمات الواضحة لهذه الأرجوزة أَنَّ ناظمها كان كثيرًا ما يُضمِّن نظمه الشواهد والأمثلة، وقد نالت اهتمام طلبة العلوم الدينية؛ لسلاستها، وجودة أحكامها في صياغة القواعد النحوية، فكانت بحق شاهدة له بسعة علمه، وجودة قريحته، ومقدرته العقلية وبراعته اللغوية، إذ نظم فيها قواعد النحو من كافية

(١) يُنظر: تاريخ الأدب العربي: ٥/ ٣٢٦.
(٢) يُنظر: كشف الظنون: ٢/ ٣٧٣.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٧٣.

ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) نظم الجواهر في السلك وخلّصها من الحشو تخليص الذهب عند السبك.

وكانت منظومته من الأهمّيّة أن نُسخت أكثر من مرة، إِلَّا أَنَّ أحدًا لم يشرحها ويبيِّن غوامضها.

ولم يقتصر الناظم في نظمه على علم من دون غيره، فقد نظم في كلّ فروع المعرفة، فنراه ينظم في علوم اللغة وفروعها، فنظم في الصَّرف شافية ابن الحاجب وأسماها (الوافية في نظم الشافية)، ثم نظم أُرجوزته في علم الخطّ من شافية ابن الحاجب الصرفيّة التي أسماها (رمح الخط في نظم رسم الخط)، وفي علم البيان نظم أُرجوزة أسماها (منظومة البيان)، وفي الحساب نظم خلاصة الحساب للشيخ البهائي فأسماها (نظم الحساب)، ونظم (رسالة الاسطرلاب)، وفي الفقه نظم (التَّبصرة)، وفي المديح (الاثنا عشريّات في المدائح)، وله أُرجوزات في: الأخلاق، وأصول الفقه، وتضمين الألفيّة، والتَّجويد، وله أُرجوزة في التعادل والتراجيح أسماها (العدل والإحسان)، وله أُرجوزة في تعداد سور القرآن وبعض قواعد التَّجويد، وله (ديوان السيفي القزوينيّ)، وله (الشكيَّات المنظومة)، ونَظَمَ (زبدة الأصول).

فلم يترك علمًا إِلَّا ونظم فيه، ولعل اطراد هذه الظاهرة لديه لرغبةٍ عنده، وتمكُّن منه.

سبب نظمه الكافية

نظم السيد قوام الدين هذه الأرجوزة بطلب من تلميذه (الشيخ محمد علي

ابن أبي طالب الحزين صاحب تذكرة الحزين (ت: ١١٨١هـ)[١] الذي صحبه في أصفهان ثم قزوين، وقد صرَّح بذلك في البيت الآتي:

نظمتها كأختها في نسق لابن أبي طالب الموفق[٢]

أما أختها فيقصد بها (الوافية في نظم الشافية)، وقد صرّح بذلك في الحاشية التي كتبها على شرح تلميذه محسن القزويني للوافية المسمَّى (توشيح الوافية) نسخة مجلس الشورى، في قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ربِّ العالمين والصَّلاة والسَّلام على سيد المرسلين مُحَمَّد وآله أجمعين وبعد فقد سألني من لا يسعني مخالفته أن أُلحق بمقدمتي في الإِعراب مقدمة في التَّصريف على نحوها ومقدمة في الخط فأجبته سائلًا متضرِّعًا أن ينتفع بها كما نفع بأختها والله الموفق»[٣]، وقال في بيت آخر، وهو يخاطب ابنه أو أحد تلامذته بقوله:

وَبِالقَرِيْبِ خَصَّصُوا الهَمْزَةَ وَ(أَيْ) وَعَمَّ (يَا) فِي الكُلِّ فَاسْمَعْ يَابُنَي[٤]

فمن يقرأ قوله:

نظمتها كأختها في نسق لابني أبي طالب الموفق[٥]

يظنُّ أن السيد قوام الدين نظم الصَّافية كما نظم الوافية تلبيةً لرغبة تلميذه ابن ابي طالب، لكن السيد محسن القزويني صاحب (توشيح الوافية) بيَّن لنا أَنَّ ابنه كان سببًا لنظمه (الوافية) بقوله: «ثم خاطب ابنه المهديّ هداه الله سبيل الرشاد

(١) وهو ابن أخ الشيخ إبراهيم بن عبد الله الزاهدي الجيلاني (ت: ١١١٩هـ). يُنظر: أدب الطف: ٧/ ٣١٦.

(٢) رقم البيت في الأرجوزة: ٧.

(٣) توشيح الوافية: الورقة: ٣.

(٤) رقم البيت في الأرجوزة: ٨٤١.

(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ٧.

وأوْصَلَه الى المراد لكونه حفظه الله تعالى سببًا لنظمها»[١]، ثم ذكر بيت الشاهد في الأرجوزة، فقال:

واغْـــنَ بِهَـــا يَـــاوَلَـــدِي الحَـفَـيّـا لازِلْـــتَ فِي كَـــرَامَـــةٍ مَـهْـدِيًّـا

وقال في شرحه البيت الآتي من أرجوزته (رمح الخط):

مُخَـــاطِـــبًـــا كُـــلَّ فَـــتَـــىً ذَكِـــيِّ مُـــهَـــذَّبٍ أَخْـــلاقُـــهُ رَضِيِّ

وقال السيد محسن في تقويم رمح الخط نسخة مكتبة المرعشي: «وكان اسمه رضيًا لأنه- أيَّده الله- نظمه لالتماسه له»[٢].

(١) يخاطب ابنه مهديًا الذي كان سبب نظمها، يُنظر: توشيح الوافية: الورقة: ٣.

(٢) تقويم رمح الخط: الورقة: ٦.

النَّاظم في سطور

اسمه، ونسبه

هو الميرزا قوام الدين القزوينيّ، محمّد بن محمّد مهديّ الحسيني أو الحَسَنيّ[1] السيفيّ الحِلي[2]، وجده إبراهيم[3] بن المير محمد معصوم بن المير محمد فصيح بن مير أولياء الحسينى التبريزى المولد القزوينى المحتد المتوفى فجأة سنة (١٠٩٩هـ)، يُنسب إلى (الحِلّة السيفيّة)[4].

(١) في أغلب منظوماته ذكر السيد نسبه الحسني، وقد يقصد بالحسني أحد أجداده، كما في نهاية أرجوزته (رمح الخط) نسخة مجلس الشورى إذ قال: تَمَّ رُمْحُ الخَطِّ في نَظْمِ رَسْمِ الخَطِّ وَنَسْأَلُ اللهَ التوفِيقَ لِمُلَازَمَةِ الرِضَا وَمُجَانَبَةِ السَّخَطِ بِحَقّ ﴿ن وَالْقَلَمِ وَما يَسْطُرُونَ﴾ [سورة القلم: ١] بِيَمِينِ نَاظِمِهِ قُوام الدينِ مُحَمَّد الحَسَنِيّ أَحْسَنَ اللهُ خَاتِمَتَه سنة (١١٢٣هـ)، وكذلك ما جاء في شرح تلميذه المولى محسن بن طاهر القزوينيّ الموسوم بـ(تقويم الخطّ في شرح رمح الخطّ) نسخة مجلس الشورى الورقة الأولى، قال: كان المختصرُ الذي نَظمهَ الفاضلُ الكامِلُ العالم العاملُ قدُوة المحقِّقين عِن المِلَّةِ والدينِ الهُمام الأمجد قوامُ الدِين محمد الحسني أدام اللهُ أفضالهُ في علمِ الخطِ. إلَّا أَنَّ كلّ كتب التراجم أثبتت أن لقبه الحسينيّ. يُنظر: الإجازة الكبيرة للتستري: ١٦٥، والفوائد الرضوية: ٦٢١، والكنى والألقاب: ٣/ ٩٠، وأعيان الشيعة: ٩/ ٤١٢ و١٠/ ٧٤، وريحانة الأدب: ٤/ ٤٩٢، والذريعة ٣/ ٤٦٢ برقم ١٦٨٨ و٢٤/ ٢١٣ برقم ١١٠٦ و٢٣٠ برقم ١١٧٩، طبقات أعلام الشيعة: ٦/ ٦٠٣.

(٢) يُنظر: تراجم الرجال: ١/ ٣٥٩.

(٣) الأمير إبراهيم القزوينى: إبراهيم بن محمد معصوم بن فصيح بن مير أولياء الحسيني التبريزي القزويني، ولد سنة (١٠٥٧هـ).

(٤) يُنظر: تلامذة المجلسّي: ١/ ٧٦، ومرآة الكتب: ٢/ ١٩٣.

أقام مدّة في أصفهان، ثمّ رحل إلى قزوين فأقام بها إلى حين وفاته. وُصف بأنه: «علَّامة متبحِّر في العلوم والفنون الدارجةفي الحوزات العلميّة في عصره، فاضل أديب جيّد الشعر بالعربيّة والفارسيّة والتركيّة، متحلٍّ بالأخلاق الفاضلة، كثير الاحتياط في العلم والعمل»[١]. نظم كثير من المتون الدراسيّة والمختصرات في أراجيز معروفة مخطوطاتها موجودة في المكتبات وبعضها مطبوع.

و«بيت السيفي من بيوت السادة الأجلّاء بقزوين، ومنهم السيّد قوام الدين هذا»[٢]. له شعر بالفارسيّة والعربيّة ونظم (اللمعة الدمشقيّة)، وله مهارة خاصّة في نظم التواريخ. وعنه أخذ في نجوم السماء[٣]، ذكر الطهرانّي أراجيزه[٤]، وقد تُوُفِّيَ سنة (١١٥٠هـ)[٥]. قال عنه العلاَّمة السيد محسن الأمين: «الميرزا قوام الدين السيّد محمّد بن محمّد مهديّ الحُسَينيّ القزوينيّ فاضل أديب شاعر مجيد، قرأ على الشيخ جعفر بن عبد الله الكمرئيّ، وكان خصّيصًا به، وله في رثائه قصيدة أوردها صاحب الروضات في ترجمة شيخه»[٦].وقال عنه العلاَّمة الشيخ عبّاس القمّي: «قوام الدين القزوينيّ: الميرزا محمّد بن محمّد مهديّ الحسينيّ، السيّد الفاضل الكامل والأديب الأريب الشاعر المجيد الفقيه النبيه. له مهارة عظيمة في الشعر، نظم اللمعة الدمشقيّة، والكافية، والشافية، والزبدة وخلاصة الحساب، ومختصر الحاجبيّ وغير ذلك. وله القصائد، والمقطّعات، وأشعار كثيرة في المراثي، وفي

(١) يُنظر: تلامذة المجلسّي: ١/ ٧٦.
(٢) الذريعة: ٢٧/ ١٥٦.
(٣) يُنظر: نجوم السماء: ١٩٤.
(٤) يُنظر: الذريعة: ٧/ ٢٢٥.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ٤٨٧
(٦) أعيان الشيعة: ١٠/ ٧٤، ١٣٧١.

البراءة عن أعداء الدين. وكان هو من تلاميذ الشيخ جعفر الكمرئيّ الأصبهانيّ[١]، ومن خواصّه»[٢].

قال عنه السيد عبد الله الجزائري: «قوام المجد العصاميّ وعصامهُ، وذروة الشَّرف السامي وسنامهُ، ومالك ناصية الفضل وعزَّتها، وإنسان عينه وقُرَّتِها، وشمس قلادته ودُرَّتها، ومُصرِّفُ أزمَّة النثر والنظم، ومُعيد رُواء الأدب بعدما وهنَ منه العظم، وأوحده الذي يقطع البلغاء بفريد كلامه، ويلاعب في حلباته بأسنّة أقلامه، إلى علم وسع المعقول والمشروع، وأحاط بالأصول والفروع، وحلم وكرم وجود، وأخلاق يحقُّ لها السُّجود، وحظّ عظيم من قوّة الارتجال، والتهجّم على أبكار المعاني في الحجال، وهتك الأستار منها والخدور، وافتراش الصُّدور وافتراع البدور، واستخراج اللَّآلي من البحور، وتقليدها في أعناق الحور، وتحلية السواعد منها والنحور، بألفاظٍ أعذب من السيح، وأسجاع أطيب من أنفاس المسيح، وأمّا المُلَحُ والنوادر فهو أبو عذرها، ومبتدئُ حُلوها ومرِّها»[٣].

شيوخه

ونذكر منهم:

١. العلَّامة المجلسيّ قرأ عليه شطرًا وافرًا من العلوم الدينيّة والمعارف اليقينيّة، فأجازه في شعبان سنة ١١٠٧هـ[٤]، كما أرّخه السيّد عبد الله

(١) هو الشيخ الأجلّ جعفر بن عبد الله بن إبراهيم الكمرئيّ القاضي، عارف بالأخبار والتفسير والفقه والأصول والكلام والحكمة والعربيّة، عن جامع الرواة.

(٢) الكنى والألقاب: ٣/ ٩٠-٩١.

(٣) تذييل سلافة العصر: ٣/ ٣.

(٤) يُنظر: تلامذة المجلسّي: ١/ ٧٦.

التستريّ في إجازته الكبيرة[١].

٢. الشيخ جعفر بن عبد الله بن إبراهيم الحويزيّ الكمرئيّ الإصفهانيّ (١١١٥هـ)[٢] وتتلمذ عليه وكان خصّيصًا به وله في رثائه قصيدة أوردها صاحب الروضات في ترجمة شيخه له[٣].

تلاميذه

ونذكر منهم:

١. المولى محسن بن محمد طاهر النحوي القزوينيّ.

٢. الأمير إبراهيم بن محمد معصوم بن فصيح بن مير أولياء الحسيني التبريزيّ القزوينيّ[٤].

٣. عبد النبي بن محمد تقي القزويني[٥].

٤. محمد علي بن ابي طالب الشهير بالشيخ علي الحزين المتوفى ببناراس الهند سنة (١١٨١هـ) الذي صحبه في أصفهان وفي قزوين[٦].

(١) يُنظر: تلامذة المجلسّي: ٢٠.
(٢) يُنظر: الذريعة: ٧/ ٢٢٥: ٢٠.
(٣) يُنظر: روضات الجنات: ، وأعيان الشيعة: ١٠/ ٧٤.
(٤) يُنظر: تلامذة المجلسي: ٨-١٠.
(٥) يُنظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ١٢/ ٣٣٢.
(٦) يُنظر: الذريعة: ٢/ ٣٧٣.

وفاته

تُوُفِّيَ السيد قوام الدين بقزوين في ١٤ جمادى الأُولى سنة ١١٥٠هـ[١].

تصانيفه

١. الأخلاق:

وهي أرجوزة في الأخلاق وسميت أيضا نظم تهذيب الأخلاق، نسبها إليه السيّد حسين القزوينيّ وآية الله محمّد مهديّ بحر العلوم في مقدّمة معارجه، ونقل قطعة منها السيّد محمّد تقي القزوينيّ في حاشية نهاية التحرير[٢].

٢. الاثنا عشريات في المدائح:

وهي أرجوزة في اثنتا عشرة قصيدة في مدائح الأئمة عليهم السلام نسبها إليه السيّد حسين القزوينيّ في خاتمة معارج الأحكام[٣].

٣. الأسطرلاب:

وهي أرجوزة في الأسطرلاب[٤]، وسمِّيت أيضًا (عروة الاسطرلاب= نظم الصفيحة)، قال السيّد عبد الله الجزائريّ في إجازته الكبيرة أنَّها نظم لـ:صفيحة الأسطرلاب للشيخ البهائيّ[٥].

---

(١) يُنظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٨-١٠.
(٢) يُنظر: الذريعة: ١/ ٤٥٢.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ١١٣.
(٤) يُنظر: الغدير، الشيخ الأميني:١١/ ٢٧٢.
(٥) يُنظر: الذريعة: ١/ ٤٥٥-٤٥٦.

٤. الأسماء الحسنى[١].

٥. أسماء سور القرآن[٢]:

وهي أرجوزة في تعداد أسماء سور القرآن وبعض قواعد التجويد[٣].

٦. أصول العقائد[٤].

٧. الأنوار القواميّة في الأسرار الكلاميّة:

ذكر العلّامة الطهرانيّ أَنَّ نسخةً منه توجد في إحدى مكتبات إسطنبول، ولم يتسنَّ له التأكّد من مؤلّفها فقال: ولعلّه لميرزا قوام الدين الرازيّ الطهرانيّ صاحب عين الحكمة وغيره، المُتَوفّى حدود سنة (١٠٩٣هـ)، أو السيّد ميرزا قوام الدين السيفيّ القزوينيّ صاحب التحفة القوامية أو غيرهما فراجعه[٥].

٨. الإيضاح[٦].

٩. الباقيات الصالحات[٧].

١٠. تبصرة المتعلمين:

وهي أرجوزة في الفقه توجد نسخة منها في مكتبة الشهيد مطهّري سپهسالار،

---

(١) يُنظر: الجدول ومواضعها في الفهرس الموحد دنا.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه.
(٣) يُنظر: الذريعة: ١/ ٤٦٨.
(٤) يُنظر: المصدر نفسه.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ٤٣٩.
(٦) يُنظر: الجدول ومواضعها في الفهرس الموحد دنا.
(٧) يُنظر: المصدر نفسه.

ذكرت في فهرسها ٣/ ٣١٢، وميكروفيلمها برقم: ٢/ ٢٨[١].

١١. التحفة القوامية في فقه الإمامية:

وهي أرجوزة في الفقه تقع في ٤٧٩٣ بيت نظم كتاب اللمعة الدمشقيّة للشهيد الأول محمد بن مكي العاملي (ت: ٧٨٦هـ)، نظمها في قزوين سنة (١١١٢هـ) الموافقة لجملة لله تحفتي الجسيمة، وهو فقه تامّ منظوم بغاية السلاسة، وقد نظمه باسم شاه سلطان حسين الصفويّ، وطبع قديمًا في إيران على هامش الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة[٢].

١٢. التحيات الطيبات والتسليمات الفائحات على محمد وآله الهادين للحسنات:

ويقال لنظائرها إنشاء الصلوات أو الصلوات والتحيّات.

وهي ثماني تحيّات لهم وتوسّلات إليهم عليهم السلام، بليغات منظومات سبع منها من نظم السيّد الأمير قوام الدين محمّد بن محمّد مهديّ الحسينيّ السيفيّ القزوينيّ.

١٣. ترجمة خلاصة الأذكار الفيضيّة:

ترجمه إلى الفارسيّة وكتب ترجمة الأدعية بين سطورها، وكتب بعض الفوائد والتحقيقات اللازمة على هامش النسخة، وأهداها إلى الشيخ عليّ خان زنگنه، الوزير عند شاه سليمان والمتوفى في المحرم (١١٠١هـ)، والنسخة بخطّ محمّد عليّ ابن محمّد حسين الطالقانيّ، ناقصة الأول، من موقوفات العالم السيّد آقا ريحان الله البروجرديّ الطهرانيّ في (١٣٠٣هـ)، توجد في الخزانة الرضويّة[٣].

---

(١) يُنظر: مكتبة العلاَّمة الحلي، السيد عبد العزيز الطباطبائي: ٧٦-٧٧.

(٢) يُنظر: الذريعة: ٣/ ٤٦٢.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٤/ ١٠٠.

١٤. الجبر والاختيار= الجبر والتفويض[١].

١٥. حاشية نظم زبدة الأصول[٢].

١٦. ديوان السيفيّ القزوينيّ[٣].

السيّد قوام الدين محمّد السيفيّ الحسينيّ القزوينيّ[٤].

١٧. رمح الخط في نظم رسم الخط:

وهي أرجوزة في قواعد الخط، نَظَمَ فيها علم الخطّ على شافية ابن الحاجب الصرفيّة[٥]. فرغ من نظمها بأصفهان سنة (١١٢٣هـ)، وشرحها تلميذه المولى محسن الشهير بالنحويّ القزوينيّ. وسمّى شرحه (تقويم الخطّ)، نشرت بتحقيق قاسم رحيم السلطاني في مجلة مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العدد الأول ٢٠١١م.

ونَظَمَ السيد قوام الدين رحمه الله لضبط تاريخها وعدد أبياتها بيتين شريفين، هما:

هـذا كـتـابٌ حُـسـنُـهُ جَـلِيُّ في نـظْـمِـهِ وَقَـدْرُهُ عَـلِيُّ

=١١٠

أَرَّخْـتُـهُ بِـصُـبْـحِ فَـيْـضٍ مُـنْجَلي فَـقُـلْـتُ رُمْـحُ الخَـطِّ سَـمْـكُـهُ عَـلِيّ

=١١٢٣هـ

---

(١) يُنظر: الجدول ومواضعها في الفهرس الموحد دنا.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه.

(٤) يُنظر: الذريعة: ٩/ ٤٨٧.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٧١-٤٧٢.

فيصبح مجموع أبيات الأرجوزة مع هذين البيتين ١١٢ بيتًا.

١٨. ساكب العبرات[١].

١٩. الصَّافية في نظم الكافية:

وهي أرجوزة في النحو، وهي موضوع التحقيق الذي بين أيدينا، نظم فيها كافية ابن الحاجب[٢]، فرغ من نظمها سنة (١١٣٤هـ)، ذكرها السيّد حسين القزوينيّ في خاتمة معارج الأحكام[٣].

ونَظَمَ ﷺ لضبط تاريخها وعدد أبياتها بيتين، هما:

قَدْ تَمَّتِ الصَّافِيَةُ العَزِيْزَة تَارِيْخُهَا المَنْظُوْمَةُ الوَجِيْزَة

=١١٣٦[٤]

أَبْيَاتُهَا شَرِيْفَةٌ طَرِيْفَة عِدَّتُهَا طَرِيْفَةٌ شَرِيْفَة

=٨٩٩[٥]

٢٠. الصلاة العاليات[٦].

٢١. طرائف اللطائف[٧].

---

(١) يُنظر: الجدول ومواضعها في الفهرس الموحد دنا.

(٢) يُنظر: الذريعة: ١/ ٥٠٤.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١٥/ ٥ - ٦.

(٤) رقم البيت في الأرجوزة: ٨٩٧.

(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ٨٩٨.

(٦) يُنظر: الجدول ومواضعها في الفهرس الموحد دنا.

(٧) يُنظر: المصدر نفسه.

٢٢. العدل والإحسان[١]:

وهي أرجوزة في التعادل والترجيح، اسماها العدل والإحسان، ذكرها الطهرانيّ في حرف العين[٢].

٢٣. عروض:

وهي رسالة في العروض ذكرها السيّد حسين القزوينيّ في خاتمة معارج الأحكام[٣]، منها نسخة في مركز تراث الحلة.

٢٤. الفلك المشحون في أحوال الاسم المكنون[٤].

٢٥. مرثية جگر سوز[٥].

٢٦. المرموزة الحسنية[٦].

٢٧. مرموزة العروض[٧].

٢٨. مفرح القوام أو المرح القوامية:

نظم (القانونچه) تأليف محمود بن محمّد بن عمر الجغمينيّ الخوارزميّ، المختصر من القانون لأبي عليّ سينا، في الطبّ. نظمها قوام الدين محمّد بن محمّد مهديّ الحسيني السيفيّ القزوينيّ، في عام ستّة وألف ومائة بقزوين، وقال في

(١) يُنظر: الجدول ومواضعها في الفهرس الموحد دنا.
(٢) يُنظر: الذريعة: ١/ ٤٨٢.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ١٥/ ٢٥٦
(٤) يُنظر: المصدر نفسه.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه..
(٦) يُنظر: المصدر نفسه.
(٧) يُنظر: المصدر نفسه.

فهرسته المرتب على عشرة مقالات في عدد أبياته:

أبـيـاتهـا غـراء بـالـتـبـيـان مـع مـائـتـين الألـف والاثـنـان

يوجد بطهران في مكتبة الملك، ومشهد خراسان عند الحاجّ الشيخ عليّ أكبر المروّج، كتابة الثانية ١٢٦٠[١].

٢٩. منظومة البيان:

وهي أرجوزة في علم البيان تقع في ٢٧٤ بيتًا، كانت موجودة في ضمن مجموعة من موقوفات الحاجّ علي محمّد النجف آباديّ في مكتبة الحسينيّة الشوشتريّة واسمها منظومة البيان، وهي أرجوزة في المعاني والبيان[٢]. فرغ من نظمها سنة أربع وثلاثين ومائة وألف (١١٣٤هـ)، والنسخة كانت عند السيد هبة الدين الشهرستانيّ، وأخرى كانت في خزانة شيخ الشريعة الأصفهانيّ، وفي خزانة الحاجّ علي محمّد النجف آباديّ، بخطّ السيّد حسين بن عبد الكريم بن حسين بن عبد الكريم التستريّ[٣]، ولديّ نسخة مصوّرة منها، توجد نسختها الأصلية مع منظومة له في المنطق في مكتبة السيّد المرعشيّ النجفيّ بقمّ المقدّسة بالرقم ١٣٨٥، وهذه الأرجوزة قيد التحقيق في مركز تراث الحلة قسم تحقيق المخطوطات.

٣٠. نظم الأصول:

وهي منظومة في أصول الفقه، نظم فيها زبدة الأصول للشيخ البهائيّ أولها:

الحـمـد لله الـعـلـيّ الـعـالي ذي الـنـور والـبـهـاء والإفـضـال

(١) يُنظر: الذريعة: ٢١/ ٣٦١-٣٦٢.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٦٤.
(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٣/ ٨٩.

وأحمـــد الله مـصـلّـيًـا عـلى ختـم الـرسـالـة وآلـــه الـعـلا

في واحد وثلاثين وألف بيت، فرغ من نظمها سنة (١١٠٤هـ)، والنسخة في ضمن مجموعة برقم ٩٦٨ في مكتبة مدرسة سپهسالار[١].

٣١. نظم الحساب:

وهي أرجوزة في الحساب نظم فيها خلاصة الحساب للشيخ البهائيّ سنة (١١١٨هـ) في ٦٦١ بيتًا، وأشار إلى ذلك كلّه بقوله:

ومستأرخ قـال مـا اسـم الكتاب فقلت لـه هـاك نـظـم الحساب

=١١١٨هـ

ورام اعـتـبـار حـسـاب الـكـتـاب فـقـلـت عـيـون كـتـاب الحـسـاب

=٦٦١ بيتًا[٢]

وشرحها تلميذه المولى محسن النحويّ، وسمّاه (رَشح السَّحاب في شرح نظم الحساب)[٣]. وهذه الأرجوزة قيد التحقيق في مركز تراث الحلة قسم تحقيق المخطوطات.

٣٢. نظم اللآلىء[٤].

٣٣. نظم الأصول[٥]:

وهي أرجوزة في أصول الفقه نظم لمختصر الأُصول للحاجبيّ[٦].

(١) يُنظر: الذريعة: ١٦/ ٧٧، ٢٤/ ٢١٣.
(٢) يُنظر: الغدير، الشيخ الأميني: ١١/ ٢٦٧.
(٣) يُنظر: الذريعة: ٧/ ٢٢٥.
(٤) يُنظر: الجدول ومواضعها في الفهرس الموحد دنا.
(٥) يُنظر: المصدر نفسه.
(٦) يُنظر: الذريعة: ١/ ٤٦١.

٣٤. نظم الشاطبيّة:

وهي أرجوزة في التجويد، نظم فيها الشاطبيّة، كما صرّح به السيّد حسين القزوينيّ في خاتمة معارج الأحكام[١].

٣٥. الوافية في نظم الشافية الصرفيّة:

وهي أرجوزة في الصرف نظم لـ(الشافية الحاجبيّة في علم الصرف)، نظمه السيد ميرزا قوام الدين السيفي القزويني في سنة (١١٣٣هـ).

ونَظَمَ ﷺ لضبط تاريخها وعدد أبياتها بيتين، هما:

تم بعون الله صرف الشافية ورخته فقلت نظمي وافية
=١١٣٣هـ

أبياتها بليغة عليّة عدتها منظومة قوية
=١١٦٢بيتًا

وشرحها تلميذه المولى محسن بن محمد طاهر القزوينيّ المعروف بالنحويّ[٢]، وسمّى الشرح بتوشيح الوافية بمعان كافية، وأول شرحه الحمد لله الذي أحكم بكلمته تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، فرغ منه بقزوين في (١١٣٦هـ)، نسخة منه بخطّ محمد هادي بن أحمد الطالقانيّ، فرغ من الكتابة في (٢٠/ ج٢/ ١١٥٧هـ)، والأرجوزة وشرحها قيد التحقيق في مركز تراث الحلة قسم تحقيق المخطوطات.

(١) يُنظر: الذريعة: ٢٤/ ٢٣١.
(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ١/ ٤٨٢، ١١/ ٢٤٨.

٣٦. الشكيات المنظومة:

فارسي، وهي في أربعين بيتًا لطيفًا، كانت في ضمن مجموعة بياضيّة في خزانة السيّد حسن صدر الدين الكاظميّ، كلّها بخطّ واحد، تاريخ بعض أجزائها سنة (١١٧٧هـ)[١].

٣٧. منتخب الأحكام:

نظم اللمعة الشهيديّة، قال فيه:

فهذه منتخب الأحكام أحاط بالحلال والحرام، والنسخة في موقوفات مدرسة السيّد البروجرديّ في ضمن مجموعة[٢].

(١) يُنظر: الذريعة: ١٤/ ٢١٩.

(٢) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٢/ ٣٦٨-٣٦٩.

تصانيف السيِّد قوام الدين القزويني في مكتبات إيران في فهرس دنا

عدد النسخ	اسم الكتاب	الجزء	الصفحة	الموضوع
٣	الأخلاق أرجوزة في= نظم تهذيب الأخلاق	١	٤٥٥	شعر/ أخلاق/ عربي
١	دوازده امام ترجمه= ترجمة صلواتية خواجة	٤	١٢٦٧	دعاء/ فارسي
١	ديوان قوام الدين القزويني	٥	٣٣٣	شعر/ فارسي
١	ساكب العبرات	٦	١٧	شعر
١	منظومة البيان= ملخص التلخيص	١٠	٢٣٨	شعر/ بلاغت
١	نظم اللآلي	١٠	٧٣٩	شعر/ فارسي
٣	الأخلاق = نظم تهذيب الأخلاق	١	٤٥٥	شعر/ أخلاق/ عربي
١	الأسماء الحسنى	١	٨٢٠	أسماء الله/ فارسي
١	أصول عقائد	١	١١٠٣	كلام وعقائد/ فارسي
١	الإيضاح	٢	٣٢٨	دعاء/ فارسي
١	الباقيات الصالحات	٢	٣٧١	دعاء/ فارسي
٢	تبصرة المتعلمين منظوم	٢	٧٧٢	فقه/ شعر
٤٥	التحفة القوامية في فقه الإمامية	٢	٩٩٠	فقه/ شعر

عدد النسخ	اسم الكتاب	الجزء	الصفحة	الموضوع
٢	التحيات الطيبات	٢	١٠٣٣	شعر
٥	الجبر والاختيار= الجبر والتفويض	٣	٦١٧	كلام وعقائد
٤	حاشية نظم زبدة الأصول	٤	٤٦٥	أصول فقه
٢	دوازده إمام= التحيات الطيبات والتسليمات، الفائحات علي محمَّد وآله الهادين للحسنات	٤	١٢٦٦	شعر/ دعاء
١	ديوان قوام الدين	٥	٣٣٣	شعر/ فارسي
٢	رمح الخط في نظم رسم الخط= قواعد الكتاب= أرجوزة الخط	٥	٨٨٧	صرف/ شعر
١	ساكب العبرات	٦	١٧	شعر/ عربي
٤	الصافية في نظم الكافية	٧	٢٣	نحو
٩	الصلاة العاليات	٧	١٧٦	شعر
١	طرائف اللطائف	٧	٣٣٥	معما/ شعر
٢	عروة الاسطرلاب= نظم الصفيحة= أرجوزة في الاسطرلاب	٧	٤٧٩	شعر/ اسطرلاب
١	عروض	٧	٤٩٠	عروض وقافية/ فارسي

عدد النسخ	اسم الكتاب	الجزء	الصفحة	الموضوع
١	الفلك المشحون في أحوال الاسم المكنون	٧	١١٣١	كلام وعقائد
١	مرثية جگر سوز	٩	٣٩٥	شعر/ فارسي
١	المرموزة الحسنية	٩	٤٥٨	عروض وقافية
١	رموزة العروض	٩	٤٥٨	عروض وقافية
١٤	المفرح القوامي= مفرح القوام= قانونچه منظوم	٩	١٠٨٤	طب/ شعر
٨	منظومة البيان= ملخص التلخيص	١٠	٢٣٧	شعر/ بلاغة
١٧	نظم الأصول= نظم زبدة الأصول	١٠	٧٢٨	شعر/ أصول فقه
١٧	نظم الحساب= نظم خلاصة الحساب	١٠	٧٣١	شعر/ رياضيات
١	نظم اللآلئ	١٠	٧٣٨	شعر/ حديث/ فارسي
١	نظم اللآلئ	١٠	٧٣٩	شعر/ فارسي
١٨	الوافية في نظم الشافية	١٠	٩٧٥	صرف/ شعر

منهج النَّاظم

اتَّبع السيِّد قوام الدين القزويني في ترتيب أبواب منظومته منهج الكافية وموضوعاتها، معتمدًا على كلام ابن الحاجب وأمثلته، وبعض شواهده في أغلب أبواب منظومته، ومحاولًا الاختصار قدر الإمكان، وهذا مما جعله يقتصر على بعض الأحكام والقواعد التي وضعها ابن الحاجب في كافيته، وقد يكون ذلك مراعاة للنَّظم؛ لأن غرضه من نظم هذا المتن هو غرض تعليمي، لتيسير حفظها، ومثال ذلك قوله:

سِتَّا مُضَافَةً لِغَيْرِ يَاء بِالوَاوِ وَالأَلِفِ ثُمَّ اليَاءِ[1]

فقد ذكر شرطًا واحدًا في إعراب الأسماء الستة بالحروف، وهو إضافة هذه الأسماء لغير ياء المتكلم في حين اشترط ابن الحاجب في إعرابها بالحروف ثلاثة شروط، وهي: أن تكون مفردة، وغير مصغَّرة، وأن تُضاف لغير ياء المتكلم[2].

واقتصاره في علامات الأسماء على أربع علامات، وهي في قوله:

وَخُصَّ بِاللاَمِ وَبِالتَّنْوِيْنِ وَالجَرِّ وَالإِسْنَادِ بِالتَّعْيِينِ[3]

في حين ذكر ابن الحاجب في منظومته الوافية على الكافية ثماني علامات، وهي في قوله:

---

(١) رقم البيت في الأرجوزة: ٢٨.

(٢) يُنظر: شرح الكافية: ١/ ٢٦-٢٧.

(٣) رقم البيت في الأرجوزة: ١٨.

بِـالَّـلامِ خُـصَّ الاسـمُ والاسـنـادِ إلـيـهِ والجـرِّ وأنْ تُـنَـادي[1]

ولم يتقيَّد النَّاظم في بعض المواضع بنص الكافية، وإنّما أضاف من عنده أمثلة وشواهد بحسب ما يتطلَّبها المقام.

ويلاحَظ وجود اختلاف بين الصَّافية والكافية في الألفاظ المستعملة في كثير من الموضوعات، وذلك لضرورة النَّظم.

بدأ النَّاظم منظومته بمقدمة ذكر فيها اسمه ونسبه، ثم أثنى على الله عزّ وجلّ، وحمدَهُ على تشريفه لغة العرب باختيارها لغة تبليغ رسالته، ثم صلَّى على النبي وآله، وبعد الحمد والثناء ذكر سبب اختياره كافية ابن الحاجب النحوية؛ لينظم منها قواعد العربية؛ وذلك لأنها في رأيه قد حوت ضوابط النحو العربي، ثم بيَّن لنا أن له منظومة أخرى سبقت هذه المنظومة على منهج واحد، بقوله: (في نسق)، ويعني بها (الوافية في نظم الشافية)، وهو بذلك يُثبت أَنَّ (الصَّافية في نظم الكافية)، و(الوافية في نظم الشافية)، و(رمح الخط في نظم رسم الخط) من نظمه، وبيَّن لنا أيضًا سبب نظمها، وذلك تلبيةً لرغبة تلميذه (محمد علي بن أبي طالب الحزين)، ثمَّ يصرِّح باسمها، وهي (الصَّافية).

١. اعتماده على الشواهد المتنوّعة، كما يأتي:

أ) استشهاده بالآيات القرآنيّة، أو الاقتباس منها: وهذا ما نجده سائدًا في كلّ منظوماته اللغويّة، النحويّة، والصرفيّة، ومثال ذلك ما جاء في حديثه عن المصدر المؤول من أنْ والفعل قوله:

---

(١) يُنظر: شرح الوافية نظم الكافية: ١٢٦.

(أَنْ) مَصْدَرِي نَحُو: ﴿**أَنْ تَصُوْمُوا خَيْرٌ لَكُم**﴾[١] كَمِثْلِ: أَنْ تَقُوْمُوا[٢]

ب) استشهاده بالشعر: ضمن نظمه شواهد شعرية كثيرة ولاسيما الشعر الجاهلي والإسلامي، وسنذكر أمثلة على ذلك في موقفه من أصول النحو.

جـ) استعماله الأمثال العربيّة الفصحى، وهذا ما لاحظناه في أغلب منظوماته اللغوية.

د) لم يستعمل الحديث النبوي الشريف في شواهده وأمثلته واستدلالاته.

هـ) لم يُشر إلى القراءات القرآنية.

٢. يحيل في بعض المواضع إلى المباحث السابقة، كما في قوله:

(عَـدَا) (خَـلاَ) (حَاشَا) لِلاسْتِثْنَاءِ وَقَـدْ مَضَتْ فِي مَبْحَثِ الأَسْـمَاءِ[٣]

٣. جمع في أبواب أرجوزته بين علوم العربيّة كعلم الصوت والصرف والنحو والدلالة، وهذا ما نجده سائدًا عند علماء اللغة عامّة، كما في قوله:

فِي الأَجْـوَفِ الأَفْصَحُ قِيْلَ: كِيْلا وَجَـاءَ إِشْـمَامُ وَوَاوٌ قِـيْـلا[٤]

وقوله:

وَالـيَـاءَ فِي الآخِـرِ فِي اليَـا أَدْغِـما وَاقْـلِـبْ إِلَـيْـهِ الـوَاوَ ثُـمَّ ادَّغِـما[٥]

٤. لم يستعمل مصطلحات المناطقة.

---

(١) هذا نص قرآني ورد في سورة البقرة: ١٨٤.
(٢) رقم البيت في الأرجوزة: ٦٥٩.
(٣) رقم البيت في الأرجوزة: ٨٠١.
(٤) رقم البيت في الأرجوزة: ٧٠٦.
(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ٣٥٧.

٥. غلب على تقسيمه لأبواب الموضوعات في أرجوزته الجانب المنطقيّ.

٦. **قد يُرجئ التفصيل في بعض المواضع**، وذلك اختصارًا منه؛ لأن غرضه هو الإيجاز قدر الإمكان في وضع القواعد؛ ليسهل الحفظ ويفصل كل لمختص به، كقوله:

فِي عَـدَدٍ كَـنَـحْـوِ: عِـشْرِيْـنَ مَنّا وَسَـوْفَ يَـأْتِي شَرْحُ ذَاكَ مُتْقَنَا[١]

٧. **يختم كلامه بعبارة (انتبه)**[٢]، وهي طريقته للتَّنبيه على مقاصده من الكلام للاهتمام والانتباه إلى نقاط الغموض في بعض مسائل النحو، كما في قوله:

إِعْـرَابُـهُ مَـا اخْـتَـلَـفَ الآخِـرُ بِه لِفَهْمِ أَصْـنَـافِ الْمَـعَـانِي فَانْتَبِه[٣]

٨. **يختم كلامه بعبارة (فاعرف)**[٤]، وهي طريقة الأقدمين للتعريف بالمراد من كلامه، كما في قوله:

وَإِنْ أَتَـى مَـفْـصُـوْلًا أَوْ مُـعَـرَّفـا فَالرَّفْعُ والتكرير حَتْمٌ فَاعْرِفَا[٥]

٩. **يختم كلامه بعبارة (فاسمع)**، كما في قوله:

وَلَـيْـسَ مِـنْـهُ لِـفَـسَـادِ الْمُـدَّعِـي قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ (كَفَانِي) فَاسْمَعا[٦]

١٠. **يختم كلامه بعبارة (فاعلما)**[٧]، كما في قوله:

---

(١) رقم البيت في الأرجوزة: ٢٦١.
(٢) يُنظر: الأبيات: ٥، ١١، ١٩، ٣٧.
(٣) رقم البيت في الأرجوزة: ٢١، وينظر الابيات: ٦٢، ١٠٦، ٢١٦.
(٤) يُنظر: الأبيات: ١١١، ٣٠١، ٣١١، ٤٤٨، ٤٨١، ٥٢٩، ٧٤٥.
(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ٣١١.
(٦) رقم البيت في الأرجوزة: ٩٦، ويُنظر: البيت: ٨٤١.
(٧) يُنظر: الأبيات: ٥١٩، ٧٠٧، ٨٤٨، ٨٥٢.

لِـلْـعَـدْلِ وَالـــوَزْنِ يُـبْـنَى عَـلَـما مُـؤَنَّـثًـا مِـثْـلُ قُـطَـامِـي فَـاعْـلَـما[١]

١١. اهتم بالحدود النحوية كثيرًا في أغلب أبواب منظومته، فنجده يبدأ بالحدِّ ثم يتم حديثه عن الموضوع، وأمثلة ذلك[٢]:

- حدَّه للنحو في قوله:

الـنَّـحْـوُ حَـــدُّهُ بِـقَـانُـوْنٍ عُـلِـم عِـلْـمٌ بِـأَحْـوَالِ أَوَاخِـرِ الكَـلِـم[٣]

- حدَّه لأقسام الكلام: (الاسم والفعل والحرف) في قوله:

وَالأَوَّلُ الـفِـعْـلُ كَـتَـمَّ أَوْ يَـتِـم وَحَـدُّ كُـلٍّ بِـالَّـذِي قُـلْـتُ عُـلِـم[٤]

- حدَّه للمفعول به في قوله:

وَحَـــدُّ مَـفْـعُـوْلٍ بِـهِـــمَا وَقَـعَـا عَلَيْهِ فِعْلٌ كَـصَرَعْـتُ مِصْقَعًا[٥]

١٢. يقوي ويضعف، كما في قوله:

يَـضْـعُـفُ مَـنْـعُ أَخْـيَـلٍ لِـطَـائِـر وَأَجْـــدَلٍ لِـلـصَّـقْـرِ كَـالـنَّـظَـائِـرِ[٦]

موقفه من أدلَّة الصناعة النحوية

أولًا: السَّماع

وهو الأصل الأول من أصول النحو العربي، ويُعَدّ المصدر الأهم عند اللغويين

(١) رقم البيت في الأرجوزة: ٤٨٢، ويُنظر: الابيات: ١٣٥، ٤٨٢، ٥١٩، ٧٠٧، ٨٤٨، ٨٥٢.
(٢) يُنظر: الأبيات: ١٠، ١٤، ١٥، ٣٤، ٧٤، ١٣٧، ١٥٦، ٢٢٤، ٢٣٠، ٣٠٠، ٣٢٦، ٣٢٩، ٥٨٨، ٦٠٠.
(٣) رقم البيت في الأرجوزة: ١٠.
(٤) رقم البيت في الأرجوزة: ١٤.
(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ١٥٦.
(٦) رقم البيت في الأرجوزة: ٤٦.

والنحويين وغيرهم في الاستدلال على المعاني وتثبيت القواعد والأحكام، أو ردّ الآراء ودفع الشبهات، ومصدره أعراب البوادي الساكنون في ضمن المناطق التي يحتج بلهجاتها، وقد أشار السيد قوام الدين الى هذا القسم من أصول النحو في مواضع، نذكر منها:

فِيْ غَـيْرِهِ زِيْـدَ سَـمَاعًـا فَـاقْـتَـدِهِ ... بِـحَسْبِـهِ فَـلْسٌ وَأَلْـقَـى بِـيَـدِهِ[١]

وَحَـذْفُـهُ مُـلْـتَـزَمٌ فِي أَرْبَـعَـهْ ... أَوَّلُهَـا عَـلَى سَـمَاعٍ تَـبِـعَـه[٢]

وَالـعَـطْفُ بِالْمُخْتَلِفَيْنِ قَـدْ مُنِع ... وَخَـالَـفَ الـفَـرَّاءُ إِلاَّ مَـا سُـمِع[٣]

١. الشَّواهد القرآنية:

القرآن الكريم كلام الله عزّ وجلّ المنزَّل على نبيه محمد صلى الله عليه وآله معجز للعرب في بلاغتهم وفصاحتهم في وقت اشتهرت فيه الأمة العربية بالبلاغة والفصاحة وسحر البيان، وقد استشهد السيد قوام الدين بآيمن الذكر الحكيم في مواضع كثيرة نذكر منها:

قوله في باب النداء:

كَـذَاكَ مَـنْـدُوْبٌ وَمُـسْـتَـغَـاثُ ... ﴿**يُوْسُفُ أَفْتِ..**﴾[٤] أَيُّهَا الغِيَاثُ[٥]

وقوله:

مِـثْـلُ امْـرَاءً وَنَـفْـسُـهُ حَـيْـثُ يَـؤُم ... أَهْلًا وَسَهْلًا وَ﴿**انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ**﴾[٦]

(١) رقم البيت في الأرجوزة: ٧٨٣.

(٢) رقم البيت في الأرجوزة: ١٥٩.

(٣) رقم البيت في الأرجوزة: ٣٩٠.

(٤) مأخوذ من قوله تعالى ﴿**يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ**﴾ [سورة يوسف: ٤٦].

(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ١٩٩.

(٦) أراد النَّاظم ما ورد في قوله تعالى: ﴿**فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَاثَةٌ انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ**=

وقوله:

فِي ﴿فَاجْلِدُوا﴾[١] الفَاءُ بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ مُبَرَّدٍ لِأَجْلِ الرَّبْطِ[٢]

وقوله:

مِثْلُ: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوْهُم إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُوْنَ﴾[٣] فِي كَلَامٍ قَدْ عَظُم[٤]

وقوله:

وَقَبْلَ حَرْفِ العَطْفِ تَأَتِي دُوْنَ (هَلْ) مِثْلُ: ﴿أَثُمَّ﴾﴿أَفَمَنْ﴾ فِيمَا نَزَلْ[٥]

وقوله في ترجيح كون (في) في النص القرآني بمعنى (على) قال:

لِلظَّرْفِ(فِي) وَقَلَّ فِي مَعْنَى (عَلَى) كَـ﴿فِي جُذُوْعِ النَّخْلِ﴾[٦] فِي قَوْلٍ عَلا

وقوله في باب المفعول المطلق:

=﴿إِنَّمَا اللهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللهِ وَكِيلا﴾ [سورة النساء: ١٧١]. ورقم البيت في الأرجوزة: ١٦٠.

(١) أراد النَّاظم ما ورد في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [سورة النور: ٢].

(٢) رقم البيت في الأرجوزة: ٢١٧.

(٣) قصد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٢١].

(٤) رقم البيت في الأرجوزة: ٨٧٤.

(٥) أراد قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [سورة يونس: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ﴾ [سورة هود: ١٧، وسورة السجدة: ١٨، وسورة محمد: ١٤].

(٦) قصد ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [سورة طه: ٧١].

نَحْوُ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا﴾ أَوْ ﴿فِدَاءا﴾ إِذْ أُمِرُوا بِشَدِّهِم[١] أَعْدَاءا[٢]

وقوله:

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾[٣] وإِنَّهُ مَنْ يَأْتِ فَاعْرِفْ مَا وَرَد[٤]

٢. استشهاده بالشعر:

استشهد في نظمه بالشواهد الشعرية، ولاسيما بشعر الشعراء الجاهليين والإسلاميين، ومثال ذلك استشهاده بقول أمرؤ القيس في قوله:

وَلَيْسَ مِنْهُ لِفَسَادِ الْمُدَّعِي قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ(كَفَانِي) فَاسْمَعا[٥]

وشاهده (كفاني) مقتبس من قول أمرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال[٦]

وقوله:

فِي تَيْمَ تَيْمَ القَيْسِ نَصْبٌ مَعَ ضَم فِي سَابِقٍ وَالنَّصْبُ فِي الثَّانِي انْحَتَم[٧]

وهذا مقتبس من قول جرير:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لا أبا لكمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سوءة عمر[٨]

وقوله:

(١) هذا من قوله تعالى﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء﴾ [سورة محمد: ٤].

(٢) رقم البيت في الأرجوزة: ١٤٨.

(٣) سورة الإخلاص: ١.

(٤) رقم البيت في الأرجوزة: ٤٤٨.

(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ٩٦.

(٦) البيت من قصيدة امرئ القيس بن حجر صاحب المعلقة. يُنظر: الكتاب: ١/ ٧٩.

(٧) رقم البيت في الأرجوزة: ١٧٩.

(٨) يُنظر: الكتاب: ١/ ٥٣.

وَجَـائِـزٌ حَـذْفُ الْمُـنَـادَى إِنْ عُلِم كَيَا اسْجُدُوا وَ(يَا اسْلِمِي) فِيمَا نُظِمْ[١]

وهو بهذا المثال يشير إلى قول ذي الرمَّة:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يا دَارَ مَيَّةَ عَلَى الْبِلى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[٢]

وقوله:

وَخَـالَـفَ الـفَـرَّاءُ فِـيْـهِ وَضَـعُـف (وَعَبْدِهَا)فِي شِعْرِ الأَعْشَى[٣]إِذْ سَخُف

وَفَـصْـلُـهُ مِـنْ بَـدَلٍ لَـفْـظًـا عُـرِف فِي(التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ)[٤]إِذْ عُطِف[٥]

٣. عنايته بلغات العرب:

كما في قوله:

وَيُـعْـرَبُ الأَخِـيرِ فَي تَمِـيم غَـيْرَ ذَوَاتِ الـرَّاءِ بِالتَّعْمِيْم[٦]

وقوله:

---

(١) رقم البيت في الأرجوزة: ٢٠١.

(٢) يُنظر: ديوان ذي الرمة: ١/ ٥٥٩.

(٣) بيت الاعشى:

الـواهـبُ المـائـةَ الهِـجـانَ وعَـبْـدَهـا عُـوذًا تـزجّـي خَـلْـفَـهـا أطـفـالَهَا

وهذا من قصيدة للأعشى في مدح قيس بن معد يكرب الزبيدي. ديوان الاعشى: ١٥٢. رقم البيت في الأرجوزة: ٣٤٥.

(٤) إشارة إلى قول المَرّار الأسديّ:

أَنـا ابـنُ الـتـارِكِ الـبَـكْـرِيَّ بشر عـلـيـه الـطَّـيْرُ تَـرْقُـبُـه وقـوعـا

يُنظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ١٨٢.

(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ٤١٤.

(٦) يُنظر: الأبيات: ١٣٥، ٤٨٣، ٥٢٨.

بَـنُـو تَمِـيْـم يَـكْـسِرُوْنَ الـشِّـيْـنَـا وَفِي الحِـجَـازِ آثَـرُوا التَّسْكِيْنَا[١]

٤. الأقوال والحِكم:

ومثال ذلك ما قيل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام:

وَأَوَّلُ الـقَـوْمِ عَـلَى وَجْـهٍ حَسَن نَـحْـوُ: قَـضِـيَّةٌ وَلَا أَبَـا حَـسَـن[٢]

وقوله:

كَـمَا وَفى مِـنْ أَحَـدٍ إِلاَّ الـوَلِي وَلاَ فَـتَـى فِي دَهْـرِهِ إِلاَّ عَـلِي[٣]

ثانيًا: القياس

قال أبو البركات الأنباري: «هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع»[٤]، وقال السيوطي نقلاً عن أبي البركات الأنباري في كتابه الإغراب في جدل الإعراب: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. قال: وهو معظم أدلة النحو والمعمول في غالب مسائله عليه كما قيل:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ[٥]

---

(١) رقم البيت في الأرجوزة: ٥٢٨، وينظر البيت: ٣٢٦.

(٢) رقم البيت في الأرجوزة: ٣١٢، ويُنظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ٤/ ٣٦٣، وأمالي ابن الشّجريّ ١/ ٣٦٦، وشرح المفصّل ٤/ ١٢٣، وشرح الكافية الشّافية ١/ ٥٣٠، وتخليص الشّواهد ٤٠١، وجاءت الرّواية في الكتاب والأمالي بطرح لها.

(٣) رقم البيت في الأرجوزة: ٢٨٨.

(٤) لمع الأدلة: ٤٢.

(٥) البيت للكسائي وهو:

إنـــما الـنـحـو قـيـاس يُـتـبـع وبـــه في كـــلِّ أمـــر يـنـتـفـع

يُنظر: إنباه الرواة: ٢/ ٢٦٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٦٤، والخصائص: ١/ ١٢٦.

ولهذا قيل في حدِّه: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[١].

وفيما يأتي أمثلة كان القياس فيها مستنده، منها:

وَ(وَاوُ) رُبَّ مِثْلُهُ فَلْيُقَس ... كَقَوْلِنَا: وَمُؤْمِنٍ مُقَدَّس[٢]

وَزَائِدًا عَلَى القِيَاسِ فِي الخَبر ... فِي غَيْرِ مُوْجَبٍ كَمَا بِشْرٌ بِشر[٣]

قِيَاسُهُ لِفَاعِلٍ كَالأَعْلَم ... وَشَذَّ فِي المَفْعُوْلِ مِثْلَ الأَلْوَم[٤]

الحمل بمعنى القياس، كقوله:

يُبْنَى (فَعَالِ) مَصْدَرًا مُعَرَّفًا ... أَوْ صِفَةً حَمْلًا عَلَيْهِ فَاعْرِفَا[٥]

القانون بمعنى القياس، كقوله:

وَشَذَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّوْنِ ... لأَنَّهُ مُخَالِف القَانُون[٦]

النظام بمعنى القياس، كقوله:

وَمُضْمَرُ النَّسَاءِ وَالأَيَّامِ ... مَضَتْ وَيَمْضِيْنَ عَلَى النِّظَام[٧]

القاعدة بمعنى القياس، كقوله:

وَالبَاءُ ذَا تَعْدِيَةٍ أَوْ زَائِدَهْ ... فَاسْتَتَرَ الضَّمِيْرُ حَسْبَ القَاعِدَهْ[٨]

---

(١) الاقتراح: ٥٩.

(٢) رقم البيت في الأرجوزة: ٧٩١.

(٣) رقم البيت في الأرجوزة: ٧٨٢.

(٤) رقم البيت في الأرجوزة: ٦٢٤.

(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ٤٨١، ويُنظر: الأبيات: ٢٢٧، ٣٤٧.

(٦) رقم البيت في الأرجوزة: ٥٣١، ويُنظر: البيت: ٢٥٨.

(٧) رقم البيت في الأرجوزة: ٥٥٣.

(٨) رقم البيت في الأرجوزة: ٧٥٨.

ثالثًا: الترجيح

في كثير من الأحيان نجد السيد قوام الدين يرجح رأيًا على آخر. ومن أمثلة ذلك:

تَصَرُّفُ (الهَمْزَةِ) مِنْ (هَلْ) أَشْمَلُ ... نَحْوُ: أَفَضْلٌ أَمْرُكُمْ أَمْ مُجْمَلُ[١]

فِي قَطْعِهَا أَخٌ أَبٌ حَمٌ هَنُ ... كَذَا فَمُوَفَتْحُ فَاءٍ أَحْسَنُ[٢]

وَ(رُبَّ) لِلتَّقْلِيْلِ فِي مُنْكَّر ... يُوْصَفُ فِي الأَصَحِّ وَلْيُصَدَّرِ[٣]

أَوَّلُ مَفْعُوْلَي كَسَا إِذْ حَصَلا ... أَوْلَى مِنْ الثَّانِي لِقُرْبٍ عُقِلا[٤]

قَدْ يُسَكَّنُ اليَا مِنْ (ثَمَانِي عَشْرَةَ) ... وَفَتْحُهَا أَفْصَحُ بِالْمُقَرَّرَةْ[٥]

مَا لاَ ضَمِيْرٌ فِيْهِ أَصْلًا يَقْبَح ... كَالحَسَنُ الوُجْهِ بِرَفْعٍ يُلْمَح[٦]

رابعًا: التقسيم

عدّ أبو البركات الأنباري التقسيم من أنواع الاستدلال، فذكره في (ما يلحق بالقياس ويتفرع عليه من وجوه الاستدلال)، فقال: «اعلم أن أنواع الاستدلال كثيرة تخرج عن حدِّ الحصر، وأنا أذكر ما يكثر التمسك به، وجملته أن الاستدلال قد يكون بالتقسيم... فأما الاستدلال بالتقسيم فيكون على ضربين، أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق بها الحكم فيبطلها جميعًا،... والثاني: أن يذكر جميع الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من

(١) رقم البيت في الأرجوزة: ٨٦٠.
(٢) رقم البيت في الأرجوزة: ٣٦١، ويُنظر: الأبيات: ٣٦٢، ٦١٤، ٦٣٦، ٦٣٩.
(٣) رقم البيت في الأرجوزة: ٧٨٦، ويُنظر: الأبيات: ٢٤٩، ٢٩٩، ٥٦٣.
(٤) رقم البيت في الأرجوزة: ١٠٢، ويُنظر: البيت: ٣٥٠.
(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ٥٣٠، ويُنظر: البيتان: ٧٦٠، ٨٢٣.
(٦) رقم البيت في الأرجوزة: ٦١٥.

جهته...»[١]. ومثال استعماله القسمة المنطقية كما في تقسيمه الكلام إلى اسم وفعل وحرف في قوله:

إِذْ هُـوَ إِمَّـا مُسْتَقِلٌّ مُفْهَما ... أَوْ غَيْرُهُ والثَّانِ حَرْفٌ كَأَمَّا[٢]
وَالأَوَّلُ المَقْرُوْنُ بِالزَّمَانِ ... أَوْ غَيْرُ مَقْرُوْنٍ وَالاسْمُ الثَّاني[٣]
وَالأَوَّلُ الفِعْلُ كَتَمَّ أَوْ يَتِم ... وَحَدُّ كُلٍّ بِالَّذِي قُلْتُ عُلِم[٤]

خامسًا: التأويل

وَمَا حَكُوا مِنْ نَحْوِ: كَانَ مِنْ مَطَر ... مُأَوَّلٌ عَلَى القِيَاسِ المُسْتَطَر[٥]
وَشَرْطُهُ طِبَاقُهُ وَأَوَّلُوا ... أَمْثَالُ سَاءَ المَثَلُ المُخَوَّلُ[٦]
وَمَسْجِدُ الجَامِعِ قَدْ تَأَوَّلا ... كَجَانِبِ الغَرْبِيِّ حَيْثُ احْتُمِلا[٧]
وَهَكَذَا أُوِّلَ فِي الأَسْمَاء ... صَلَاةُ الأُوْلَى بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ[٨]
وَأَوَّلُوْا جَرْدَ قَطِيْفَةٍ كَما ... أُوِّلَ أَخْلَاقُ ثِيَابٍ فَاحْكُما[٩]

مسائل الخلاف

يلاحَظ ابتعاد أغلب علماء اللغة في نظمهم قواعد النحو عن مسائل الخلاف في أحيان كثيرة، وهذا سائد في أغلب المنظومات اللغويَّة، ولاسيما النحوية منها؛

(١) لمع الأدلة: ٧٣-٧٤، ويُنظر: أبو البركات الانباري ودراساته النحوية: ١٨٢-١٨٦.
(٢) رقم البيت في الأرجوزة: ١٢.
(٣) رقم البيت في الأرجوزة: ١٣.
(٤) رقم البيت في الأرجوزة: ١٤.
(٥) رقم البيت في الأرجوزة: ٧٧٦.
(٦) رقم البيت في الأرجوزة: ٧٦٥.
(٧) رقم البيت في الأرجوزة: ٣٤٩.
(٨) رقم البيت في الأرجوزة: ٣٥٠.
(٩) رقم البيت في الأرجوزة: ٣٥١، ويُنظر الأبيات: ٢٤٦، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٧٦٦، ٧٧٦.

لأَنَّ أَغلبها نُظم لغرض تعليميّ يهدف إلى الاختصار، أَمَّا في المتون والشروح النحوية التي وضعت للمتقدّمين في الدراسة فتكثر فيها مسائل الخلاف، لكن السيد قوام الدين حاول أن يسلِّط الضوء على المسائل المختلف فيها التي لا ينبغي تجاوزها والمرور بها من دون إِشارة، ولم يكثر منها، وفيما يأتي مواضع ذكر فيها اختلاف النُّحاة، منها قوله:

وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي الجَوَازِ في حَسَنٌ وَجْهِهِ؛ لِوِجْهٍ قَدْ خَفِي[1]

ومنها قوله:

وَاخْتَلَفُوا فِي لَيْس، وَالخِلاَفُ في ذَوَاتِ نَفْيٍ لابْنِ كَيْسَانِ قُفِي[2]

وقوله:

وَسِيبَوَيْهِ خَالَفَ الأَخْفَشَ في أَحْمَرَ بِالتَّنْكِيْرِ إِذْ لَمْ يُصْرَف[3]

مميِّزات نظمه

كان السيد قوام الدين القزويني مولعًا بنظم المتون العلمية وسبكها في قوالب تستهوي النفس الإنسانية، ومن مميزات أرجوزته الصافية:

١. لم يخرج في نظمها عن جوازات الشعر العربي عن المألوف في مجاراته لوجه القافية.

٢. لم يكن نظمه تكرارًا وإعادةً بدون جدوى لما سبق، فقد سعى إلى نظم

(١) رقم البيت في الأرجوزة: ٦١٣.

(٢) رقم البيت في الأرجوزة: ٧٤٢.

(٣) رقم البيت في الأرجوزة : ٧٠ ويُنظر الأبيات: ٦١، ٧١، ٩٢، ١٩٧، ٢٣٣، ٣٤٥، ٣٥٧، ٥٩٣، ٧٠٦، ٧٤٢، ٧٧٥، ٧٧٨، ٧٨٩، ٨١٥.

الكافية باختصار غير مخل، ولا تطويل مُمل مع زيادات كثيرة في بعض المواضع وحذف كثير في مواضع أُخر لكلام ابن الحاجب.

٣. من الإنصاف أن نقول إنّ هذه المنظومة قد ألقاها التاريخ في زوايا النسيان، فلم يتصدَّ لشرحها أحدٌ، وهي لا تستحق إِلَّا التثمين والاهتمام كأختيها (الوافية)، و(رمح الخط)، ولذلك سعينا إلى تحقيقها والتعليق عليها وتوضيح غوامضها لإخراجها بحلَّة جميلة لينتفع منها طلبة العلوم في المؤسسات التعليمية، لتيسّر لهم حفظ قواعد النحو العربي.

مصادر ثقافته اللغوية

١. القرآن الكريم.

٢. آراء علماء النحو.

٣. لهجات العرب.

٤. الشعر العربي.

توثيق اسم المخطوطة ونسبتها إلى ناظمها

يمكن أن نستدلّ على نسبة المخطوطة إلى ناظمها بالأدلَّة الآتية:

١. أغلب الكتب التي ترجمت لقوام الدين نُسبت إليه (الصَّافية في نظم الكافية)، وأصحاب كتب التصانيف جميعًا نسبوا هذه المنظومة- وهي (الصَّافية)- إلى الميرزا قوم الدين كالذَّريعة، وفهارس خزانات المخطوطات في مختلف المدن الإسلامية وغيرها.

٢. ذكر النَّاظم اسم الأُرجوزة ونسبها لنفسه في الأبيات الأُوَل من الأُرجوزة، بقوله: (قال قوام الدين من بنى الحسن)، ثم نراه يصرِّح باسمها (وَسَمِّها لحُسنها بالصَّافية)، ثم يذكر دليلًا آخر يُثبت به أنَّها من نظمه، بقوله: (كأختها)، يعني (الوافية في نظم الشافية)، وهي منظومة في الصَّرف:

قال قوام الدين من بنى الحسن ... ثبَّته الله على القول الحسن
نظمتها كأختها في نسق ... لابني أبي طالب الموفق
فخذ بها نظمًا لطيف القافية ... وَسَمِّها لحسنها بالصَّافية

٣. ذكر النَّاظم اسمها في نهاية الأُرجوزة، بقوله: (قد تمَّت الصَّافية العزيزة)، وتاريخ الفراغ من كتابتها، بقوله: (المنظومة الوجيزة)، وقد تَمَّت على يده في سنة (١١٣٤هـ)، وعدد أبياتها بقوله: (طريفة شريفة)، وقد بلغت (٨٩٩) بيتًا، بقوله:

قد تمت الصافية العزيزة تاريخها المنظومة الوجيزة
أبياتها شريفة طريفة عدتها طريفة شريفة

٤. لم نجد من ينسبها إلى غيره وجاءت نسبتها على الصفحة الأولى في النسخ جميعها.

نسخ المخطوط

اعتمدنا في تحقيق هذه المخطوطة على أربع نسخ، ونظرًا لتمام النسختين الأوليين ووضوحهما وقِدَمِهِمَا، اكتفينا بهما، وهما:

١. نسخة مكتبة الگلبايگاني، قم، إيران، نسخ: بهاء الدين بن صدر الدين محمد، نسخ معرب، بتاريخ الأربعاء العشر الثالث من ربيع الثاني١١٣٧هـ، ٩٤ ورقة، ١٠ أسطر في الصفحة، بقياس ١٢×٢٠سم، تاريخ تصويرها ١٣/ ٦/ ١٣٨٨هـ، تحت رقم: ٢٧٠٩-١٥٩/ ١٤، [فهرس: ٥/ ٢٧٥٢]. رقمها في فهرس المخطوطات الموحَّد في إيران (دنا) (١٨٠٦٤٥)، وقد رمزنا لها بـ(النسخة الأم).

٢. نسخة مكتبة مركز إحياء التراث، قم، إيران، نسخ بتاريخ: ٢٣ جمادى الثانية ١١٨٠هـ، ١٤٠ ورقة، ١٠,٥×١٦,٥، تاريخ تصويرها ٤ شعبان ١٤١٨هـ، وهي مصوَّرة على نسخة النمازي الخوئي، رقم الفلم: ٩٢٩، رقمها في نمازي: ٥١٩ [فهرس المصورات في مركز إحياء التراث: ٣/ ١٣٧]. رقمها في فهرس المخطوطات الموحد في إيران (دنا) (١٨٠٦٤٧)، وقد رمزنا لها بـ(م).

وهناك نسختان أخريان، هما:

٣. نسخة مكتبة خوي، نمازي، إيران، نسخ: أبو علي بن حاجي مهدي، نسخ جلي، بتاريخ: ٢٣ جمادي ١١٨٠هـ، رقم: ٥١٩، ناقصة الأول، ١٣ سطرًا في الصفحة، بقياس: ١١×١٦سم، [فهرس: ٢٦٦]. رقمها في فهرس المخطوطات الموحد في إيران (دنا) (١٨٠٦٤٦).

٤. نسخة مكتبة مجلس شورى، طهران، إيران، نسخ: ملَّا عبد الرحيم بن كربلائي بابا اخيخوني، نسخت في القرن١٣، وتتألف من ٩ ورقات (٣١٥-٣٢٣)، بقياس: ١٤,٥×٢١سم، رقم: ٣/ ٩١، فيروز، الموجود منها آخرها فقط، [فهرس: ٢١/ ٢٢٨] الرقم العام: ٩٣١٨ رقم الدليل: ٩١٨٩. رقمها في فهرس المخطوطات الموحد في إيران (دنا) (١٨٠٦٤٨).

عملنا في التحقيق

١. بعد جمع نسخ الأرجوزة (الصَّافية في نظم الكافية)، قمنا باختيار النسخة الأُمّ، وقد اتّخذنا نسخة الگلبايگاني أصلًا، وهي منسوخة سنة (١١٣٨هـ) على نسخة المؤلّف، وهي بخطّ: بهاء الدين بن صدر الدين محمد، ونسخة مركز إحياء التراث الإِسلامي بعدها، ثم قمنا بنسخ الأصل، ثمّ قابلنا الأصل مع النسختين الأُخريين، أَمَّا اعتمادنا نسخة الگلبايگاني أصلًا، فذلك للأسباب الآتية:

- النسخة كُتِبَت في عصر المؤلّف، ويُحتمل أنها كتبت بخطّ أحد تلاميذه.
- المتن فيها كامل وخطّها نسخ واضح ومقروء.

- تذييل هذه النسخة بكتابتها بيمين ناظمها وعدم ذكر ذلك في النسختين الأخريين دليل على أنها كتبت على نسخة بخط النَّاظم.

٢. حرّرنا النصّ على وفق القواعد الإملائيّة المعاصرة، مع الإشارة إلى الاختلاف في رسم بعض الكلمات.

٣. وضعنا عنوانات للموضوعات وجعلنا ذلك بين معقوفتين []، وقد أثبتنا العنوانات الأُخر من النسخة الأم، علمًا أنها لم تُثبَّت في النسخة الأم.

٤. وثّقنا آراء العلماء بالرجوع إلى مصادرهم، أو بالرجوع إلى المصادر اللغويّة الصرفيّة والنحويّة إنْ لم نعثر عليها في مصادرهم.

٥. عرَّفنا بأعلام النحويين واللغويين والشعراء الواردة أسماؤهم في الصَّافية، وأشرنا الى مصادر تراجمهم.

٦. خرَّجنا الآيات القرآنية وضبطناها، وحصرناها بين قوسين مُزهَّرين بالرّجوع إِلى المُصحف الشريف.

٧. خرَّجنا الأبيات الشعرية التي استُدِلَّ بها على القواعد النحوية، بالرّجوع إلى ديوان الشاعر، إن وُجِد، أو بالرّجوع إلى كتب النحو أو الأدب أوالمعجمات اللغوية.

٨. ألحقنا بمقدَّمة الأُرجوزة نماذج من صور الصفحات الأُولى والأخيرة للنسخ المعتمدة.

٩. ألحقنا بخاتمة الكتاب فهارس للآيات القرآنية والأبيات الشعرية والأعلام، وموضوعات الكتاب والدراسة وقائمة بروافد البحث.

١٠. وضعنا قائمة بالرموز المستعملة في التحقيق، وهي كما يأتي:

- النسخة الأم: تعني نسخة مكتبة الگلبايگاني.
- نسخة (م): تعني نسخة مركز إحياء التراث.
- []: زيادة من الباحث أو من النسخة الثانية.
- ﴿﴾ قوسان مزهران لحصر الآيات القرآنية.
- (): قوسان لحصر الكلمات والجمل.
- «»: أقواس لحصر النصوص المعتمدة المُستشهَد بها من أقوال العلماء.

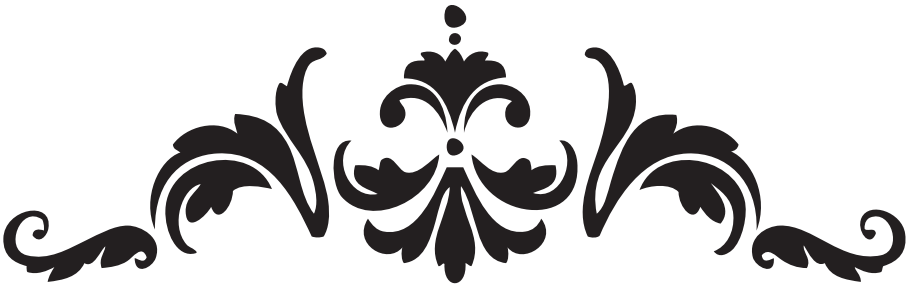

نُسَخٌ مُصَوَّرَةٌ مِنَ المَخْطُوط

الورقة الأولى من نسخة مكتبة الكلبايكاني

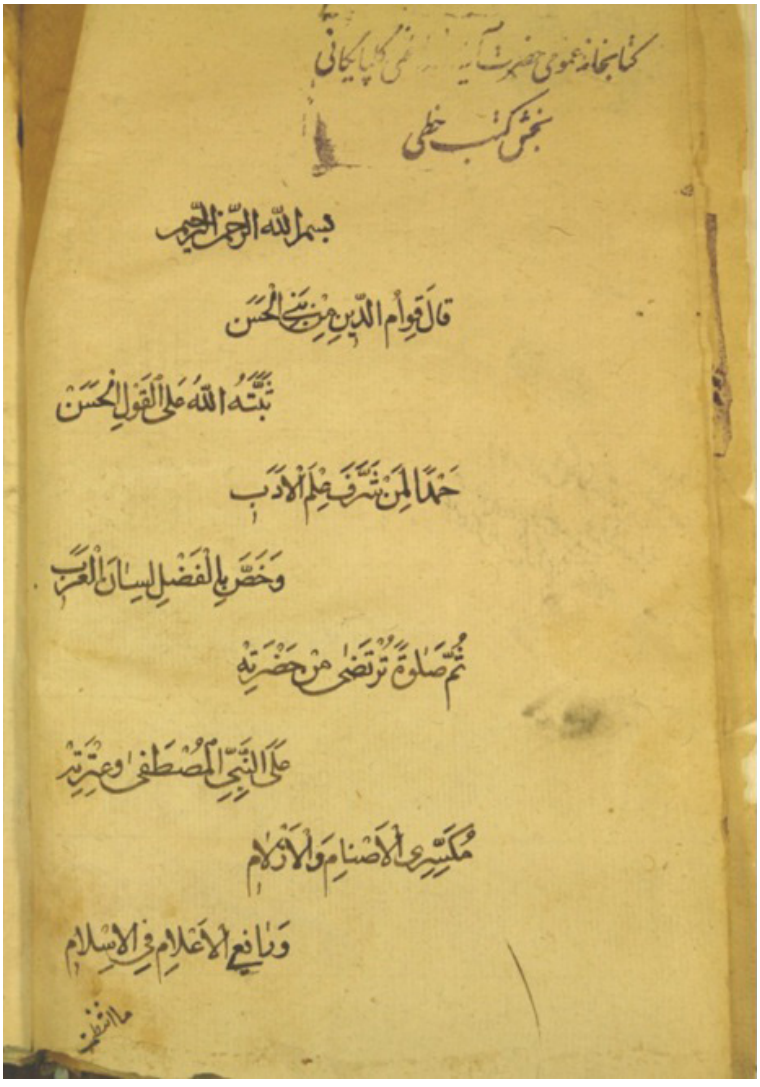

الورقة قبل الأخيرة من نسخة مكتبة الكلبايكاني

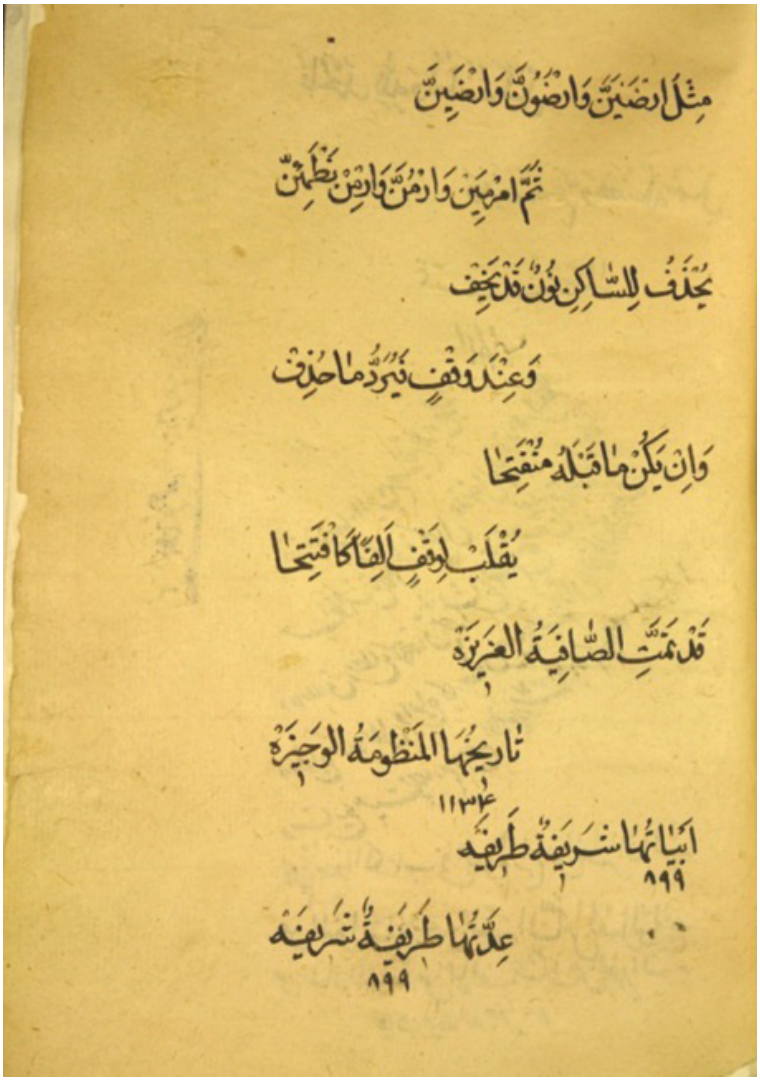

مِثْلَ ارْضَيَنَّ وَارْضَوُنَّ وَارْضَيِنَّ

ثُمَّ امْرَمِينَ وَارْمُنَّ وَارْمِنْ نَطْمَئِنَّ

يُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ نُونٌ قَدْ يَخِفْ

وَعِنْدَ وَقْفٍ فَيُرَدُّ مَا حُذِفْ

وَإِنْ يَكُنْ مَا قَبْلَهُ مُنْفَتِحَا

يُقْلَبْ لِوَقْفٍ أَلِفًا كَافْتَتِحَا

قَدْ تَمَّتِ الصَّافِيَةُ الْعَزِيزَهْ

تَارِيخُهَا الْمَنْظُومَةُ الْوَجِيزَهْ

١١٣٤

أَبْيَاتُهَا شَرِيفَةٌ طَرِيفَهْ

٨٩٩

عِدَّتُهَا طَرِيفَةٌ شَرِيفَهْ

٨٩٩

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة الكلبايكاني

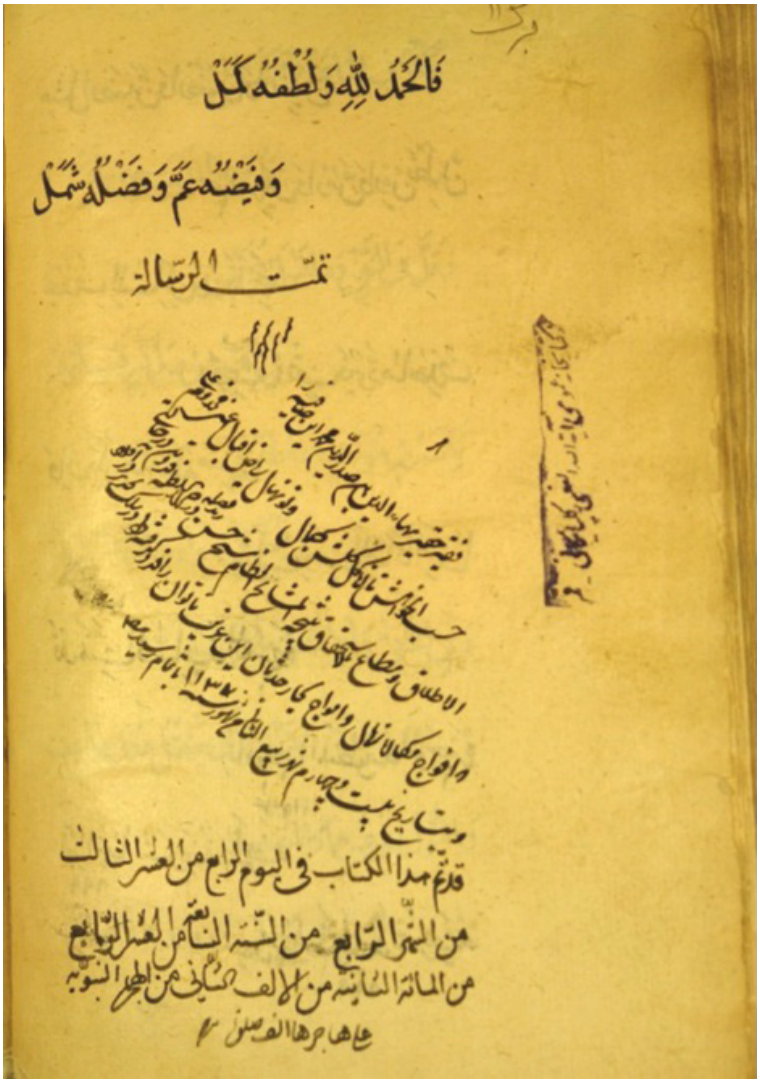

الورقة الأولى من نسخة مركز إحياء التراث

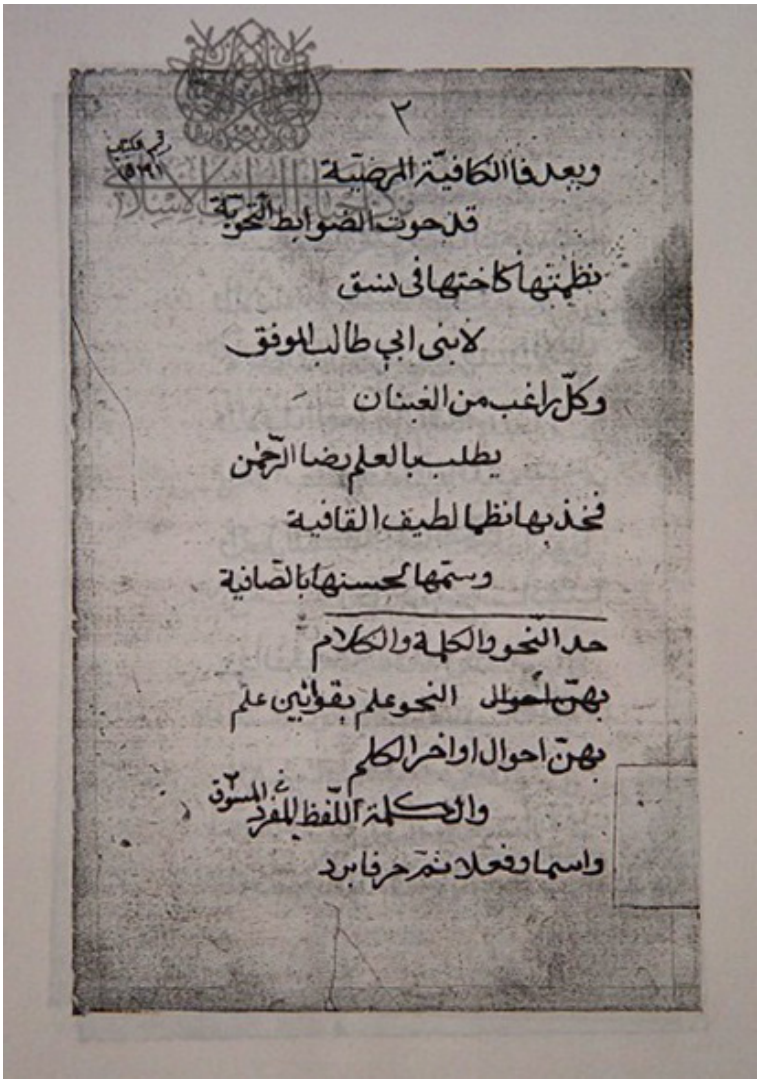

الورقة قبل الأخيرة من نسخة مركز إحياء التراث

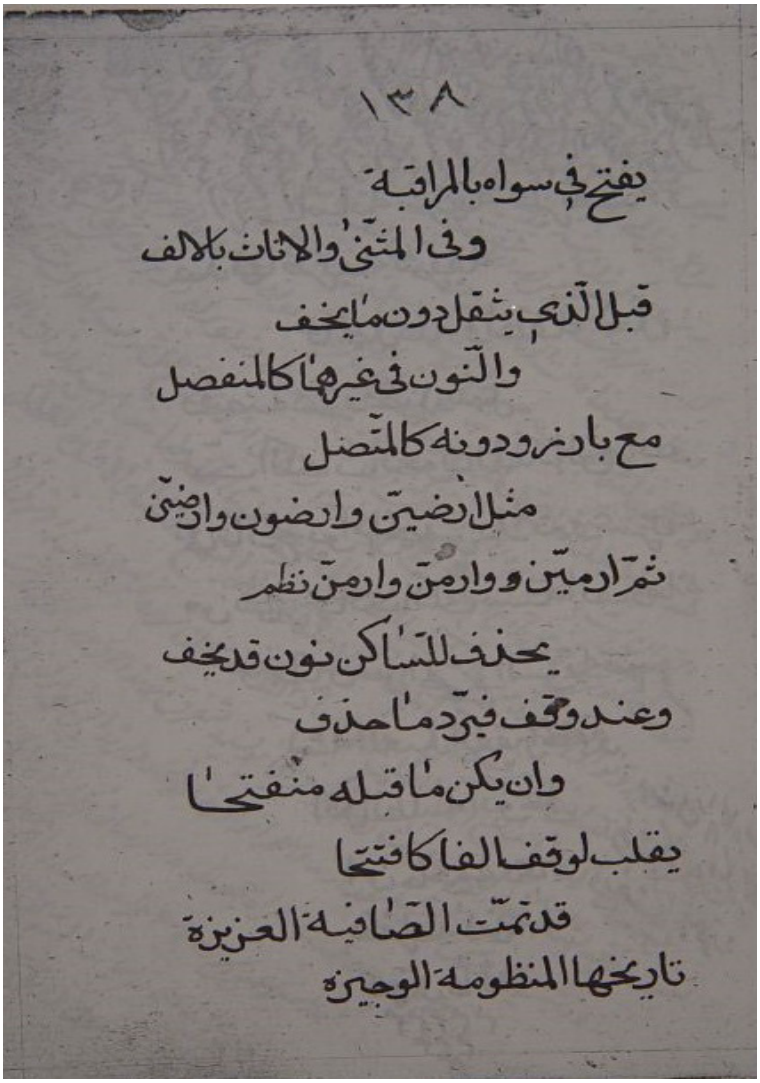
١٣٨

يفتح في سواه بالمراقبة
وفي المثنى والاثنات بالالف
قبل الذي يثقل دون ما يخف
والنون في غيرها كالمنفصل
مع بادنى ودونه كالمتصل
مثل ارضيتن وارضون وارضتن
ثم ارميتن وارمتن ارمن نظم
يحذف للساكن نون قد يخف
وعند وقف فيرد ما حذف
وان يكن ما قبله منفتحا
يقلب لو قفا الفا كافتحا
قد تمت الصافية العزيزة
تاريخها المنظومة الوجيزة

الورقة الأخيرة من نسخة مركز إحياء التراث

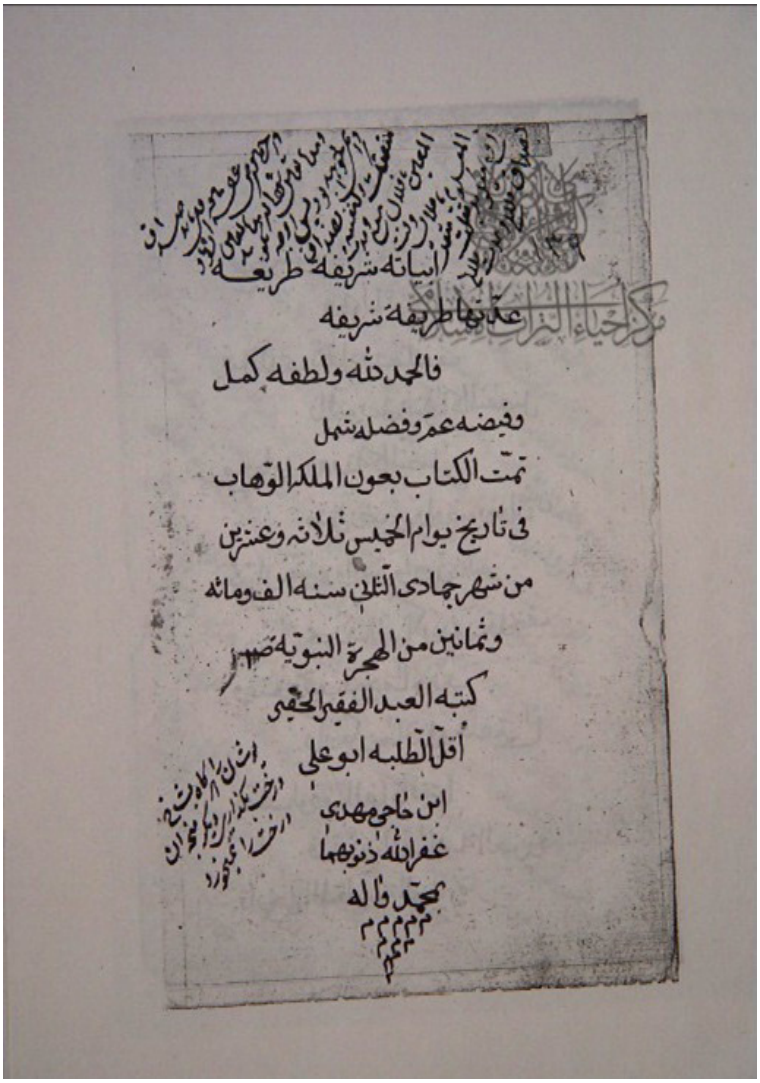

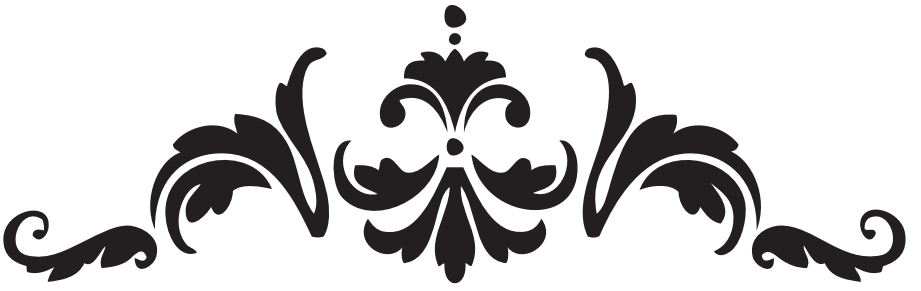

النَّصُّ مُحَقَّقًا

بسم الله الرحمن الرحيم

١. قالَ قِوامُ الدينِ مِن بني الحَسَن ثَبَّتَهُ اللهُ على القولِ الحَسَن
٢. حَمْدًا لِمَن شَرَّفَ عِلْمَ الأدَبِ وَخَصَّ بِالفَضْلِ لِسَانَ العَرَبِ
٣. ثُمَّ صَلَاةً تُرْتَضَى مِنْ حَضْرَتِه عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى وَعِتْرَتِه
٤. مُكَسِّرِي الأَصْنَامِ والأَزْلامِ[١] وَرَافِعِي الأَعْلَامِ فِي الإِسْلَامِ[٢]
٥. مَا انْتَظَمَتْ قَوَاعِدُ الإِعْرَابِ وَفَازَ بِالفَهْمِ أُوْلُو الأَلْبَابِ[٣]
٦. وَبَعْدُ فَالكَافِيَةُ المَرْضِيَّهْ قَدْ حَوَتِ الضَّوَابِطَ النَّحْوِيَّهْ
٧. نَظَمْتُها كَأُخْتِهَا[٤] فِي نَسَقِ لابْنِ أَبِي طَالِبٍ المُوَفَّقِ[٥]
٨. وَكُلِّ رَاغِبٍ مِنَ الفِتْيَانِ[٦] يَطْلُبُ بِالعِلْمِ رِضَا الرَّحمَنِ
٩. فَخُذْ بِهَا نَظْمًا لَطِيْفَ القَافِيه وَسَمِّهَا لِحُسْنِهَا بِالصَّافِيْه[٧]

---

(١) مُكسِّر الأصنام والأزلام هو أمير المؤمنين عليه السلام، قال في خطبة البيان: «**أنا شقيق الرَّسول، أنا بعل البتول، أنا عمود الاسلام،أنا مُكسِّر الأصنام، أنا صاحب الإذن، أنا قاتل الجن، أنا صالح المؤمنين**». ينابيع المودة لذوي القربى: ٣/ ٢٠٥.

(٢) أشار النَّاظم إلى واقعة خيبر، عندما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**لأعطينَّ الراية غدًا رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، كرَّارًا غير فرَّار، لا يرجع حتى يفتح الله على يديه**»، ثم أعطاها إيَّاه. الكافي: ٨/ ٣١٥.

(٣) سقطت الأبيات الخمسة الُأول من النسخة (م).

(٤) قصد النَّاظم (الوافية في نظم الشافية) على شافية ابن الحاجب، الذي نظمها قبل الصَّافية.

(٥) ابن أبي طالب هو محمد علي بن أبي طالب بن عبد الله الحزين، وهو أحد تلامذة السيد قوام الدين القزويني، وقد أشرنا إلى ذلك في مقدمة الدراسة.

(٦) في نسخة (م): (الغبنان)، وهذا تحريف.

(٧) أطلقنا على هذه المنظومة بالصَّافية نسبةً إلى عجز هذا البيت.

حَدُّ النَّحْو والكَلِمَة وَالكَلام

١٠. النَّحْوُ حَدُّهُ بِقَانُوْنٍ عُلِمْ عِلْمٌ بِأَحْوَالِ أَوَاخِرِ الكَلِمْ[١]

١١. وَالكِلِمَةُ اللَّفْظُ[٢] المَسُوْقُ المُفْرَدُ[٣] وَاسْمًا وَفِعْلًا ثُمَّ حَرْفًا يَرِدُ[٤]

١٢. إِذْ هُوَ إِمَّا مُسْتَقِلٌّ مُفْهِما أَوْ غَيْرُهُ والثَّانِ[٥] حَرْفٌ كَأَمَّا

١٣. وَالأَوَّلُ المَقْرُوْنُ بِالزَّمَانِ[٦] أَوْ غَيْرُ مَقْرُوْنٍ وَالاسْمُ الثَّاني

١٤. وَالأَوَّلُ الفِعْلُ كَتَمَّ أَوْ يَتِم وَحَدُّ كُلٍّ بِالَّذِي قُلْتُ عُلِم

١٥. وَالحَدُّ لِلكَلاَمِ مَا تَضَمَّنَا كَلِمَتَيْنِ مَع إِسْنَادٍ هُنَا[٧]

١٦. وَذَاكَ فِي اسْمَيْنِ وَفِعْلٍ وَاسْمِ كَأَقْبَلَ الشَّيْبُ وَهَذَا رَسْمِي[٨]

١٧. الاسْمُ[٩] مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى عُني فِي نَفْسِهِ بِالوَقْتِ لَمْ يَقْتَرِن

١٨. وَخُصَّ بِاللاَمِ وَبِالتَّنْوِيْنِ وَالجَرِّ وَالإِسْنَادِ بِالتَّعْيِينِ[١٠]

---

(١) في النسخة (م):

النحو علم القوانين علم بهن أحوال أواخر الكلم

(٢) اللفظ: هو «الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقًا أو تقديرًا». شرح الحدود: ٣٨.

(٣) في النسخة (م): (المفرد المسوق)، وهو يخل بنطاق قافية صدر البيت مع عجزه، وكذلك يخلّ بالوزن أيضًا.

(٤) هذه عبارة ابن مالك بتصرف يسير. يُنظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١٣.

(٥) حذفت الياء للضرورة.

(٦) أشار النَّاظم إلى الفعل، فهو الوحيد الذي يدلّ على زمان.

(٧) الكلام: هو «ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلاَّ في اسمين أو فعل واسم». كافية ابن الحاجب: ١١.

(٨) يقصد النَّاظم أن الكلام لا يتركب إلاَّ من اسمين، نحو: زيد قائم، وهذا رسمي، أو من فعل واسم نحو: قام زيد، أو أقبل الشيب. يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٠.

(٩) الاسم: هو «ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الازمنة الثلاثة». الكافية: ١١. فلم يزد قوام الدين الحلي شيئا عن سابقيه عند تعريفه لهذا الحد.

(١٠) ذكر النَّاظم أن هناك أربع علامات للاسم: دخول اللام، والجر، والتنوين، والإسناد=

١٩. مُعْرَبُهُ [١] مُرَكَّبٌ لَمْ يُشْبَهِ مَبْنِيَّ أَصْلٍ[٢] بِوُجُوْهِ الشَّبَهِ[٣]
٢٠. وَالحُكْمُ [٤] فِيْهِ بِاخْتِلَافِ الآخِرِ عِنْدَ اخْتِلَافِ[٥] العَامِلِ المُجَاوِرِ[٦]
٢١. إِعْرَابُهُ مَا اخْتَلَفَ الآخِرُ بِهْ لِفَهْمِ أَصْنَافِ المَعَانِي فَانْتَبِهْ[٧]

[أَنوَاعُ الإِعرَاب]

٢٢. أَنْوَاعُهُ رفْعٌ وَنَصْبٌ مَعَ جَر فَالرَّفْعُ لِلفَاعِلِ وَسْمٌ اسْتَمَر[٨]
٢٣. وَالنَّصْبُ لِلْمَفْعُوْلِ بِاسْتِدَامَه وَالجَرُّ فِي إِضَافَةٍ عَلاَمَه

=إليه. ولم يذكر النَّاظم العلامة الخامسة وهي: الإضافة؛ لأنه يعدها فرعًا من الجر. متبعًا في ذلك النحويين جميعًا. يُنظر: أسرار العربية: ١/ ٣٤، شرح ابن عقيل: ١/ ١٦.

(١) المعرب: هو «ما تغيرَّ آخره بتغير العامل فيه لفظًا أو تقديرًا». أسرار العربية: ٤٤.

(٢) مبني الأصل: هو مصطلح انفرد به ابن الحاجب دون سواه من النحاة من عبارات ابن الحاجب وهو «المبني الذي هو أصل في البناء». شرح الرضي على الكافية: ١/ ٥١، ويُنظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/ ١٢٨.

(٣) وجوه الشبه أربعة: الأول: الشبه الوضعي كـ(تاء) ضربت، واسمي جئتنا، والثاني: الشبه المعنوي: ما شابه الاسم في المعنى كـ(متى الاستفهامية) والثالث: النيابة، وهو ما ناب عن الفعل كأسماء الأفعال. والرابع: الافتقار وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم كالأسماء الموصولة. شرح ابن عقيل: ١/ ٣٤.

(٤) قيد ابن الحاجب حكم المعرب بقوله: «وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظًا وتقديرًا». الكافية: ١١.

(٥) في النسخة (م): (اختلا).

(٦) المراد بالعامل المجاور عند: ما به يقوِّم المعنى، ويتغير آخره، بتأثير الكلمة التي تجاوره. يُنظر: الكافية: ١١.

(٧) يتضح ههنا أن النَّاظم أشار إلى أن فائدة المعرب هي أن يدلَّ على المعاني المعتورة عليه. يُنظر: الكافية: ١١.

(٨) ذكر النَّاظم أن الرفع وسم للفاعل، لأنه الفاعلية عنده أصل الرفع وليس الابتداء، وإن المفعولية أصل النصب، والإضافة أصل الجَّر.

[العامل]

٢٤. العَامِلُ الَّذِي بِهِ تَقَوَّمَا[١] مُقْتَضَى الإِعْرَابِ الَّذِي تَقَدَّمَا
٢٥. فَالضَّمُّ وَالفَتْحَةُ وَالكَسْرَةُ[٢] فِي مُفْرَدٍ أَوْ مُكَسَّرٍ مُنْصَرِفِ
٢٦. والكَسْرُ وَالضَّمُّ لِذِي التا[٣] والأف[٤] وَالفَتْحُ وَالضَمُّ لِغَيْرِ المُنْصَرِف

[الأسماءُ السِّتَّة]

٢٧. ذُو مَالٍ أَوْ أَبُوْكَ أَوْ أَخُوْكَا حَمُوْكَ أَوْ هَنُوْكَ ثُمَّ فُوكَا[٥]
٢٨. سِتًّا مُضَافَةً لِغَيْرِ يَاءِ بِالوَاوِ وَالأَلِفِ ثُمَّ اليَاءِ[٦]
٢٩. ثُمَّ المُثَنَّى[٧] وَكِلا مَتَى تُضف لِمُضْمَرٍ وَاثْنَانِ بِاليَا وَالأَلِف
٣٠. وَالوَاوُ فِي جَمْعِ مُذَكَّرٍ سَلِم وَاليَا وَعِشْرُوْنَ كَمَا أُوْلُوا نُظِم[٨]

---

(١) في النسخة (م): (تقدَّما).

(٢) أشار النَّاظم إلى وجود حركات ثلاث، وهي: «ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضَّمَّة إعرابًا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سمِّيت رفعًا، فإذا كان الفتحة كذلك سمِّيت نصبًا، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضًا وجرًا». الأصول في النحو: ١/ ٤٥.

(٣) في النسخة الأم (النا) بالنون، والصواب ما أثبتناه من النسخة (م).

(٤) قصد به ههنا جمع المؤنث السالم.

(٥) في النسخة (م): (قوكا)، وهذا تصحيف.

(٦) يتضح من هذا البيت أن هذه الأسماء عند النَّاظم تعرب بالحروف على المشهور عند أغلب البصريين، أما سيبويه فيرى أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء. يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٣.

(٧) المثنى: هو كل اسم له مفرد ثم أُلحق بآخره ألف ونون؛ ليدل على أن معه مثله من جنسه. يُنظر: شرح الكافية: ١/ ٢٩.

(٨) (عشرون وأولو) التي أشار إليها النَّاظم هي ملحقات بجمع المذكر السالم؛ لأنها لم تستكمل الشروط، والملحق هو ما لا واحد له، ويعامل معاملة جمع المذكر السالم. يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٦٣.

٣١. تَقْدِيْرُ الإِعْـرَابِ مَتَى تَعَذَّرَا نَحْوُ: غُلاَمِي مُطْلَقًا والْمُشْتَرَى[١]
٣٢. أَوْ عُدَّ ذَا ثِقْلٍ [٢] كَمُسْلِمَيَّ فِي رَفْـعٍ وَقَـاضٍ غَـيْرَ نَـصْبٍ يَقْتَفِي
٣٣. وَغَـــيْرُهُ إِعْـــرَابُـــهُ لَـفْـظِـيٌّ وَبِـالْمَـحَـلِّ يُـعْـرَبُ الْمَـبْـنِـيُّ[٣]

غَيْرُ الْمُنْصَرِف

٣٤. الحَدُّ لِلْمُعْرَبِ غَيْرِ الْمُنْصَرِفْ مَـا فِيْهِ عِلَّتَانِ مِـنْ تِـسْعٍ[٤] أَصِفْ
٣٥. أَوْ عِلَّةٌ تَقْوَى وَهُنَّ العَدْلُ مَعْ وَصْـفٍ وَتَأْنِيْثٍ وَتَعْرِيْفٍ وَقَعْ[٥]
٣٦. وَعُجْمَةٌ جَمْعٌ وَتَرْكِيْبٌ يَرِد مَـزِيْـدَتَـانِ وَزْنُ فِـعْـلٍ يَـطَّرِد[٦]
٣٧. وَحُكْمُهُ الخُلُوُّ مِنْ كَـسْرَةٍ أَوْ تَـنْـوِيْـنٍ إِلاَّ لِـــضَرُوْرَةٍ رَأَوا
٣٨. وَعِلَّةٌ تَقْوَى لَـدَى التَّحْدِيْثِ صِـيْـغَـةُ جَمْـعٍ أَلِـفَـا تَـأْنِـيْـثِ
٣٩. فَعَدْلُهُ [٧] خُرُوْجُهُ عَنْ صِيْغَتِه كَـجَـمْعٍ الَمَـصْرُوْفِ عَـنْ طَرِيْقَتِه

---

(١) أشار النَّاظم في هذا البيت إلى الإعراب التقديري، وهو أن العلامة الإعرابية، كالضمة أو الفتحة، لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب. يُنظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى: ١/ ٤٥.

(٢) نبّه ابن النَّاظم إلى أن للمستثقل شيئين: يستثقل في أحدهما رفعًا وجرًا، وفي الآخر رفعًا. يُنظر: شرح الكافية: ١/ ٣٤.

(٣) الإعراب المحلي: هو ما يكون في الأسماء المبنية والجمل التي لها محل من الإعراب. يُنظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى: ١/ ٤٥.

(٤) إن العلل التسع التي أشار إليها النَّاظم هي: «عدل، ووصف، وتأنيث، ومعرفة، وعجمة، ثم جمع، ثم تركيب، والنون الزائدة من قبلها ألف، ووزن فعل». الكافية: ١٢.

(٥) جمعها الرضي في شرحه بالبيت الآتي: عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب.

(٦) ومن أمثلة وزن الفعل: يزيد، وأحمد، وتغلب.

(٧) العدل: «خروجه عن صيغته الأصليَّة». الكافية: ١٢.

٤٠. كَـذَاكَ مُثْنَى وَثُـنَـاءَ مَـعَ أُخَـرْ وَقُـدِّرَ الـعَـدْلُ[١] لِمَـنْـعٍ فِي عُـمَـر[٢]
٤١. وَشَرْطُ وَصْفٍ كَوْنُهُ مُؤَصِّلا[٣] فَـلاَ يُـنَـافِي غَـلَـبٌ[٤] إِنْ حَصَلا
٤٢. فَاصْرِف مَرَرْنَا بِنِسَاءٍ أَرْبَـع[٥] وَأَدْهَـمَ الـقَـيْـدِ كَـأَرْقَـم امْـنَـع[٦]
٤٣. يَضْعُفُ مَنْعُ أَخْيَلٍ لِطَائِرِ[٧] وَأَجْـدَلٍ لِـلـصَّـقْـرِ[٨] كَـالـنَّـظَـائِرِ
٤٤. يَلْزَمُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ العَلَم كَالمَعْنَوِيّ وَهْـوَ فِيْهِ مَـا انْحَتَم[٩]
٤٥. إِلَّا إِذَا اسْتَعْجَمَ أَوْ تَحَرَّكَا أَوْسَـطُـهُ أَوْ زَادَ حَـرْفًـا مُـدْرَكَـا
٤٦. فَهِنْدٌ جَـازَ صَرْفُـهُ لِمَـا اسْتَقَر لاَمَـاهُ أَوْ زَيْنَبُ[١٠] حَتْمًا كَسَقَر[١١]

(١) العدل: هو إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب. يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١١٣.
(٢) قد غفل النَّاظم أن في عمر يجتمع فيه التعريف والعدل، وليس العدل فقط، وهذا ما نبَّه عليه الكوفيون وابن كيسان يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١١٣.
(٣) يعني ما كان وصفًا بالأصل وليس بالعارض.
(٤) قصد الوصف العارض، فعبرَّ عنه بـ(غلب).
(٥) يبدو أن سبب صرف أَرْبَعٌ في نحو: «مَرَرْتُ بِنَسْوَةٍ أَرْبَعٍ؛ لأنه وضع اسماً فلم يُلْتَفَت لما طرأ له من الوصفية وأيضًا فإنه قابل للتاء». أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ١١٨.
(٦) يُقال: فرس أدهم غيهب، إذا اشتد سواده. أرقم وأَرقمة للأنثى من الحياة، وأسود وأسودة. يُنظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٢/ ١.
(٧) يرى أغلب النحاة أنهم يضعفون (أخيل وأجدل) من الصرف؛ لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقًا لا عارضًا ولا أصليًا. فعند قولك: لقيت أجدلًا، فمعناه هذا الجنس من الطير، من غير أن تقصد معنى القوة. شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٣١.
(٨) الأجدل: «هو الصقر. واختات الذئب الشاة: ختلها فسرقها». تاج العروس: ٥/ ٢٦٠.
(٩) قصد النَّاظم أن العلم المؤنث بالهاء امتنع من الصرف مطلقًا، أي سواء كان علماً لمذكر كطلحة، أو لمؤنث كفاطمة زائدًا على ثلاثة أحرف. شرح ابن عقيل: ٣/ ٣٢٦.
(١٠) أشار النَّاظم إلى أن سبب منع زينب من الصرف؛ لأنها مكونة من أربعة أحرف. يُنظر: أسرار العربية: ١٥٩.
(١١) إن علَّة منع (سقر) من الصرف أن وسطه لما تحرك زاد الثقل. يُنظر: أسرار العربية: ١٥٩.

٤٧. فَـإِنْ بِـذَاكَ سُـمِّـيَ الْـمُـذَكَّـرُ فَـشَرْطُـهُ الْمَـزِيْـدُ حَـيْـثُ يَـظْـهَـرُ
٤٨. فَـقَـدَمٌ لِـنَـقْـصِـهِ يَـنْـصَرِفُ وَعَـقْـرَبُ لِـفَـضْـلِـهِ لا يُـصْرَفُ[١]
٤٩. ويَلْزَمُ التَّعْرِيْفَ لِلشَّرْطِ العَلَم وَالعُجْمَةَ الوَضْعُ عَلَيْهِ فِي العَجَم
٥٠. وَهَـكَـذَا تَحَـرُّكُ الأَوْسَـطِ أَوْ زِيَـــادَةٌ عَـــلَى ثَـــلاَثَـــةٍ رَأَوا
٥١. فَلْيَنْصَرِف نُوحٌ بِحُكْمٍ مُسْتَطر[٢] وَلْيَمْتَنِع دَاوُدُ فَـرْضًـا وَشَـتر[٣]
٥٢. وَشَرْطُ جَمْعٍ مُنْتَهَى الجُمُوْعِ بِـغَـيْرِ هَـاءٍ زِيْـدَ فِي الْمَـجْـمُـوْعِ
٥٣. مِـثْـلُ مَـصَـابِـيْـحَ أَوْ الْمَصَائِد لاَ جَمْـعِ فِـــرْزَانٍ[٤] بِهَـاءٍ زَائِـد
٥٤. وامتنعت حضاجر[٥] للضّبع للنقل عـن جمع عـلى الـتـوسـع[٦]
٥٥. أَمَّا سَرَاوِيْـلُ[٧] إِذَا لَمْ يُصَرْفِ فَـأَعْـجَـمِـيٌّ لِـلْـوِزَانِ يَـقْـتَـفِـي
٥٦. أَوْ جَمْعُ سِرْوَالٍ وَلَـوْ مُـقَـدَّرَا وَإِنْ صَرَفْـتَـهُ فَـلاَ تَـعَـسِّرَا

(١) قصد النَّاظم بـ(وَعَقْرَبُ لِفَضْلِهِ لا يُصَرْفُ) بأن عقرب من الأسماء المؤنثة بالبنية. يُنظر: المقتضب: ١/ ٩٢.

(٢) مستطر: من سطرَ يسطرُ إذا كتب، وكلُّ أمرٍ صغيرٍ وكبيرٍ، فهو مستطر، أي مكتوب. لسان العرب: ٤/ ٣٦٣.

(٣) أوضح النَّاظم إن كانت العلمية في اللغة العجمية وزاد على ثلاثة كإبْرَاهِيمَ و إسْمَاعِيلَ وإذا سُمِّيَ بنحو: لِجَام، و فِرِنْد صُرِفَ لحدوث علميته، ونُحو نُوحٍ و لُوطٍ، وشَتَر مصروفة وقيل: الساكن الوسطِ ذو وجهين والمحَرَّكَةُ مُتَحَتِّمُ المنع. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ١٢٥.

(٤) فرزان: تعني الشطرنج، تفرد بإضافة التاء عليها فتقول (فرزانة)، ولا تجمع إذا وجدت التاء. يُنظر: تاج العروس: ، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢/ ١٨٥، وتاج العروس: ١٨/ ٤٣١.

(٥) الحضجر: «العظيم البطن الواسعة». لسان العرب: ٤/ ٢٠٢.

(٦) قصد النَّاظم أن حضاجر اسم واحد على بنية الجمع لغرض التوسع في المعنى. يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٩٩.

(٧) إن سراويل لا ينصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة؛ لأنها وقعت على مثال في العربية لا يدخله الصرف، وهو جملة القول في الاعجمي. يُنظر: المقتضب: ١/ ٢٠٣.

٥٧. ثُـمَّ دَوَاعٍ جَمْعًا أَوْ مَـوَاضِ[١] فِي الـرَّفْـعِ وَالجَـرِّ كَـمِـثْـلِ قَـاضِ
٥٨. وَاشْـتُـرِطَ التَّعْرِيْفُ فِيمَا رُكِّبَا وَكَـوْنُـهُ مَـزْجًـا كَـمَـعْـدِ يَـكْـرِبـا[٢]
٥٩. وَالـزَّائـدَانِ اشْـتُرِطَـا إِنْ كَانَا فِي اسْـمٍ بِـتَـعْـرِيْـفٍ كَـخُـلَّـكَـانَـا
٦٠. أَوْ صِـفَـةٍ فَـبِـانْـتِـفَـا فَـعْـلاَنَـه أَوْ صَـوْغ فَـعـلَى مِـنْـهُ مُـسْـتَـبَـانَـه
٦١. مِنْ ذَاكَ جَاءَ الخُلْفُ فِي رَحْمَنِ مِـنْ دُوْنِ سَـكْـرَان وَلاَ نَـدْمَـانِ
٦٢. وَشَرْطُ وَزْنِ الفِعْلِ[٣] الاخْتِصَاصُ بِه كَـشَـمَّـرَ المَـنْـقُـولِ عَـنْـهُ فَـانْـتَـبِـه
٦٣. أَوْ كَوْنُهُ قَدْ زِيْدَ[٤] مِنْ نَأْتِي[٥] وَمَا يَـقْـبَـلُ تَـاءً لِـلْـمُـؤَنَّـثِ انْـتَـمَـى
٦٤. فَامْتَنَعَ الأَحْمَـر[٦] إِذْ لَمْ يَقْبَلِ وَانْـصَـرَفَ الـقَـابِـل مِـثْـل يَـعْـمَـلِ
٦٥. يُـصْـرَفُ مَا التَّعْرِيْفُ فِيْهِ أَثَّرَا مِـنْ غَـيْرِ مَـصْـرُوْفٍ إِذْ مَـا نُـكِّـرَا
٦٦. لِمَـا عَـرَفْـتَ أَنَّـهُ لاَ يَصْحب إِلَّا الَّـذِي الـتَّـعْـرِيْـفُ فِـيْـهِ يَجِب
٦٧. إِلاَّ مَـعَ الـعَـدْلِ وَوَزْنٍ وَهُمَـا افْـتَـرَقَـا ضِـدَّيْـنِ لَـنْ يَـلْـتَـئِـمَا
٦٨. إِذْ وَزْنُ عَدْلٍ سِتَّةٌ أَمْسُ سَحَر ثُـنَـاءُ مَـثْـنَى وَقَـطَـامُ مَـعَ أُخَـر[٧]

---

(١) مواض: النفاذ في الشيء، تقول: سيوف مواضٍ، وأمضى من السيف. تاج العروس: ٢٠/ ١٩١.

(٢) أن في معد يكرب ثلاثة أقاويل لم يشر إليها النَّاظم، وهي: يقول بعضهم: معد يكرب على الإضافة، ويجعل بعضهم كرب اسمًا مؤنثًا فلا يجريه. فيقول: هذا معد يكرب يا فتى. ويجعله بعضهم اسمًا واحدًا كما ذكرت لك، فيقول: معد يكرب.

(٣) نقل الرضي عن ابن الحاجب: «إن وزن الفعل شرطه أن يختص بالفعل، كشمر، وضرب، أو أن يكون أوله زيادة كزيادته، غير قابل للتاء». شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٦١.

(٤) اشترط النَّاظم في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة؛ «لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الأفعال المتصرِّفة دون الأسماء». شرح الرضي على الكافية: ١/ ٦٣.

(٥) في النسخة (م): (تأتي).

(٦) امتع (أحمر) من الصرف لوجود علتين، وهما: الوزن والوصفية، وهو مذهب البصريين. يُنظر: شرح الأشموني على الألفية: ١/ ٣٣٠.

(٧) العدل: لا يكون إلاَّ في أسماء العدد المبنية على فعال ومفعل، كثلاث ومثنى، فتقول جاء=

٦٩. فَحَيْثُمَا نَكَّرْتَهُ يَبْقَى بِلاَ عِلَّةٍ أَوْ بِعِلَّةٍ لَنْ تَكْمُلاَ
٧٠. وَسِيبَوَيْهِ خَالَفَ الأَخْفَشَ[١] فِي أَحْمَرَ بِالتَّنْكِيْرِ إِذْ لَمْ يُصْرَف
٧١. فَاعْتَبَرَ الوَصْفَ لَدَى التَّنْكِيْرِ وَرَدَّهُ الأَخْفَشُ بِالنَّكِيرِ
٧٢. وَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ بَابُ خَاتِم[٢] مِنْ أَجْلِ ضِدَّيْنِ لِحُكْمٍ لاَزِم
٧٣. وَجَرُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ بِالكَسر[٣] فِي إِضَافَةٍ أَوْ لاَمِ تَعْرِيْفٍ قُفِي

المَرْفُوْعَات

٧٤. الحَدُّ لِلمَرْفُوْعِ مَا احْتَوَى عَلَى عَلاَمَةِ الفَاعِلِ حَيْثَ يُجْتَلَى

الفَاعِلُ[٤]

٧٥. الفَاعِلُ الَّذِي إِلَيْهِ أُسْنِدَا فِعْلٌ ومَا أَشْبَهَهُ مُسْتَنِدَا
٧٦. مُقَدَّمًا[٥] مِنْ جِهَةِ القِيَامِ كَـ (قَامَ) أَوْ مَا قَائِمٌ غُلاَمِي

=القوم مثنى أي اثنين اثنين. يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٢٦.

(١) الأخفش: هو «أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع بن دارم، فهو من مشهري نحويي البصرة، وهو أحذق أصحاب سيبويه وهو أسن منه فيما يروى. وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: مات الأخفش بعد الفرَّاء، ومات الفرَّاء سنة سبع ومائتين بعد دخول المأمون العراق بثلاث سنين». أخبار النحويين: ١/ ٧.

(٢) نبَّه النَّاظم على إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب خاتم غير منصرف. يُنظر: الكافية: ١٣.

(٣) يذكر ابن الحاجب أن من ذهب في منع غير المنصرف الكسر إلى أنه لأجل تبعية النون المحذوف لمنع الصرف. يُنظر: الكافية: ١٣.

(٤) الفاعل: «هو ما أُسند إليه الفعل أو شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل: قام زيد، وزيد قائم أبوه». الكافية: ١٤.

(٥) لعل النَّاظم قدَّم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً منه على أنه أصل المرفوعات؛ ولهذا سمِّي الرفع علامة الفاعلية.

٧٧. وَأَصْلُهُ الوَصْلُ بِفِعْلٍ فَلِذَا جَازَ رَمَى أَخَاهُ زَيْدٌ بِالأَذَى

٧٨. وَلَمْ يَجُزْ زَارَ أَخُوْهُ جَعْفَرَا بِمُضْمَرٍ مِنْ قَبْلِ ذِكْرٍ قَدْ جَرَى

٧٩. وَأَخَّرُوا عَنْ فَاعِلٍ قَرِيْنَهْ[١] إِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ وَالقَرِيْنَهْ[٢]

٨٠. وَحَيْثُ كَانَ مُضْمَرًا مُتَّصِلا[٣] أَوْ قُصِرَ الفِعْلُ عَلَى مَا فُعِلا

٨١. وَأَخَّرُوا الفَاعِلَحِيْنَ يَتَّصِل ضَمِيْرُ مَفْعُوْلٍ بِهِ كَمَا نُقِل

٨٢. أَوْ وَقَعَ الحَصْرُبِهِ أَوْ اتَّصَل[٤] بِفِعْلِهِ مَفْعُوْلُهُ وَهُوَ انْفَصَل

٨٣. وَجَازَ أَنْ يُحْذَفَ فِعْلُهُ[٥]كَمَا تَقَوْلُ: زَيْدٌ، فِي جَوَابِ مَنْ رَمَى؟[٦]

٨٤. وَالحَذْفُ مَعَ فَرْضِ السُّؤَالِ وَاقِع فِي قَوْلِهِ: يُبْلَ[٧] يَزِيْدُ ضَارِعُ

٨٥. يَلْزَمُ حَذْفُ الفِعْلِ بَعْدَ لَوْ وَإِنْ فِي نَحْوِ: إِنْ زَيْدٌ حَمَاكَ فَاطْمَئِن

٨٦. وَجَائِزٌ حَذْفُهُمَا مِثْلُ نَعَم جَوَابَ مَنْ قَالَ أَتَشْكُرُ النِّعَم[٨]

---

(١) أشار النَّاظم إلى تقديم الفاعل على المفعول وجوبًا إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفى الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول. شرح ابن عقيل: ٢/ ٩٩.

(٢) هذه عبارة ابن الحاجب بتصرف يسير. يُنظر: الكافية: ١٤.

(٣) بمعنى أنه يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرًا غير محصور نحو: ضربت زيدا. شرح ان عقيل: ٢/ ١٠٠.

(٤) أشار النَّاظم إلى أنه إذا اتصل به ضمير مفعول، أو وقع بعد إلاَّ أو معناها أو اتَّصل مفعوله، وهو غير متَّصل وجب تأخيره. يُنظر: الكافية: ١٤.

(٥) أشار ابن النَّاظم إلى جواز: حذف الفعل لقيام قرينة جوازًا في مثل زيد لمن قال: من قاما ولبيك يزيد مضارعه لخصومة ووجوبًا. يُنظر: الكافية: ١٤.

(٦) المعنى الذي أشار إليه النَّاظم قد ورد في القرآن الكريم من قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ [التوبة: ٦]، فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبًا تقديره (وإن استجارك أحد استجارك). يُنظر: الكافية: ٢/ ٣٩.

(٧) في النسخة (م): (يبك).

(٨) هذا ما نقله النَّاظم في جواز حذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب؛ ولذا قال: وقد حذفان. يُنظر: الكافية: ١٤.

التَّنَازُعُ[١]

٨٧. إِنْ يَتَنَازَعْ عَامِلاَنِ مُظْهَرا ... بَعْدَهُمَا يُفْصَلْ عَلَى مَا قُرِّرَا[٢]

٨٨. وَذَاكَ فِي فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُوْلٍ أَوْ ... كِلَيْهِمَا مُخْتَلِفًا كَمَا رَأَوا

٨٩. تَقُوْلُ سَرَّحْتُ وَفَرَّحْتُ الفَتَى ... وَسَرَّنِي وَسَاءَنِي مَنْ قَدْ أَتَى

٩٠. وَالأَوَّلُ اخْتِيَارُ أَهْلِ الكُوْفَة[٣] ... عَكْسَ طَرِيْقِ البَصْرَةِ[٤] المَعْرُوْفَة

٩١. إِنْ تُعْمِلَ الثَّانِي حَسْبَ الأَجْمَل ... فَأَضْمِرِ الفَاعِلَ عِنْدَ الأَوَّل

٩٢. لاَ حَذْفَ لِلفَاعِلِ كَالكِسَائِي[٥] ... وَجَازَ بِالخِلاَفِ[٦] لِلفَرَّاءِ[٧]

---

(١) أطلق عليه بعض النُّحاة (باب الإعمال). يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ١٨٦.

(٢) كلامه ههنا أن بعض المُضمرات لا يصح تنازعه؛ وذلك لأن المضمر المتنازع لا يخلو من أن يكون متَّصلًا أو منفصلًا ويستحيل التنازع في المضمر المتَّصل بالعامل الأخير مرفوعًا ومنصوبًا. يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٧.

(٣) اختار أهل الكوفة، وعلى رأسهم الكسائي، والفرَّاء، وثعلب، وغيرهم، إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني؛ لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب. يُنظر: الكافية: ١٤.

(٤) البصريون وعلى رأسهم الخليل، وسيبويه، والمبّرد، وغيرهم، يقولون المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأول أيضًا. يُنظر: الكافية: ١٥.

(٥) الكسائي: هو «علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي: إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، ولد في إحدى قراها، وتعلَّم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقَّل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالري، عن سبعين عامًا، وهو مؤدِّب الرشيد العباسي وابنه الأمين، توفي (١٨٩هـ)». الأعلام: ٤/ ٢٨٣.

(٦) نقل هذه العبارة ابن الحاجب وكذلك الرضي عن الفرَّاء. يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٦.

(٧) الفرَّاء: هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد أو (بني منقر) أبو زكرياء، المعروف بالفرَّاء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفرَّاء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفرَّاء ما كانت اللغة. ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وعهد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة فأقام أربعين يومًا في أهله يوزع عليهم ما جمعه ويبرّهم. وتوفي في طريق=

٩٣. وَتَحْـذِفُ المَفْعُوْلَ إِنْ لَمْ يَلْزَم وَفِي الـلُّـزُوْمِ أَظْـهِـرْنَـهُ تَسْلِم [١]
٩٤. وَأَضْمِرِ الفَاعِلَ فِي الثَّانِي إِذَا أَعْـمَـلْـتَ غَـيْرَهُ عَـلَى مَـا أُخِـذَا
٩٥. وَاخْتِيْرَ فِي مَفْعُوْلِهِ أَنْ يُضْمَرا مِـنْ دُوْنِ مَـانِـعٍ وَإِلاَّ أُظْـهِـرَا
٩٦. وَلَـيْـسَ مِـنْـهُ لِـفَـسَـادِ الْمُـدَّعـا قَوْلُ امْرِئِ القَيْسِ[٢] كَفَانِي فَاسْمَعا[٣]

مَفْعُوْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ[٤]

٩٧. وَذَاكَ مَفْعُوْلٌ حَذَفْتَ فَاعِلَه وَقَـــامَ فِي مَـقَـامِـهِ مُـبَـادِلَـه
٩٨. وَشَرْطُـهُ[٥] تَغْيِيْرُ فِعْلِهِ إِلى[٦] (فُعِلَ) أو (يُـفْـعَـلُ)[٧] كَي يَحْتَمِلا

=مكة (٢٠٧هـ). الأعلام: ٨/ ١٤٥.

(١) قصد النَّاظم من ذلك أنه إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية فالواجب حذف المفعول.

(٢) هو «امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يماني الأصل. مولده بنجد. أشتهر بلقبه، واختلف المؤرخون في اسمه، فقيل حندج وقيل مليكة وقيل عدي. وكان أبوه ملك أسد وغطفان. وأمه أخت المهلهل الشاعر. توفي (٨٠ ق هـ)». الأعلام: ٢/ ١١.

(٣) البيت من الطويل، وهو من قصيدة امرئ القيس، وهو:

فـلـو أن مـا أسـعـى لأدنـــى معيشة كـفـاني ولم أطـلـب قـلـيـل مـن المـال

خزانة الأدب: ٣١٨.

(٤) عرَّف مفعول ما لم يُسمَّ فاعله اصطلاحًا بأنه: كل مفعول حذف فاعله وأقيم مقامه؛ لأنه صيغ له. التعريفات: ٢٨٨.

(٥) مراد النَّاظم أن شرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فعل ويفعل، ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت. يُنظر: الكافية: ١٥.

(٦) في النسخة (م): (أتى).

(٧) قصد النَّاظم أن فُعِل ويُفعَل ونظائرهما مما يضم أوله في الماضي ويكسر ما قبل آخره حتى يعم نحو أُفعِل، وأُفتعِل، وأمثالها، ويضم أوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يُفتعَل، يُستفعَل. يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٨٣.

٩٩. لاَ يَقَعُ الثَّالِثُ[١] مِنْ بَابِ أَرَى كَالثَّانِ مِنْ بَابِ رأى فَلْيُبْصَرَا
١٠٠. وَلاَ يَنُوْبُ عَنْهُ مَفْعُوْلٌ مَعَه كَذَاكَ مَفْعُوْلٌ لَهُ قَدْ تَبِعَه
١٠١. عُيِّنَ مَفْعُوْلٌ بِهِ إِنْ وُجِدَا أَوْ لافَ كُلُّهَا سَوَاءً وَرَدَا
١٠٢. أَوَّلُ مَفْعُوْلَيْ كَسَا إِذْ حَصَلا أَوْلَى مِنْ الثَّانِي لِقُرْبٍ عُقِلا

[المُبْتَدَأُ وَالخَبر]

١٠٣. المُبْتَدَأُ مُجَرَّدٌ قَدْ أُسْنِدَا إِلَيْهِ شَيْءٌ نَحُوُ زَيْدٌ ذُوْ نَدَا[٢]
١٠٤. أَوْ صِفَةٌ[٣] عُقَيْبَ نَفْيٍ أَوْ أَلِف رَافِعَةً لِظَاهِرٍ بِهَا أُلِف
١٠٥. كَمِثْلِ مَا قَائِمٌ العَمْرَانِ وَعِنْدَ إِفْرَادٍ أَتَى الأَمْرَانِ[٤]
١٠٦. وَالخَبَرُ المُجَرَّدُ المُسْنَدُ بِهْ مُغَايِرُ السَّابِقِ وَصْفًا فَانْتَبِهْ
١٠٧. وَالأَصْلُ فِي المُبْتَدَأ التَّقْدِيْمُ فَجَازَ فِي مَجْلِسِهِ الحَكِيْمُ
١٠٨. وَلَمْ يَجُزْ صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ[٥] لَمَا تَرَى مِنْ سِبْقِهِ الإِضْمَارِ
١٠٩. يُبْتَدَأُ المَنْكُوْرُإِنْ تَخَصَّصَا مِثْلُ لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ قَدْ خُصِّصَا[٦]
١١٠. أَجَارَةٌ فِي الدَّارِ أَمْ ثِنْتَان[٧]؟ مَا خَصْلَة شَرٌّ مِنْ البُهْتَانِ

---

(١) لم يبتعد النَّاظم عما ذكره ابن الحاجب. يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٨٣.
(٢) في النسخة (م): (أندا).
(٣) مثَّل صاحب الكافية: ما قائم الزيدان. و(أقائم الزيدان). يُنظر: الكافية: ١٥.
(٤) وردت عند صاحب الكافية بمعنى (جاز الأمران).
(٥) السبب في عدم جواز أن نقول: (صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً. شرح ابن عقيل: ١/ ٢٤٠.
(٦) بمعنى أنه يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصًا للنكرة، فإن لم يكن الوصف مخصصا لم يجز الابتداء به. شرح ابن عقيل: ١/ ٢١٥.
(٧) اشترط جماعة من النحويين، منهم ابن الحاجب، لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين، الأول: أن يكون حرف الاستفهام الهمزة، والثاني: أن يكون بعده (أم) نحو أن=

١١١. شَرٌّ أَهَـرَّهُ وَفِيْ الـدَّارِ رَجُل ثُـمَّ سَـلاَمٌ لَـكَ فَـاعْـرِفِ السُّبُل
١١٢. وَجُمْلَةً بِعَائِدٍ يَـأْتِي الخَـبر[١] وَحَـذْفُـهُ جَـازَ إِذَا المَعْنَى ظَهَر
١١٣. وَمَا أَتَى ظَرْفًا لَدَى البَصْرِيَّة[٢] مُـقَـدَّرٌ بِـجُـمْـلَـةٍ فِـعْـلِـيَّـة
١١٤. وَقَدَّمُوا مُسْنَدًا[٣] إِذَا حَوَى مَعْنَى لَهُ الصَّدْرُ كَمَنْ شَارِي النَّوَى[٤]
١١٥. وَحَـيْـثُـمَا كَـانَـا مُـعَـرَّفَـيْنِ كِـلاَهُمَـا أَوْ مُـتَـسَـاوِيـيـنِ[٥]
١١٦. كَزَيْدٌ الكَافِي وَعَمْرُو الوَفِي أَوْفَى مِنْ الوَفِّ أَصْفَى مِنْ صَفَى[٦]
١١٧. وَقَـدَّمُـوْهُ حَيْثُمَا كَـانَ الخَبر فِـعْـلًا لَـهُ كَـمِـثْـلِ عَـنْـبَرٌ عَـبر
١١٨. وَالخَبَرَ المُفْرَدُ حَتْمًا قَدَّمُوا[٧] إِذَا اقْتَضَى الصَّدْرُ كَأَيْنَ الخَدَمُ[٨]
١١٩. كَـذَا إِذَا كَـانَ لَـهُ مُصَحِّحَا كَـمِـثْـلِ فِي الـدَّارِ فَـقِـيْرٌ فَاسْمَحَا

=تقول: أرجل عندك أم امرأة؟ شرح ابن عقيل: ١/ ٢١٧.

(١) من أمثلة الجملة التي يعود فيها ضمير على الخبر: زيد أبوه قائم، وزيد قائم أبوه. الكافية: ١٦.

(٢) يذكر البصريون: «لا بُدَّ للظرف من محذوف يتعلق به لفظي إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه». شرح الرضي على الكافية: ١/ ٩٢.

(٣) في النسخة (م): (مبتدأ). التقدم يجب في أربع مسائل: إحداها: أن يُوقِعَ تأخِيرُه في لَبْسٍ ظاهرٍ. الثانية: أن يقترن المبتدأ بالإّ لفظًا. الثالثة: أن يكون لاَزِمَ الصَّدْرِيّة. الرابعة: أن يعود ضميرٌ متصلٌ بالمبتدأ على بعض الخبر. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ١٨٤.

(٤) في النسخة (م): (نوا).

(٥) أشار النَّاظم إلى تأخر المبتدأ على الخبر معرفتين أو متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ. يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٩٧.

(٦) في النسخة (م): البيت يخالف نسخة الأم، وهو:

كـالمـقـتـدا مـوسـى وعـيـسـى المـقـتـدي أتـقـى مـن الـسـعـدى أو مـن عـدي.

(٧) ذكر النَّاظم في هذا البيت أنه يجب تقديم الخبر على المبتدأ إن كان الاستفهام ظرفًا متعلقًا بالخبر المفرد الملفوظ به، نحو: غلام راكب زيدا. وبدونه نحو: غلام زيد راكب. يُنظر: الكافية: ١٦.

(٨) في النسخة (م): (أين الجزم).

١٢٠. أَوْ عَادَ مِنْهُ مُضْمَرٌ نَحْوُ الخَبَر كَفِي المَكَانِ أَهْلُهُ فَلاَ مَقَر
١٢١. أَوْ خَبَرًا عَنْ أَنَّ وَهُوَ مُبْتَدَا كَنَحْوِ عِنْدِي أَنَّ زَيْدًا وَرَدَا
١٢٢. وَجَائِزٌ أَنْ يَتَعَدَّدَ الخَبر كَذَاكَ حُلْوٌ حَامِضٌ إِذْ يُخْتَبر[1]
١٢٣. وَصَحَّ فِيْهِ الفَاءُ إِنْ تَضَمَّنَا[2] مُبْتَدَأٌ مَدْلُوْلُ شَرْطٍ ضُمِّنَا
١٢٤. وَذَاكَ فِي مَوْصُوْلٍ أَوْ مَوْصُوْفِ[3] بِفِعْلٍ أَوْ شَيْءٍ مِنْ الظُّرُوْفِ
١٢٥. مِثْلُ الَّذِي فِي الدَّارِ أَوْ يَأْتِيْنِي[4] فَحَقُّهُ الدِّيْنَارُ بِالتَّعْيِينِ
١٢٦. وَلَيْتَ أَوْ لَعَلَّ عَنْهَا مَنَعا وَبَعْضُهُم أَلْحَقَ إِنَّ مُتْبَعَا
١٢٧. وَجَازَ لِلدَلِيْلِ حَذْفُ المُبْتَدَا[5] كَقَوْلِكَ: الهِلاَلُ[6] عِنْدَمَا بَدَا
١٢٨. وَالحَذْفُ فِي مُسْنَدِهِ يَجُوْزُ نَحْوُ: خَرَجْنَا فَإِذَا العَجُوْزُ
١٢٩. وَحَذْفُهُ يَلْزَمُ فِيْمَا التُزِمَا سِوَاهُ فِي مَوْضِعِهِ مُلْتَزِمَا
١٣٠. تَقُوْلُ لَوْلا[7] جَعْفَرٌ لَعُدْنَا ضَرْبِيَ زَيْدًا قَائِمًا فَلِيُدْنَا

(١) أن تعدُّد الخبر على ضربين: (الأول) تعدُّد في اللفظ والمعنى جميعًا، وضابطه: أن يصح الاخبار بكل واحد منهما على انفراده، (الثاني) التعدُّد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألا يصح الاخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرمان حلو حامض، وقولهم: فلان أعسر أيسر، أي يعمل بكلتا يديه. شرح ابن عقيل: ١/ ٢٥٧.

(٢) المقصود ههنا أنه قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر. الكافية: ١٦.

(٣) في النسخة (م): (مصرَّف).

(٤) ومن ذلك قوله: الذي يأتيني أو في الدار فله درهم، وكل رجل يأتني أو في الدار فله درهم. يُنظر: الكافية: ١٦.

(٥) قد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازًا. يُنظر: الكافية: ١٦.

(٦) الأصل: «رؤية الهلال. أنك إنما أردت: الليلة حدوث الهلال؛ لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه، ألا ترى أنك لا تقول: الشمس اليوم ولا القمر الليلة؛ لأنه غير متوقع». الأصول في النحو: ١/ ٦٣.

(٧) قال الفراء: لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل. يُنظر: معاني القرآن: ١/ ٢٤٧.

١٣١. وَهَكَذَا كُلُّ فَتًى وَضَيْعَتَه[١] لَعَمْرُ زَيْدٍ لا يُحَلُّ[٢] بَيْعَتَه

خَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

١٣٢. خَبَرُهَا الْمُسْنَدُ بَعْدَها كَما تَقُوْلُ إِنَّ اللهَ عَدْلٌ حَكَما
١٣٣. وَأَمْرُهُ كَالخَبَرِ المَاضِي عَدَا تَقْدِيْمِهِ إِلاَّ إِذَا ظَرْفًا غَدَا

خَبَرُ لاَ الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْس

١٣٤. خَبَرُ لاَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ ذِكْرِ لاَ كَمِثْلِ: لاَ عَبْدَ ظَرِيْفٌ فِي المَلا
١٣٥. وَحَذْفُهُ شَاعَ[٣] كَلَا بَأْسَ وَلا يُثْبِتُهُ بَنُو تَمِيْمٍ[٤] فاعلما

اسْمُ مَا وَلاَ الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ

١٣٦. اسْمُهُمَا الَّذِي إِلَيْهِ أُسْنِدَا بَعْدَهُمَا وَشَذَّ فِي لاَ فَاقْصِدَا

المَنْصُوْبَات

١٣٧. الحَدُّ[٥] لِلمَنْصُوْبِ مَا احْتَوَى عَلى عَلاَمَةِ المَفْعُوْلِ كَاقْصُر أَمَلا

---

(١) الضيعة في اللغة: «العقار وههنا كناية عن الصنعة، وتُجمع ضِياعًا وضِيَعًا». الفائق في غريب الحديث: ٣/ ٥.

(٢) في النسخة (م): (لا يجوز).

(٣) يحذفه الحجازيون كثيرًا فيقولون: «لا أهل، ولا مال، ولا بأس، ولا فتى إلاَّ علي ولا سيف إلَّا ذو الفقار. ومنه كلمة الشهادة ومعناها لا إله في الوجود إلَّا الله. وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا». المفصل في صنعة الإعراب: ٥١.

(٤) قال الجزولي: «بنو تميم لا يلفظون به إلاَّ أن يكون ظرفًا». شرح الرضي على الكافية: ١/ ١١٢.

(٥) الحد: منتهى الشيء. يُنظر: تاج العروس: ٤/ ٤١٠.

المفعول المُطلَق

١٣٨. مَفْعُوْلُنَا المُطْلَقُ[١] مَصْدَرٌ نُصِب ... بِفِعْلِهِ كَجِدَّ جِدَّ المُنْتَدِب

١٣٩. وَهُوَ لِتَوْكِيْدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَد ... وَلاَ يُثَنَّى مَا لِتَأْكِيدٍ وَرَد

١٤٠. وَقَدْ أَتَى بِغَيْرِ لَفْظِ الفِعْل ... فِي قَعَدَ الشَّيْخُ جُلُوسَ الطِّفِلِ[٢]

١٤١. وَجَازَ حَذْفُ فِعْلِهِ[٣] إنْ يُعْلَم ... كَمَا يَقُوْلُ النَّاسُ خَيْرَ مَقْدَم

١٤٢. وَحَذْفُهُ[٤] جَاءَ وُجُوْبًا سَمْعًا ... فِي خَيْبَةً سَقْيًا وَرَعْيًا جَدْعا

١٤٣. حَمْدًا وَشُكْرًا عَجَبًا وَقَدْ وَرَد ... عَلَى القِيَاسِ حَذْفُهُ فِيْمَا اطَّرَد

١٤٤. فَمِنْهُ مَصْدَرٌ عَلَى الحَصْرِ جَرَى ... بَعَدَ اسْمِ عَيْنٍ مُبْتَدِئًا أَوْ كُرِّرَا

١٤٥. كَقَوْلِنَا: مَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْرًا ... مَا أَنْتَ إِلَّا سَعْيَ نَاوٍ خَيْرًا

١٤٦. وَإِنَّمَا الجَازِعُ خَدْشًا خَدّا ... وَالطَّالِبُ الرَّاغِبُ كَدًّا كَدّا

١٤٧. وَمِنْهُ مَا جَاءَ لِتَفْصِيْلِ الأَثَر ... لِجُمْلَةٍ تَقَدَّمَتْ لِيُعْتَبر

---

(١) يأتي المفعول المطلق على ثلاثة أنواع، أوَّلها: مؤكدًا لفعله: المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر، كقولنا: أحبُّ العلم حبًا جمًّا، وثانيهًا: المبيِّن لنوعه: سرت سير العقلاء، وثالثها: المبيِّن لعدده: ضربت المذنب ضربتين. يُنظر: الكافية: ١٨.

(٢) قصد النَّاظم أنه يجوز أن يأتي ما ينوب عن المفعول المطلق مرادفه في المعنى كقولك: قعدت جلوسًا، فجلوسًا هو نائب عن المفعول المطلق وهو قعودًا. يُنظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٨١.

(٣) نبّه النَّاظم إلى أن الفعل يحذف لقيام قرينة جوازًا. يُنظر: الكافية: ١٨.

(٤) أشار النَّاظم إلى وجود مواضع عدّة يحذف فيها عامل المصدر وجوبًا منها: إذا وقع المصدر بدلًا من فعله، وهو مقيس في الأمر والنهي، نحو: قيامًا لا قعودًا، أي قم قيامًا ولا تقعد قعودًا، والدعاء نحو: سقيًا لك أي سقاك الله، وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبًا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، نحو أتوانيًا وقد علاك المشيب؟ أي أ تتوانى وقد علاك المشيب؟ يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٩.

١٤٨. نَحْوُ: فَإِمَّا مَنًّا أَوْ فِدَاءا[١] إِذْ أُمِرُوا بِشَدِّهِم أَعْدَاءا[٢]
١٤٩. وَمِنْهُ ذُوْ التَّشْبِيْهِ[٣] بَعْدَمَا اشْتَمَل عَلَيْهِ مَعَ صَاحِبِهِ مِنَ الجُمَل
١٥٠. بِشَرْطِ أَنْ يَحْصُلَ بِالعِلاَجِ نَحْوَ: لَهُ بَكًى بُكَى الْمُحْتَاجِ
١٥١. وَمِنْهُ مَا مَضْمُوْنَ جُمْلَةٍ وَقَع لَمْ يَحْتَمِلْ سِوَاهُ حَيْثُمَا تَقَع
١٥٢. وَهُوَ بِتَوْكِيْدٍ لِنَفْسِهِ[٤] وُسِم نَحْوَ: عَلَيَّ أَلْفٌ إِقْرَارًا فَسِم
١٥٣. وَمِنْهُ مَضْمُوْنُ كَلاَمٍ يَحْتَمِل وَذَاكَ تَوْكِيْدًا لِغَيْرِهِ جُعِل
١٥٤. كَمِثْلِ مَوْلاَيَ عَلِيٌّ[٥] حَقّا[٦] أَعْطَيْتُهُ خَالِصَ وُدِّي صِدْقا
١٥٥. وَمِنْهُ مَصْدَرٌ أَتَى مُثَنَّى كَنَحْوِ: لَبَّيْكَ[٧] قَدْ اسْتَكَنّا

المَفْعُوْلُ به

١٥٦. وَحَدُّ مَفْعُوْلٍ بِهِ مَا وَقَعَا عَلَيْهِ فِعْلٌ كَصَرَعْتُ مِصْقَعًا
١٥٧. وَجَازَ أَنْ يَسْبِقَ فِعْلَهُ[٨] كَمَا تَقُوْلُ: إِيَاكَ قَصَدْتُ[٩] فَارْحَمَا

(١) رسم النَّاظم (فداءا) بألف تنوين النصب بعد الهمزة، وهذا يخالف قواعد الإملاء المُتعارف عليها، وأظن أنه رسمها بهذه الصورة لغرض إيقاعي.
(٢) هذا الرسم يماثل رسم فداءا في آخر صدر البيت، ورُسم بهذه الصورة للعلَّة نفسها التي بينَّاها في فداءا.
(٣) مثل: مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثكلى. يُنظر: الكافية: ١٨.
(٤) التوكيد: منه ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو: زيد قائم حقًا. الكافية: ١٨.
(٥) قصد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ومقصود بخالص الودّ هو الولاية له.
(٦) نحو ذلك: زيد قائم حقًا. يُنظر: الكافية: ١٨.
(٧) كذلك سعديك مثل لبيك أي أسعدك أي أعينك إسعادين يتعدَّى بنفسه. الكافية: ١٨.
(٨) قد يتقدم المفعول على الفعل، وهذا الحكم ليس مختصًا بالمفعول به، بل المفعولات الخمسة. يُنظر: الكافية: ١/ ١٢٨.
(٩) في المثال (إياك قصدت) يجب التقديم، فلو تأخر لزم اتصاله. والغريب أن قوام الدين القزويني لم يوجب التقديم، وإنما جوَّز التقديم، وهذا يخالف ما ذهب إليه من سبقه من=

١٥٨. وَسَاغَ حَذْفُ فِعْلِهِ كَأَسْعَدَا جَـوَابَ مَـنْ أُسْـعِـدَ يَعْنِي أَسْعدا
١٥٩. وَحَـذْفُـهُ مُلْتَزَمٌ فِي أَرْبَـعَـه[١] أَوَّلُهَـــا عَـــلَى سَـــمَاعِ تَـبِـعَـه
١٦٠. مِثْلُ امْرَأً[٢] وَنَفْسَهُ[٣] حَيْثُ يَؤُم أَهْلًا وَسَهْلًا ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾[٤]

الثَّاني المُنَادَى[٥]

١٦١. مِنْهَا المُنَادَى وَهُوَ مَا قَدْ دُعِيَا بِـحَـرْفِ أَدْعُـوْ مِـثْـلُ: أَي وَيَـا أَيَـا
١٦٢. فَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةً وَمُفْرَدا[٦] يُـبْـنَ عَـلَى مَـا رَفْـعُـهُ بِـهِ بَـدَا
١٦٣. كَمِثْلِ يَا زَيْـدُ[٧] وَيَـا مُـدَانِ كَـذَاكَ يَـا زَيْـدُوْنَ يَـا زَيْـدَانِ
١٦٤. يُخْفَضُ مَعَ لاَمِ اسْتِغَاثَةٍ[٨] كَمَا يُـفْـتَـحُ فِي مُـدَّتِهَـا مُـلْـتَـزَمَـا

=النُّحاة.يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٩٧.

(١) يحذف الفعل إذا ورد سماعًا كالأمثال وما سار مسيرها مثل: امراءً والكلابَ على البقر والأَصل (أَرسل الكلاب على البقر)، (وأهلًا وسهلًا)، فالمعنى (أَتيت أَهلًا ونزلت سهلًا).

(٢) أي ادع امرأ. يُنظر: الكافية: ١/ ١٢٩.

(٣) في النسخة (م): (أو نفسه).

(٤) أراد ما ورد في قوله تعالى: ﴿فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَاثَةٌ انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى بِاللّهِ وَكِيلا﴾[النساء:١٧١].

(٥) المنادى: هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظًا وتقديرًا، نحو : يا محمد. يُنظر: الكافية: ١/ ١٣١.

(٦) المفرد: أي الذي لا يكون مضافًا ولا مضارعًا له فيدخل فيه. يُنظر: الكافية: ١/ ١٣٣.

(٧) قال الفراء: أصل يا زيدُ يا زيدًا؛ ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الألف فصار كالغايات فبني على الضم. وفتح المضاف لوقوع إليه موقع الألف في يا زيدًا، فحركته عنده، ليست نصبًا. يُنظر: معاني القرآن: ١/ ١٩١.

(٨) نبَّه صاحب اللباب في هذه المسألة إلى أن (لام الاستغاثة) تدخل على المنادى إعلامًا بالاستغاثة، إذ ليس كلّ منادى مستغاثًا به وتتعلَّق بحرف النداء، وتفتح كما تفتح مع ضمير المخاطب فأمَّا ٠لام المستغاث له) فتكسر؛ لأنَّه غير واقع موقع الضمير. يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٣٩.

١٦٥. يُنْصَبُ فِي غَيْرِهِمَا يَا رَجُلا ... يَا ابْنَ أَخِي وَيَا مُعِيْرًا جَمَلا
١٦٦. ثُمَّ تَوَابِعُ الْمُنَادَى الْمَبْنِي ... تُرْفَعُ أَوْ تُنْصَبُ إِذْ لاَ تبْنِي
١٦٧. مُفْرَدَةً تَأْكِيْدًا أَوْ بَيَانَا ... أَوْ صِفَةً كَيَا فَتَى الْمُعَانَا
١٦٨. كَذَاكَ مَعْطُوْفٌ بِحَرْفٍ امْتَنَع ... دُخُوْلُ يَا عَلَيْهِ مِنْ لاَمٍ وَقَع
١٦٩. فِي العَطْفِ يَخْتَارُ الخَلِيْلُ[1] الرَّفْعَا ... وَابْنُ العَلاَءِ[2] النَّصْبَ فِيْهِ يَرْعَى[3]
١٧٠. لَكِنْ أَبُو العَبَّاسِ[4] كَالخَلِيْلِ ... إِنْ جَازَ نَزْعُ اللاَّمِ كَالجَلِيْلِ
١٧١. وَإِنْ يَكُنْ كَالنَّجْمِ وَالثُّرَيَّا ... آثَرَ نَصْبَ التَّابِعِ المُهَيَّا
١٧٢. وَتُنصَبُ التَّوَابِعُ المُضَافَة ... كَنَحْوِ يَا زَيْدُ أَبَا قُحَافَة
١٧٣. وَالعَطْفُ غَيْرُ مَامَضى[5] وَالبَدَلُ ... مِثْلُ المُنَادَى المُسْتَقِلِّ يُجْعَلُ[6]
١٧٤. وَاُخْتِيْرَ فَتْحُ العَلَمِ الَّذِي وُصِف ... بِابْنٍ[7] يَلِيْهِ عَلَمٌ مَتَى تُضِف
١٧٥. وَحَيْثُمَا نَادَيْتَ ذَا اللاَّمِ فَقُل ... يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ يَا هَذَا الرَّجُل

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويقال الفرهودي الأزدي البصري الإمام النحوي المشهور صاحب كتاب العين، روى الحروف عن عاصم. يُنظر: غاية النهاية: ١/ ٢٥٧.

(٢) أبو عمرو بن العلاء المازني المقرئ النحوي البصري الإمام مقرئ أهل البصرة، توفي سنة (١٥٤هـ). يُنظر: معرفة القراء الكبار: ٥٨-٦٢.

(٣) سقط عجز هذا البيت في النسخة (م).

(٤) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد: إمام العربية ببغداد في زمنه، وأحد أئمة الأدب والأخبار. مولده بالبصرة ووفاته ببغداد سنة (٢٨٦هـ). يُنظر: الأعلام: ٧/ ١٤٤.

(٥) في النسخة (م): (الماضي).

(٦) تقول في البدل: «يا زيد أخانا، ويا عبد الله أخ؛ وذلك لأن البدل ساد مسد المبدل منه، والأول في حكم الساقط». كتاب سيبويه: ١/ ٣٠٥، ويُنظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٥٩-٣٦٠.

(٧) حكم ابنة حكم ابن، وأما بنت فليس مثلهما في النداء. الكافية: ١/ ١٤١.

١٧٦. وَرَفْعُهُ حَتْمٌ لَدَى الأَدَاءِ لأَنَّهُ المَقْصُوْدُ[١] بِالنِّدَاءِ
١٧٧. كَذَاكَ مَا يَتْبَعُهُ فَلْيُعْرَبِ بِالرَّفْعِ فَهُوَ تَابِعٌ لِمُعْرَبِ[٢]
١٧٨. وَخُصَّ يَا اللهُ بِالنِّدَاءِ[٣] بِقَطْعِ هَمْزِ الله[٤] ذِي البَهَاءِ
١٧٩. فِي تَيْمَ تَيْمَ القَيْسِ نَصْبٌ مَعْضَم[٥] فِي سَابِقٍ وَالنَّصْبُ فِي الثَّانِي انْحَتَم
١٨٠. قُلْ فِي مُنَادى صَحَّ مَوْصُوْلًا بِيَا يَا رَبِّ يَا رَبَّا[٦] وَرَبِّي رَبِّيَا
١٨١. وَالهَاءُ فِي الوَقْفِ وَقَالُوا يَا أَبَا كَذَاكَ يَا أُمَّا عَلَى مَا نُسِبَا
١٨٢. وَالتَّاءُ بِالفَتْحِ وَبِالكَسْرِ أَتَى وَهَكَذَا يَا أَبَتَا يَا أُمَّتَا[٧]
١٨٣. وَيَا ابْنَ أُمٍّ يَا ابْنَ عَمٍّ أُجْرِيَا كَيَا غُلَامِي وَبِفَتْحٍ حُكِيَا[٨]

(١) في النسخة (م): (مقصود) من غير أل التعريف.

(٢) البيت ساقط بأكمله من النسخة (م).

(٣) قيل إنما جاز ذلك «لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال: لاه إلاَّ نادرًا». الكافية: ١/ ١٤٥.

(٤) يرى علماء اللغة أنّ «الأكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك للإيذان من أول الأمر أن الألف واللام خرجا عمَّا كانا عليه في الأصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على أصلهما لسقط الهمزة في الدرج، إذ همزة اللام المعرفة همزة وصل. وحكى أبو علي يا الله بالوصل على الأصل». الكافية: ١/ ١٤٥.

(٥) الجيد الضم في الأول والثاني. يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٤٣.

(٦) يذكر الزمخشري وجهًا مهماً أنه يقال: «يا ربًا أي تجاوز عني. وفي الوقف يا رباه غلاماه». المفصل في صنعة الاعراب: ٦٧.

(٧) كتبها النَّاظم بهذه الكيفية؛ لأنه لا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء؛ فلا يجوز (جاءني أبت)، ولا: (رأيت أمَّت). والدليل على أن التاء في (يا أبت)، و(يا أمت) عوض من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان، وعلى أنهما للتأنيث؛ أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء. أوضح المسالك: ٤/ ٣٢.

(٨) قصد النَّاظم أنه إذا كان المنادى مضافًا إلى مضاف إلى الياء؛ فالياء ثابتة لا غير؛ كقولك: يا ابن أخي، ويا ابن خالي إلَّا إن كان ابن أمٍّ أو ابن عمٍّ؛ فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء؛ أو أن يفتحا للتركيب المزجي؛ وقد قُرئ: (قَالَ ابْنَ أُمَّ) بالوجهين، ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلَّا في الضرورة. أوضح المسالك: ٤/ ٣٣.

التَّرْخِيْم[١]

١٨٤. وَجَازَ تَرْخِيْمُ الْمُنَادَى مُطْلَقَا وَفِي سِوَاهُ لاضْطِرَارٍ أُطْلِقَا

١٨٥. وَلاَ يَكُنْ[٢] جُمْلَةً أَوْ مُضَافا[٣] أَوْ مُسْتَغَاثًا فَيُرَى إِجْحَافا

١٨٦. وَلْيَكُ إِمَّا عَلَمًا[٤] زَادَ عَلى ثَلاَثَةٍ أَوْ مَعَ تَاءٍ قَدْ تَلاَ

١٨٧. فَإِنْ أَتَى آخِرَهُ حَرْفَانِ زِيْدَا مَعًا كَاسْمَانِ يُحْذَفَانِ

١٨٨. وَهَكَذَا حَرْفٌ صَحِيْحٌ بَعْدَ مَد فِي اسْمٍ عَلَى الأَرْبَعِ زَادَ بِالعَدَد

١٨٩. وَيُحْذَفُ الأَخِيْرُ فِي الْمُرَكَّب تَقُوْلُ: يَا مَعْدِي لِمَعْدِ يَكرَب

١٩٠. وَفِي سِوَى مَا مَرَّ[٥] إِذْ يُرَخَّم يُحْذَفُ حَرْفٌ وَاحِدٌ كَيَا ثَمُو[٦]

١٩١. وَهُوَ عَلَى الأَكْثَرِ مِثْلُ الثَّابِتِ تَقُوْلُ يَا حَارِ بِكَسْرٍ ثَابِت

١٩٢. وَقَدْ يَجِيءُ اسْمًا بِرَأْسِهِ يُرَى[٧] كَيَا ثَمُ[٨] يَا حَارُ ضَماً يَا كَرا

---

(١) الترخيم لغةً: التسهيل واللين والترقيق من (رخم الشيء) إذا سهل، وفي اصطلاح النحويين: حذف آخر الاسم تخفيفًا على وجه مخصوص، والترخيم لا يكون إلَّا في النداء، وهو حذف آخر المنادى، إلَّا أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم. يُنظر: المصباح المنير: ١٨.

(٢) ضمير يكن المستتر يعود على المنادى المرخم، وله «شرائط: إحداها أن يكون الاسم علمًا. والثانية أن يكون غير مضاف. والثالثة أن لا يكون مندوبًا ولا مستغاثًا. والرابعة أن تزيد عدَّته على ثلاثة أحرف إلَّا ما كان في آخره تاء تأنيث، فإن العلمية والزيادة على الثلاثة فيه غير مشروطتين». المفصل في صنعة الإعراب: ٧١.

(٣) «أجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني». الكافية: ١/ ١٤٩.

(٤) إنما اشترط العلمية في الترخيم؛ لكثرة نداء العلم، فناسبه التخفيف بالترخيم. يُنظر: الكافية: ١/ ١٥٠.

(٥) وردت في النسخة الأصل: (ما سرَّ)، في النسخة (م): (ما قرّ)، وأظنّ الصواب ما أثبتناه.

(٦) في النسخة (م): (ثموا) بالألف المطلقة.

(٧) نبَّه النَّاظم على «أن من جعله اسماً برأسه نظرًا إلى أنه وإن كان قياسيًا مطردًا، لكنه ليس بواجب». الكافية: ١/ ١٥٤.

(٨) يجوز في (ثمو) لغتان عند ترخيمه: إحداهما: أن ينوي المحذوف منه، والثاني أن لا ينوى،=

١٩٣. وَيَاخُصُوصًا جَاءَفِي المُنْدُوْبِ[١] وَ(وا) بِهِ خُصَّ [٢] مِنَ المَكْرُوْبِ
١٩٤. وَحُكْمُهُحُكْمُالمُنَادَىوَالأَلِف[٣] يَجُوْزُ فِي آخِرِه لِيَأْتَلِف[٤]
١٩٥. وَعِنْدَ لَبْسٍ وَاوٌ أَوْ يَا يُحْكَم كَوَاغُلاَمَكِي وَ وَاعَبْدَكُمُوا[٥]
١٩٦. وَالهَاءُ عِنْدَ وَقْفِهِ مَذْكُوْر[٦] وَيُنْدَبُ المَعْرُوْفُ لاَ المَنْكُوْر
١٩٧. وَلَمْ يَجُزْ[٧] وَا يُوْسُفُ الحَبِيْبَا[٨] عَلَى خِلاَفِ يُوْنُس[٩] الأَدِيْبَا
١٩٨. وَجَازَ حَذْفُ الحَرْفِ فِي العِبَارَة إِلَّا مَعَ اسْمِ الجِنْسِ وَالإِشَارَة

=فيعبِّر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف فتقول: يا ثمو، وعن الثاني بلغة من لا ينتظر الحرف فتقول: يا ثمي. يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٩٣.

(١) استعملوا صيغة النداء في المندوب، وهو المتفجع عليه بيا أو وا. يُنظر: الكافية: ١/ ١٥٦.

(٢) يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة (وا) فوا زيد مختص بالندبة. يُنظر: الكافية: ١/ ١٥٦.

(٣) حُكْمُ المندوب: وهو المُتَفَّجعُ عليه، أو المُتَوَجَّعُ منه حكم المنادى فَيُضَمُّ. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ٥٢.

(٤) يقال: «وا زيد، وا عبد الله، وا طالعًا جبلاً. إذا كان معروفًا معينًا، وكذا توابعه كتوابع المنادى...؛ وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة». الكافية: ١/ ١٥٦.

(٥) خلاصة ما أراده النَّاظم: «إن أوقع حذفُ الكسرة أو الضمة في لبَسْ أُبْقِياَ وجُعِلت الألفُ ياء بعد الكسرة، نحو (وَاغَلاَمَكِي)، و واوًا بعد الضمة نحو (وَاغُلاَمَهُو)أو (وَاغُلاَمَكُمُو) ولك في الوقف زيادةُ هاء السَّكْتِ بعد أحْرُف المد». أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ٥٤.

(٦) إشارة إلى قوله تعالى ﴿**أَلاَّ يَسْجُدُوا للهِ الَّذِي يُخْرِجُ الخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**﴾ [النمل: ٢٥].

(٧) «لا يندب إلاَّ المعروف، فلا يقال: وا رَجُلاه. وامتنع وا زيد الطويلاه خلافًا ليونس». الكافية: ١/ ١٥٨.

(٨) في النسخة (م): (الجميبا)، وهذا تحريف.

(٩) أبو عبد الرحمن، يونس بن حبيب الضبيّ، ويعرف بالنحوي: علامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره. وهو من قرية (جبل) على دجلة، بين بغداد وواسط. يُنظر: الأعلام: ١٨/ ١٩٥.

١٩٩. كَـذَاكَ مَـنْـدُوْبٌ وَمُسْتَغَاث يُـوْسُـفُ أَفْـتِ أَيُّهَـا الـغِـيَـاث [١]
٢٠٠. وَشَذَّ أَصْبِحْ لَيْلُ[٢] فِيْمَا ذُكِرَا وَافْـتَـدِ مَخْـنُـوْقٌ كَـذَا أَطْـرِق كَـرَا
٢٠١. وَجَائِزٌ حَذْفُ الْمُنَادَى إِنْ عُلِم[٣] كَيَا اسْجُدُوا[٤] وَيَا اسْلِمِي[٥] فِيْمَا نُظِمْ

الثَّالِثُ[٦] مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطِ التَّفْسِير

٢٠٢. وَمُضْمَرُ العَامِلِ مَا عَنْهُ شُغِل مَـا بَـعْـدَهُ بِـمُـضْـمَـرٍ فِـيْـهِ عَـمِـل[٧]
٢٠٣. أَوْ بِـالَّـذِي جَـاءَ بِـهِ مُرْتَبِطَا يَـنْـصُـبُـهُ أَوْ مِـثْـلُـهُ لَـوْ سُـلِّـطَا
٢٠٤. تَقُوْلُ سَعْدًا[٨] عُدْتُهُ وَزَيْـدا أَطْـلَـقْـتُ عَـبْـدَهُ فَـكَـكْـتُ الـقَـيْـدَا
٢٠٥. وَنَصْبُهُ بِعَامِلٍ قَدْ فُسِّرَا[٩] وَالـثَّـانِ أَكْـرَمْـتُ لَـهُ مُـقَـرَّرا

(١) قصد ما ورد في قوله تعالى: ﴿**يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ**﴾ [يوسف: ٤٦]، وكذلك قوله تعالى: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾ [يوسف: ٢٩]، وهذه الآية استشهد بها صاحب الكافية: ١/ ١٥٩.

(٢) ينصّ النَّاظم مع ما نصه البصريون في أنه لا يجوز حذف الحرف في اسم الإشارة لجنس لمعين خلافًا للكوفيين فيهما بقوله: أَصْبِحْ لَيْلُ، وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ١٧.

(٣) أي لقيام قرينة تدل عليه.

(٤) أي لقيام قرينة تدل عليه.

(٥) مطلع بيت لذي الرمة، وتمامه:

ألاَ يَـا اسْـلَـمِـي يـا دَارَ مَـيَّ عَـلَى الْبِـلى وَلاَ زَالَ مُـنْـهَـلاً بِـجَـرْعَـائِـكِ الـقَـطْرُ

(٦) قد أغفل قوام الدين الحلبي موضوع الاختصاص، في حين أن صاحب الكافية قد ذكره.

(٧) يذكر الزمخشري أن علَّة عدم إبرازه هو استغناء عنه بتفسيره. يُنظر: المفصل في صنعة الاعراب: ١٥.

(٨) في النسخة (م): (سعدى)، وهو خلاف الصواب؛ لأن ضمير الخطاب الهاء للمذكر وليس للمؤنث.

(٩) أشار النَّاظم إلى وجوب إضمار الفعل ههنا؛ لأن المفسر كالعوض من الناصب، ولم يؤتَ به إِلَّا عند تقرير الناصب، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره، فحكم الناصب ههنا كحكم=

٢٠٦. وَالرَّفْعُ مُخْتَارٌ[١] إِذَا مَا عُدِمَا ... قَرِيْنَهُ المَنْصُوْبُ حَتَّى يَسْلِما

٢٠٧. وَهَكَذَا عِنْدَ وُجُوْدِ الأَقْوَى[٢] ... مِثْلُ إِذَا فُجَاءَةٍ إِذْ تَقْوَى

٢٠٨. كَذَاكَ أَمَّا مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ ... كَنَحْوِ: أَمَّا ذَا فَرَبَّاهُ أَبِي

٢٠٩. وَاخْتِيْرَ نَصْبُهُ لَدَى العَطْفِ عَلَى ... فِعْلِيَّةٍ لأُلْفَةٍ كَي تَحْصَلا

٢١٠. وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفِي وَاسْتِفْهَام[٣] ... مِثْل إِذَا لِلشَّرْطِ فِي الكَلاَم

٢١١. كَذَاكَ فِي الأَمْرِ وَفِي النَّهِي كَما ... تَقُوْلُ: زَيْدًا شُدَّهُ مُسْتَحْكِما

٢١٢. وَحِيْنَ خِيْفَ لَبْسُ فِعْلٍ بِالصِّفَهْ ... كَمِثْلِ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ مُرْدَفَهْ[٤]

٢١٣. وَيَسْتَوِي الأَمْرَانِ فِي عَمْرٌو وَحَضر ... وَجَعْفَرٌ[٥] أَمَرْتُهُ بِمَا أَمَر

٢١٤. وَالنَّصْبُ حَتْمٌ بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ[٦] ... وَحَرْفِ تَحْضِيْضٍ[٧] بَلَا تَخَطِّ

٢١٥. كَنَحْوِ: إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ هَرَب ... هَلاَّ نَصِيْبًا جِئْتَهُ حِيْنَ انْتَصَب

=الرافع. الكافية: ١/ ١٦٣.

(١) هذه عبارة سيبويه: «النصب عربي كثير والرفع أجود». كتاب سيبويه: ١/ ٦٢.

(٢) قصد النَّاظم بالأقوى أنه توجد قرينة للرفع وهي أقوى من قرينة النصب. يُنظر: الكافية: ١/ ١٧١.

(٣) في النسخة (م): (والاستفهام) بأل التعريف.

(٤) ومثال ذلك تقول: «إن كلَّ واحدٍ من مماليكك أشتريته بعشرين دينارًا، وإنك لم تملك أحدًا منهم إِلَّا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين، بنصب كل، فهو نص في المعنى المقصود؛ لأن التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين». الكافية: ١/ ١٧٤.

(٥) في النسخة (م): (وعامر).

(٦) قصد النَّاظم أنه يجب النصب بعد حرفي الشرط (إن، لو)، وأما (أما) فهي وإن كانت من حروف الشرط إِلَّا أن الرفع مختار بعدها. يُنظر: الكافية: ١/ ١٧٦.

(٧) حروف التحضيض أربعة: هلا، وألا، ولولا، وأو ما، وعند الخليل ألا المخففة قد تكون للتحضيض. يُنظر: الكافية: ١/ ١٧٦.

٢١٦. لَيْسَ به أَ خَالِدٌ يَذْهَبُ بِه[١] وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوْهُ فَانْتَبِه
٢١٧. فِي فَاجْلِدُوا[٢] الفَاءَ بِمَعْنَى الشَّرْطِ عِنْدَ مُبَرِّدٍ لِأَجْلِ الرَّبْط[٣]
٢١٨. وَعِنْدَ سِيْبَوَيْهِ جُمْلَتَانِ أَيْ فِي الَّذِي يُذْكَرُ حُكْمُ الزَّاني

الرابع التحذير[٤]

٢١٩. تَحْذِيْرُهُم مَعْمُوْلَ فِعْلٍ قُدِّرَا حُذِّرَ مِمَّا بَعْدَهُ أَوْ كُرِّرَا
٢٢٠. تَقُوْلُ: إِيَّاكَ وَشَرًّا[٥] أَوْ كَذَا إِيَّاكَ مِنْ شَرٍّ بِمِنْ مُتَّخِذَا
٢٢٢. وَجَائِزٌ إِيَّاكَ أَنْ تُهَانَا[٦] وَلَمْ يَجُزْ إِيَّاكَ الامْتِهَانَا[٧]
٢٢٣. وَهَكَذَا تَقُوْلُ فِي الْمُكَرَّرِ الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ بِالْمُقَرَّر

المَفْعُولُ فِيْه

٢٢٤. الحَدُّ لِلمَفْعُوْلِ فِيْهِمَا فُعِل فِيْهِ الَّذِي بِذِكْرِهِ فِيْهِ عَمِل
٢٢٥. والشَّرْطُ[٨] فِي انْتِصَابِهِ تَقْدِيْرُ فِي وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ أَنْ يُحْذَفِ

---

(١) أي (الرفع واجب). يُنظر: الكافية: ١/ ١٧٧.
(٢) أراد النَّاظم ما ورد في قوله تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ**﴾ [النور: ٢].
(٣) قصد النَّاظم أنه قد يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها كما في قوله تعالى: ﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾[المدثر: ٣]، إلَّا أن القرَّاء اتفقوا فيه على الرفع إلَّا ما روى في الشَّاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب. يُنظر: الكافية: ١/ ١٧٨.
(٤) التحذير: «هو معمول بتقدير اتق تحذيرًا مما بعده أو ذكر المحذر منه مكررًا». الكافية: ١/ ١٨٠.
(٥) في النسخة (م): (وشر وكذا).
(٦) في النسخة (م): (الامتهانا).
(٧) سقط عجز البيت من النسخة (م).
(٨) لهذا اللفظ ثلاثة شروط: «أولها: أن يكون مذكورًا كـ(مْكُثْ هُنَا أَزْمُنًا) وهذا هو الأصل، والثاني أن يكون محذوفًا جوازًا وذلك كقولك: (فَرْسَخَيْنِ)، والثالث أن يكون محذوفًا=

٢٢٦. وَمُبْهَمُ[١] المَكَانِ كَالأَوْقَاتِ وَفُسِّرَ المُبْهَمُ بِالجِهَاتِ
٢٢٧. ثُمَّ عَلَيْهَا حَمَلُوا عِنْدَ لَدَى دُوْنَ سِوَى إِذَ أُبْهِمَت[٢] مُطَّرِدَا
٢٢٨. كَذَا مَكَانٌ حَيْثُ شَاعَ وَانْفَسَح وَمَا أَتَى بَعْدَ دَخَلْتُ فِي الأَصَح
٢٢٩. وَجَازَ نَصْبُ الظَّرْفِ بِالمُقَدَّر مِنْ غَيْرِ فَسْرٍ وَمَعَ المُفَسر

المَفْعُوْلُ لَه[٣]

٢٣٠. وَحَدُّ مَفْعُوْلٍ لَهُ مَا فُعِلا لِأَجْلِهِ فِعْلُ عَلَيْهِ أُدْخِلا
٢٣١. نَحْوُ ضَرَبْتُ خَالِدًا تَأْدِيْبا[٤] قَعَدْتُ جُبْنًا[٥] إِذْ رَأَيْتُ[٦] ذِيْبا
٢٣٢. فِي حَذْفِ لاَمٍ نَصْبُهُ إِنْ اتَّحَد بِالفِعْلِ فِي وَقْتٍ وَفَاعِلٍ وَرَد
٢٣٣. وَخَالَفَ الزَّجَّاجُ[٧] فِي المَفْعُوْلِ لَه وَقَالَ: ذَاكَ مَصْدَرٌ فَأَهْمَلَه

=وجوبًا». أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٣٦.

(١) المبهم: ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماهُ، كأسماء الجهات نحو: أمَامَ، ووَرَاء، ويَمين، وشِمَال، وفَوْق، وتَحْت، وشبهها في الشِّيَاعِ كناحية، وجانب، ومكانٍ، وكأسماء المقادير، كميلٍ وفَرْسَخ وبَرِيد. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٣٦.

(٢) في النسخة (م): (رهمت) وهو تحريف.

(٣) يُسَمَّى المفعولَ لأجِلِهِ ومن أجله. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٢٥.

(٤) من ذلك: ضربته تأديبًا، وقعدت عن الحرب جبنًا. الكافية: ١/ ١٩١.

(٥) في النسخة (م): (قعدت جنبًا).

(٦) في النسخة (م): (رأيته).

(٧) ابراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزَّجَّاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد. كان في فتوَّته يخرط الزُّجاج ومال إلى النحو فعلَّمه المبرِّد (ت٣١١هـ). الأعلام: ١/ ٨٥. وعنده مخالف، فهو يرى أنه مصدر. يُنظر: الكافية: ١/ ١٩٢. وهذا القول يخالف ما يراه ابن الحاجب.

المَفْعُوْلُ مَعَه[١]

٢٣٤. يُذْكَرُ بَعْدَ الوَاوِ مَفْعُوْلٌ مَعَه مُصَاحِبًا[٢] مَفْعُوْلَ فِعْلٍ تَبِعَه
٢٣٥. وَالفِعْلُ فِيْهِ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى عَمِل فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَعَطْفٌ لَمْ يُخِل
٢٣٦. فَفِيْهِ وَجْهَانِ قَدْ اسْتَقَامَا كَنَحْوِ: صَلِّ أَنْتَ وَالإِمَامَا[٣]
٢٣٧. وَإِنْ أَخَلَّ العَطْفُ فَالنَّصْبُ لَزِم كَمِثْلِ صَلَّيْتَ وَزَيْدًا[٤] فَاسْتَقِم
٢٣٨. وَإِنْ يَكُنْ مَعْنًى وَجَازَ العَطْفُ تَعَيَّنَ العَطْفُ عَلَى مَا يَصفُوا
٢٣٩. يُقَالُ: مَا لِثَعْلَبٍ وَطُحلِب وَإِنْ يُخِلَّ العَطْفُ فَانْصِبْ تُصِب
٢٤٠. تَقُوْلُ: مَا شَأْنِي وَذَا الخِمَارِ كَذَاكَ مَالِي وَأَبَا عَمَّارِ

الحَال

٢٤٢. الحَالُ مَا بَيَّنَ وَضْعَ الفَاعِلِ أَوْ هَيْئَةَ المَفْعُوْلِ عِنْدَ عَامِلِ
٢٤٣. لَفْظًا وَمَعْنَى كَتَهَجَّدْ قَائِمًا هَذَا أَخُوْكَ بِالنَّهَارِ صَائِمًا
٢٤٤. عَامِلُهَا العَامِلُ فِي ذِي الحَالِ مِنْ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ[٥] فِي المَقَالِ
٢٤٥. وَشَرْطُهَا تَنْكِيْرُهَا فَلْيُعْرَفَا وَغَالِبًا صَاحِبُهَا قَدْ عُرِّفَا[٦]
٢٤٦. وَأَوَّلُوا أَرْسَلَهَا العِرَاكَا وَهَكَذَا فَعَلْتُ جُهْدِي ذَاكَا

(١) المفعول معه: هو اسمٌ فَضْلة تالٍ لواوٍ بمعنى مَعَ تاليةٍ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كـ(سِرْتُ وَالطَّرِيقَ). يُنظر: أوضح المسالك: ١٢١.
(٢) قصد النَّاظم بالمصاحبة كونه مشاركًا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد. يُنظر: الكافية: ١/ ١٩٤.
(٣) نحو: جئت أنا وزيد وزيدًا، فهنا يجوز العطف. يُنظر: الكافية: ١/ ١٩٥.
(٤) نحو: جئت وزيدًا، فهنا لم يجر العطف تعين النصب. يُنظر: الكافية: ١/ ١٩٥.
(٥) قصد النَّاظم (بمعناه) أي بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل، ولا يكون من صيغته كالظرف، والجار والمجرور، وحرف التنبيه. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٠١.
(٦) أي إن صاحبها يكون معرفة غالبًا.

٢٤٧. فَـإِنْ أَتَـى مُـنْـكَّـرًا يُـؤَخَّـر كَـقَـوْلِـنَـا: جَـاءَ بَـشِـيْرًا يَـسُر
٢٤٨. يُؤَخَّرُ الحَالُ عَنْ المَعْنَى وَلاَ حَجْرَ لِظَرْفٍ فِيْهِ ظَرْفٌ عَمِلا[١]
٢٤٩. وَالحَالُ لاَ يَسْبِقُ[٢] ذَا الحَالِ[٣] إِذَا جُـرَّ بِـحَـرْفٍ فِي الأَصَـحِّ خُـذْ بِـذَا
٢٥٠. وَكُـلُّ مَا أَفَـادَ هَيْئَةً[٤] يَصِح وُقُـوْعُـهُ حَـالًا كَـذَا بُـسْرًا[٥] مُدِح
٢٥١. وَقَـدْ تَكُوْنُ جُمْلَةً بِـرَابِـط[٦] مِـنْ وَاوٍ أَوْ مِـنْ مُضْمَرٍ بِالضَّابِط
٢٥٢. فَاسْمِيَّةً بِالوَاوِ وَالضَّمِيْرِ أَو وَاوٍ وَبِـالـضَّـمِـيْرِ فِي ضَـعْـفٍ رَأَوا
٢٥٣. وَبِالضَّمِيْرِ وَحْدَهُ المُضَارِع[٧] فِي مُـثْـبَـتٍ كَـجَـاءَنَـا يُـسَـارِع
٢٥٤. غَـيْرُهُمَـا بِـالـوَاوِ وَالضَّمِير أَوْ وَاحِـــدٍ يَـــأْتِي بِـــلاَ نَـكِـير
٢٥٥. وَيَلْزَمُ المَاضِي فِي المُثْبَتِ قَدْ[٨] ظَـاهِـرًا أَوْ مُـقَـدَّرا فَـلْـيُـعْـتَـقَـد

---

(١) أراد النَّاظم أن يقول: إنه «لا يتقدم الحال على العامل المعنوي بخلاف الظرف». الكافية: ١/ ٢٠٤.

(٢) يرى الفارسيّ، وابن جِنِّي، وابن كَيْسَان، بجواز تقديم الحال بخلاف ما يرى النَّاظم. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٣١٩-٣٢١.

(٣) المذهب البصري يجيز تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرًا أو مضمرًا؛ لأن النيَّة في الحال التأخير عن صاحبه. الكافية: ١/ ٢٠٦.

(٤) ذكر النَّاظم أنه يجوز اشتقاق الحال الجامدة إذا كانت في معنى المشتق، نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٠٧.

(٥) البسر: هو استعجال الشيء قبل أوانه ومنه قيل لما أدرك من التمر بسر. التوقيف على مهمات التعاريف: ١٢٩.

(٦) خلاصة ما أراده النَّاظم أن الجملة الحالية ربطت بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ، فيكتفي فيها بالضمير؛ لأن الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الأكثر الى فضل الربط فصدرت الجملة. يُنظر: الكافية: ١/ ٢١١.

(٧) أي يكون الحال فعلاً مضارعًا مثبتًا بالضمير.

(٨) أي لا بُدَّ للفعل الماضي من (قد) ظاهرة أو مقدَّرة.

٢٥٦. وَجَازَ حَذْف عَامِلِ الحَالِ كَما تَقُوْلُ مَنْصُوْرًا[١] لِمَنْ قَدْ أَقْدَمَا
٢٥٧. يَلْزَمُ فِي مُؤَكَّدٍ فَلْيُوْفَا نَحْوُ: أَبُوْ الفَضْلِ أَبِي عَطُوْفَا[٢]
٢٥٨. وَشَرْطُهُ تَقْرِيْرُهُ المَضْمُوْنَا لاسْمِيَّةٍ فَلاَحِظِ القَانُوْنَا

التَّمْيِيز

٢٥٩. تَمْيِزُهُمْ مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ عَنْ مَذْكُوْرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ حِيْنَ اسْتَكَنْ
٢٦٠. فَأَوَّلٌ[٣] عَنْ مُفْرَدٍ[٤] مِقْدَار فِي غَالِبٍ بِالكَشْفِ لِلْأَسْتَار[٥]
٢٦١. فِي عَدَدٍ كَنَحْوِ: عِشْرِيْنَ مَنّا وَسَوْفَ يَأْتِي شَرْحُ ذَاكَ مُتْقَنَا
٢٦٢. أَوْ غَيْرِهِ[٦] كَمِثْلِ رَطْلٍ خَرْدَلا أَوْ مَنَوَانِ سُكَّرًا أَوْ عَسَلا
٢٦٣. وَفِي الإِنَاءِ مِلْؤُهُ طَعَامَا وَلِلطَّعَامِ مِثْلُهُ إِدَامَا
٢٦٤. فَيُفْرَدُ التَّمْيِيْزُ فِي الجِنْسِ إِذَا لَمْ يُقْصَدُ الأَنْوَاعُ حِيْنَ اتُّخِذا
٢٦٥. وَجَازَ أَنْ يُضَافَ مَا نُوِّنَ أَوْ ثُنِّيَ دُوْنَ غَيْرِهِ كَمَا رَأَوا[٧]
٢٦٦. وَقَدْ يَجِيءُ عَنْ مُفْرَدٍ لاَ يُقْدَر كَخَاتِمٍ تِبْرًا وَخَفْضٌ أَكْثَر
٢٦٧. وَالثَّانِ عَنْ نِسْبَةِ جُمْلَةٍ وَمَا شَابَهَهَا كَطِبْتَ نَفْسًا فَاسْلَمَا[٨]

---

(١) من ذلك قولك للمسافر: (راشدًا مهديًا)، وهنا يجوز الحذف. يُنظر: الكافية: ١/ ٢١٣
(٢) من ذلك: زيد أبوك عطوفًا أي أحقَّه. وهنا وجوب الحذف لأنها مؤكدة. يُنظر: الكافية: ١/ ٢١٣.
(٣) قسَّم النَّاظم التمييز على ضربين: رافع الإبهام عن الذات مذكورة، ورافعة عن الذات مقدَّرة. يُنظر: الكافية: ١/ ٢١٧.
(٤) المفرد على ضربين: إما مقدار وهو الغالب، وإما غير مقدار. يُنظر: الكافية: ١/ ٢١٧.
(٥) أي يعرف به قدره ويبين المقادير.
(٦) الضمير الهاء يعود على العدد.
(٧) سقطت الألف من النسخة الأم.
(٨) نحو: طاب زيدٌ نفسًا، وزيد طيب أبًا. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٢٠.

٢٦٨. كَـذَاكَ زَيْـدٌ طَيِّبٌ نَفْسًا أَبَا أُبُـــوَّةً دَارًا وَجَـــارًا حَسَبَـا
٢٦٩. أَوْ ذِي إِضَافَةٍ كَقَوْلِي دَارِسَا لله دَرُّ الـعَـرَبِيِّ فَـارِسَـا[١]
٢٧٠. إِنْ يَحْتَمِلْ فِي الاسْمِ مَا عَنْهُ انْتَصَب فَـهُـوَ لَـهُ أَوْ لِـلَّـذِي لَـهُ انْتَسَب
٢٧١. وَدُونَـهُ فَـهُـوَ لِمَـا تَعلَّقَا مُـطَـابِـقًـا مَـا قَـصْـدُهُ تَحَـقَّـقَـا
٢٧٢. إِلَّا إِذَا مَا كَانَ جِنْسًا حِيْنَ لاَ تَـقْـصِـدُ الأَنْـــوَاعَ بِـهِ فَـفَـصِّـلا
٢٧٣. وَإِنْ أَتَى وَصْفًا[٢] يَكُنْ ذَلِكَ لَهْ وَالحَـالُ فِيْـهِ قَـدْ أَتَـتْ مُحْتَـمِـلَـهْ[٣]

المُسْتَثْنَى

٢٧٥. إِنَّ الَّذِي اسْتُثْنَى فِيْمَا قَدْ سُمِع قِـسْـمَانِ مِـنْ مُـتَّـصِـلٍ وَمُـنْـقَـطِـع
٢٧٦. فَالأَوَّلُ[٤] المُخْرَجُ عَنْ ذِي عَدَدِ مَـلْـفُـوْظٍ[٥] أَوْ مُـقَـدَّرٍ[٦] فِي المَـوْرِدِ
٢٧٧. مِنْ بَعْدِ (إِلَّا) وَقَرابَاتٍ تَجِي وَالـثَّـانِ[٧] بَـعْـدَهُـن غَـيْرُ مُخْـرَج
٢٧٨. وَنَصْبُ مُسْتَثْنًى بِإلا يَجِب مَـعَ الـتَّـمَامِ فِي الـكَـلاَمِ يُـوْجَـب
٢٧٩. كَذَاكَ مُسْتَثْنَى أَتَى مُقَدَّمَا[٨] فِي ذِكْـرِهِ أَوْ بِـانْـقِـطَـاعٍ وُسِـما

(١) نحو: (لله دره فارسًا). يُنظر: الكافية: ١/ ٢٢٠.
(٢) يعني «أن الصفة صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يجئ إلاَّ لما انتصب عنه فقط». الكافية: ١/ ٢٢٢.
(٣) قال الأكثرون هي تمييز، وقال بعضهم هي حال كقوله (در زيد فارسًا) أي ما أعجبه في حال فروسيَّته. الكافية: ١/ ٢٢٢.
(٤) أي المستثنى المتَّصل: «هو المخرج من متعدِّد لفظًا أو تقديرًا بـ: إلاَّ وأخواتها». الكافية: ١/ ٢٢٤.
(٥) نحو: (جاءني القوم إلاَّ زيد). يُنظر: الكافية: ١/ ٢٢٤.
(٦) نحو: (ما جاءني إلاَّ زيد) أي ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيد. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٢٤.
(٧) أي المستثنى المنقطع: هو المذكور بعدها غير مخرج. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٢٤.
(٨) خلاصة ما أراده النَّاظم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبًا وإما غير موجب، فإن كان موجبًا وجب نصب المستثنى نحو قام إِلَّا زيدًا القوم، وإن كان غير موجب فالمختار نصبه. يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠٩.

٢٨٠. وَبَعِدَا أَوْ بَخِلاَ فِي الأَغْلَبِ أَوْ مَا عَدَا وَمَا خَلاَ فَلْيُنْصَبِ
٢٨١. وَهَكَذَا مَا بَعْدَ لاَ يَكُوْنُ أَوْ لَيْسَ فَالنَّصْبُ لَهُ قَانُوْنُ
٢٨٢. وَبَعْدَ إِلاَّ فِي كَلاَمٍ لَمْ يَجِب يُخْتَارُ إِبْدَالٌ(١) وَجَازَ لَوْ(٢) نُصِب
٢٨٣. كَ: مَا أَتَوْا إِلَّا قَلِيْلٌ مِنْهُمُ وَجَائِزٌ إِلَّا قَلِيْلًا نَهِمُوا
٢٨٤. يُعْرَبُ بِالعَامِلِ إِنْ حَذَفْتَ مَا أُخْرِجَ مِنْهُ نَافِيًا كَيْ يَسْلَمَا
٢٨٥. تَقُوْلُ: مَا أَدَّبَنِي إِلاَّ أَبِي إِلَّا إِذَا اسْتَقَامَ مَعْنَى المُوْجَبِ
٢٨٦. مِثْلُ قَرَأْتُ الدَّرْسَ إِلَّا يَوْما فَلَمْ يَجُزْ مَا زِلْتُ إِلَّا صَوْما
٢٨٧. وَإِنْ عَلَى اللَّفْظِ تَعَذَّرَ البَدَل يُبْدَل عَلَى المَوْضِعِ حَتَّى يُحْتَمَل
٢٨٨. كَمَا وَفى مِنْ أَحَدٍ إِلَّا الوَلِي وَلاَ فَتَى فِي دَهْرِهِ إِلَّا عَلِي
٢٨٩. وَمَا فُلاَنٌ شَيْئًا إِلَّا شَيُ إِذْ شَرْطُ مِنْ فِي الازْدِيَادِ النَّفْيُ
٢٩٠. وَلَا يُوَلَّى بَعْدَ إِلَّا مَا وَلا إِذْ عَمِلاَ لِلنَّفِي وَهُوَ انْفَتَلا
٢٩١. خِلاَفَ لَيْسَ شَيْئًا إِلَّا شَيْئا فَلَيْسَ وَجْهُ النَّصْبِ فِيْهِ النَّفْيَا(٣)
٢٩٢. مِنْ ثُمَّ جَازَ لَسْتَ إِلَّا قَائِما وَلَمْ يَجُزْ مَا أَنْتَ إِلَّا صَائِما
٢٩٣. يُخْفَضُ مُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ(٤) وَسِوَى(٥) وَبَعْدَ حَاشَا(٦) غَالِبًا لِمَا حَوَى

(١) كلام النَّاظم قريب مما ذكره ابن الحاجب في أنه يجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد إلاَّ في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو: ما فعلوه إلَّا قليلًا وإلَّا قليلٌ. الكافية: ١/ ٢٣٠. وهذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿**مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ**﴾ [النساء: ٦٦].

(٢) في النسخة (م): (وجاز أن).

(٣) يعضد قول النَّاظم ما ذكره ابن عقيل في أنه خبر (ليس، ولا يكون)، واسمهما ضمير مستتر، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم. يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٢.

(٤) إعراب غير كإعراب المستثنى بـ: إلاَّ. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٤٤.

(٥) المشهور في (سوى) كسر السين والقصر، ومن العرب من يفتح سينها ويمد، ومنهم من يضم سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمد. يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٦.

(٦) في حاشا ثلاثة أقوال: الأول: التزم سيبويه بحرفية حاشا لقولهم: حاشاي من دون=

٢٩٤. وَأَعْرَبُوا غَيْرًا عَلَى مَا أُعْرِبَا مَا بَعْدَ إِلَّا بِطَرِيْقٍ نُسِبَا
٢٩٥. وَلَفْظُ غَيْرٍ صِفَةٌ تَهْوَى إِلى إِلاَّ فِي الاسْتِثْنَاءِ عَلَى مَا فُصِّلا[١]
٢٩٦. كَمَا إِلَيْهَا حَنَّ إِلَّا فِي الصِّفَهْ مِنْ بَعْدِ جَمْعٍ كَانَ غَيْرَ مَعْرِفَهْ
٢٩٧. وَلَمْ يَكُنْ يُحْصَرُ[٢] مُسْتَوْفَاه كَقَوْلِهِ: لَوْ كَانَ إِلَّا اللهُ[٣]
٢٩٨. وَوَصْفُهُ فِي غَيْرِهِ قَدْ ضَعُفَا كَمِثْلِ إِلَّا الفَرْقَدَانِ مُرْدَفَا[٤]
٢٩٩. ثُمَّ عَلَى الأَصَحِّ إِعْرَابُ سِوَى نَصْبٌ عَلَى الظَّرْفِ كَذَلِكَ اسْتَوَى

خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

٣٠٠. وَحَدَّهُ الْمُسْنَدُ بَعْدَها كَما تَقُوْلُ: فِيْهَا كَانَ زَيْدٌ حَكَما[٥]
٣٠١. كَالخَبَرِ الْمَرْفُوْعِ حُكْمًا فَاعْرِفَا وَجَائِزٌ تَقْدِيْمُهُ مُعَرَّفَا[٦]

=نون الوقاية. يُنظر: الكتاب: ٢/ ٢٤٩، والثاني: يرى المبرد أنها فعل، واستدل على فعليته بتصريفه. والثالث: وهو المشهور في ما ذهب إليه الأخفش والجرمي والمازني إلى أنها مثل خلا تستعمل فعلا، فتنصب ما بعدها، وحرفًا فتجر ما بعدها. يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٣٨.

(١) خلاصة ما أراده النَّاظم أن (غير) صفة حملت على (إلاَّ) في الاستثناء، كما حملت عليها، فالصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذُّر الاستثناء. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٤٥.

(٢) المحصور شيئان: «أما جنس المستغرق نحو: ما جاءني رجل، وأما بعض منه معلوم العدد نحو: له عشرة دراهم أو عشرون». الكافية: ١/ ٢٤٦.

(٣) مقتبس من قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [سورة الأنبياء: ٢٢].

(٤) في النسخة (م): (فاعرفا).

(٥) نحو: كان زيد قائماً وأمره. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٥١.

(٦) يذكر ابن الحاجب أن خبر كان واخواتها يختلف مع خبر المبتدأ؛ لأنه لم يجز تقدمه على المبتدأ إذا كانا معرفتين ولا قرينة للإلباس. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٥٢.

٣٠٢. فِي مِثْلِ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ[١] يُحْذَف عَـامِـلُـهُ[٢] عَـلَى وُجُـوْهٍ تُـعْـرَف
٣٠٣. بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ لِكُلِّ خَير وَنَـصْـبِ وَاحِـدٍ وَرَفْـعِ الـغَـير
٣٠٤. وَكَانَ لِلتَّعْوِيْض حَتْمًا قَدْ حُذِف فِيْ نَـحْـوِ أَمَّـا أَنْـتَ عَـدْلًا أَعْـتَرِف

اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

٣٠٥. وَذَاكَ مَـا أَمْـرٌ إِلَـيْـهِ يُسْنَد مِـنْ بَـعْـدِهَـا كَـأَنَّ زَيْـدًا أَسَـد[٣]

المَنْصُوْبُ بِلاَ لِنَفْيِ الجِنْس

٣٠٦. مَنْصُوْبُ (لَا) هُوَ الَّذِي قَدْ أُسْنِدَا إِلَـيْـهِ بَـعْـدَهـا عَـلَى مَـا اطَّـرَدَا
٣٠٧. وَنَـصْـبُـهُ حِـيْنَ يَلِيْهَا نَكِرَة مُـضَـافًـا أَوْ شَـبِـيْـهَـهُ بِـالـتَّـذْكِـرَة
٣٠٨. كَمِثْلِ: لَا غُلاَمَ سُوْءٍ هَهُنَا[٤] كَـذَاكَ لاَ عِـشْـرِيْـنَ دِرْهَمًـا لَـنَـا
٣٠٩. وَهُوَ لَدَى الإِفْرَادِ مَبْنِيٌّ عَلى مَـا نَصْبُهُ بِـهِ[٥] كَـلَا حَـوْلَ وَلا[٦]
٣١٠. وَلَا شُجَاعَيْنِ لَـدَى الثَّبَات وَلَا بَـنِـيْـنَ ثُـمَّ لَا بَـنَـات
٣١١. وَإِنْ أَتَى مَفْصُوْلًا أَوْ مُعَرَّفَا فَـالـرَّفْـعُ وَالتكريرُ حَـتْـمٌ فَـاعْـرِفَـا

---

(١) نحو: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير. يُنظر: كشف الخفاء: ٣٣٢، ومجمع الأمثال: ٢٣٠٤، والكافية: ١/ ٢٥٢.

(٢) هاء عامله تعود على خبر كان وأخواتها. الكافية: ١/ ٢٥٢.

(٣) نحو: إن زيدًا قائمٌ. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٥٥.

(٤) في النسخة (م): (هيهنا).

(٥) يقول ابن هشام: «إنه إن كان مفردًا أي غير مضاف ولا شبيه به فإنه يُبنى على ما ينصب به لو كان معربًا». شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٦٧.

(٦) أصلها: «لا حول ولا قوة. ولك فيها: فتح الأول، وفي الثاني الفتح والنصب والرفع كالصفة في نحو لا رجل ظريف، ورفعه، فيمتنع النصب وإن لم تتكرر (لا) أو فصلت الصفة أو كانت غير مفردة امتنع الفتح». شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٦٨.

٣١٢. وَأَوَّلُ القَوْمِ عَلَى وَجْهٍ حَسَن نَـحْـوُ: قَـضِـيَّـةٌ وَلَا أَبَـا حَـسَـن[١]
٣١٣. فِيْ مِثْلِ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ قَدْ جَـاءَتْ وُجُـوْهٌ خَمْسَـةٌ[٢] لِمَـنْ نَقَد
٣١٤. فَتْحُهُمَا مَعًا وَنَصْبُ الثَّاني وَرَفْـعُـهُ فَـرْدًا وَمَـرْفُـوْعَـانِ[٣]
٣١٥. وَالرَّفْعُ لِلأَوَّلِ بِاسْتِضْعَاف[٤] وَالـفَـتْـحُ لِـلـثَّـانِي بِـلَا إِجْـحَـاف
٣١٦. إِنْ دَخَـلَ الهَـمْـزَةُ لَمْ تُغَيِر إِعْـــمَالَـــهُ فَـهُـوَ عَـــلَى الْمُـقَـرَّر
٣١٧. لَـكِـنَّ مَعْنَاهَا لَـدَى الثَّاني عَـــرْضٌ أَوْ اسْـتِـفْـهَـامٌ أَوْ تَمَـنٍّ
٣١٨. وَنَعْتُ[٥] مَبْنِيٍّ[٦] يَلِيْهِ مُفْرَدَا يُبْنَى وَمَـرْفُـوْعًـا وَمَـنْـصُـوْبًـا بَـدَا
٣١٩. كَمِثْلِ لَا عَبْدَ ظَرِيْفٌ وَكَذَا ظَـرِيْـفًـا أَوْ ظَـرِيْـفَ فِـيْـمَـا أُخِـذَا

(١) يذكر سيبويه رأيًا عقائديًا مهماً وهو: «تقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة، قلت: فكيف يكون هذا، وإنما أراد عليًا ﷺ؟ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة، حسن لك أن تعمل لا وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على [وأنه قد غيب عنها]، فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفى كل من اسمه على، فإنما أراد أن ينفى منكورين كلهم في قضيته مثل علي، كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية، ودلَّ هذا الكلام على أنه ليس لها علي وأنه قد غُيِّب عنها». يُنظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٢٩٧، والمقتضب: ٤/ ٣٦٣، وشرح المفصل: ٤/ ١٢٣.

(٢) يذكر ابن جني خمسة أوجه في (لا حول ولا قوة إلاَّ بالله) فيقول: لك في نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله) خَمْسَةُ أَوْجُهٍ: أحدها: فَتْحُهُمَا وهو الأصل نحو (لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ) في قراءة ابن كثير وأبى عمرو الثاني: رَفْعُهُمَا اما بالابتداء أو على إعمال (لا) عَمَل ليس كالآية في قراءة الباقين وقوله: لاَ نَاقَةٌ لِيَ فِي هذَا وَلاَ جَمَلُ، الثالث: فَتْحُ الأول ورَفْعُ الثاني كقوله: لاَ أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلاَ أَبُ، لرابع: عكس الثالث كقوله: فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا الخامُس: فَتْحُ الأول وَنَصْبُ الثاني: كقوله: لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً. يُنظر: اللمع في العربية: ٤٤-٤٥، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ١٤-٢٠.

(٣) في النسخة (م): (مرفوعاني) بالياء في آخره.

(٤) سقط صدر البيت في النسخة (م).

(٥) قوله نعت مبتدأ والأول صفته. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٦٢.

(٦) مبني خبره. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٦٢.

٣٢٠. وَإِنْ يَكُنْ شَرْطًا[١] لَهُ مَفْقُوْدا فَهُوَ عَلَى إِعْرَابِهِ مَعْقُوْدا
٣٢١. وَالعَطْفُ بِاللَّفْظِ وَبِالمَحَل جَازَ عَلَى الإِعْرَابِ بِالتَّحَلي
٣٢٢. وَجَازَ مِثْلُ لَا أَبَا لَهُ كَما يَجُوْزُ لَا عَبْدَى لَهُ فَلْيُحْكَما
٣٢٣. وَشَبَّهُوا ذَلِكَ بِالْمُضَافِ فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ بِلَا تَجَافِ
٣٢٤. مِنْ أَجْلِ ذَاكَ لَا أَبَا فِيْهَا يُصَد وَلَيْسَ بِالْمُضَافِ فَالمَعْنَى فَسَد[٢]
٣٢٥. وَحَذْفُهُ فِي لَا عَلَيْكَ قَدْ أَتَى يُرَادُ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ[٣] فَاثْبُتَا

خَبَرُ مَا وَلَا المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ

٣٢٦. وَحَدَّهُ الْمُسْنَدُ بَعْدَ مَا وَلا وَهُوَ حُجَازِيٌّ[٤] بِنَصْبٍ عَمِلا[٥]
٣٢٧. وَإِنْ يُزَدْ (إِنْ) مَعَ (مَا) أَوْ قُدِّمَا أَوْ نُقِضَ النَّفْيُ بِإِلَّا هُدِمَا[٦]
٣٢٨. وَإِنْ بِمُوْجَبٍ عَلَيْهِ عُطِفَا فَالرَّفْعُ فِي المَعْطُوْفِ حَتْمًا يُقْتَفَى

المَجْرُوْرَات

٣٢٩. وَحَدُّ مَجْرُوْرٍ لِمَن قَدْ عَقَلَه مَا كَانَ فِيْهِ عَلَمُ الْمُضَافِ لَه[٧]

(١) في النسخة الأم: شرط وهو لحن؛ لأن اسم كان محذوف تقديره: هو.
(٢) عنى بالفاسد أن المعرف لا يكون بمعنى المنكر. الكافية: ١/ ٢٦٦.
(٣) قال سيبويه: ومثله في الحذف (لا عليك) فحذفوا الاسم، وقال ما فيهم يفضلك في شيء يريد ما فيهم أحد [يفضلك] كما أراد لا بأس عليك. يُنظر: كتاب سيبويه: ٢/ ١١٥، ويُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٤٠٥.
(٤) أي هذه اللغة وهي إعمال (ما ولا) عمل ليس. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٦٦.
(٥) هذا التشبيه بلغة أهل الحجاز. وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما على الإبتداء، ويقرؤن: ما هذا بشر، إلا من درى كيف هي في المصحف. يُنظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٢٥.
(٦) قصد بـ(هدما) أنه إذا انتقض النفي بـ: إلاَّ تقدم الخبر بطل العمل. يُنظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٢٥.
(٧) «هو كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظًا أو تقديرًا مرادًا». الكافية: ١/ ٢٧٢.

٣٣٠. وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ شَيْءٌ أُفْضِيَا[١] بِحَرْفِ جَرٍّ[٢] قَدْ بَدَا أَوْ أُخْفِيَا[٣]
٣٣١. وَالشَّرْطُ فِي الإِخْفَاءِ أَنْ يَكُوْنَا مُضَافُهُ اسْمًا سُلِبَ[٤] التَّنْوِيْنَا
٣٣٢. وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ بِالرَّوِيَّهْ مِنْ مَعْنَوِيَّةٍ وَمِنْ لَفْظِيَّهْ

الإِضَافَةُ المَعْنَوِيَّة[٥]

٣٣٣. فَالبَدْءُ مَا مُضَافُهُ غَيْرُ صِفَهْ تُضَافُ لِلمَعْمُوْلِ حَتَّى تَعْرِفَهْ
٣٣٤. وَهِيَ بِمَعْنَى لَامِهَا فِيمَا سِوَى جِنْسٍ وَظَرْفٍ لِلمُضَافِ قَدْ حَوَى
٣٣٥. وَهَكَذَا تَأْتِي بِمَعْنَى مِنْ وَفِي فِي جِنْسِهِ وَظَرْفِهِ فَلْيُعْرَف
٣٣٦. وَهُوَ قَلِيْلٌ مِثْلُ يَوْمِ صَوْمِ وَفَصٍّ[٦] يَاقُوْتٍ وَصَوْمٍ يَوْمِ
٣٣٧. تُفِيْدُ تَعْرِيْفًا مَعَ المُعَرَّفِ وَدُوْنَهُ التَّخْصِيْصَ بِالتَّلَطُّفِ
٣٣٨. وَشَرْطُهَا تَجْرِيْدُ مَا أُضِيْفَا عَنْ سِمَةٍ أَفَادَتِ التَّعْرِيْفَا
٣٣٩. وَالمِائَةُ الدِّيْنَارِ فِي بَابِ العَدَد أَجَازَهُ الكُوْفِيُّ[٧] دُوْنَ مُعْتَمَد

---

(١) قسِّمت المجرورات على قسمين مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة. يُنظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٤٩.
(٢) نحو: مررت بزيد.
(٣) نحو: غلام زيد وخاتم فضة. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٧٢.
(٤) في النسخة (م): (سلت) وهو تصحيف.
(٥) الإضافة المعنوية: هي ما أفادت تعريفًا كقولك: دار عمرو، أو تخصيصًا كقولك: غلام رجل. يُنظر: المفصل في صناعة الاعراب: ٢٥.
(٦) في النسخة (م): (خص).
(٧) ومما أجازه الكوفيون أيضًا: من الثلاثة الأثواب، وشبه من العدد ضعيف. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٧٣.

الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّة[١]

٣٤٠. وَالثَّانِ مَا فِي سَوْقِهِ الْمُضَافُ وَصْـفٌ إِلَى مَعْمُوْلِهِ يُضَافُ[٢]

٣٤١. تَقُوْلَ فِي قِسْمَيْهِ بِالْمِثَالِ ضَارِبُ زَيْدٍ حَسَنُ النَّوَالِ

٣٤٢. وَإِنَّمَا تُفِيْدُهُ تَخْفِيْفَا[٣] فِي اللَّفْظِ لَا تَخْصِيْصًا أَوْ تَعْرِيْفا

٣٤٣. فَجَازَ مَخْدُوْمٌ عَظِيْمُ الْقَدْرِ لَا جَاءَ ذُوْ الفَضْلِ رَحِيْبُ الصَّدْرِ

٣٤٤. وَالضَّارِبَا زَيْدٍ[٤] أَتَى مُوَسَّعا[٥] وَامْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدًا فَامْنَعَا[٦]

٣٤٥. وَخَالَفَ الفَرَّاءُ فِيْهِ وَضَعُف وَعَبْدِهَا فِي شِعْرِ الأَعْشَى[٧] إِذْ سَخُف

٣٤٦. وَالوَاهِبُ الأَلِفِ أُجِيْزَ وَاسْتَمَر حَمْلًا عَلَى الْمُخْتَارِ فِي الجَعْدِ الشَّعَر

٣٤٧. وَجُوِّزَ الضَّارِبُهُ[٨] حَمْلاً عَلى ضَارِبُهُ إِذَا مُضَافًا جُعِلا

٣٤٨. وَلَمْ يُضَفْ وَصْفٌ إِلَى مَا وُصِفَا بِهِ وَمَوْصُوْفٌ إِلَى مَا وَصَفَا

(١) الإضافة اللفظية: «أن يكون صفة مضافة إلى معمولها مثل: ضارب زيد، وحسن الوجه. ولا تفيد إلَّا تخفيفًا في اللفظ». الكافية: ١/ ٢٧٧.

(٢) أي يكون المضاف صفة احترازًا عن نحو غلام زيد. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٧٧.

(٣) أفادت التخفيف؛ لأن مشابهتها للفعل قوية فكان إعمالها عمل الفعل أولى إلاَّ أنه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين لا يكون إلى الأجنبي إلَّا في المضاف وذلك بحذف التنوين أو النونين. الكافية: ١/ ٢٨٠.

(٤) من ذلك قوله تعالى ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ**﴾ [الحج: ٣٥]، فهنا أن بالإضافة تفيد فيه خفة. يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٦.

(٥) «هنا جاز الضاربا زيد؛ لحصول التخفيف بحذف النون». الكافية: ١/ ٢٨١.

(٦) يعود سبب الامتناع؛ لأنه لا يفيد فيه خفة. يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٦.

(٧) بيت الأعشى: ديوان الاعشى: ١٥٢.

الواهبُ المائةَ الهِجانَ وعَبْدَها عُوذًا تزجّي خَلْفَها أطفالَها

(٨) قصد النَّاظم أنَّه يجوز: «الضاربه، على الإضافة إذا عاد الضمير على ذي اللام، ومذهبه، أن: الضاربه ليس بمضاف، بلى، قد يجعل ضمير المعرف باللام مثل المعرف باللام في التابع». شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٣١.

٣٤٩. وَمَسْجِدُ الجَامِعِقَدْ تَأَوَّلا[١] كَجَانِبِ الغَرْبِيِّ حَيْثُ احْتُمِلا
٣٥٠. وَهَكَذَا أُوِّلَ فِي الأَسْمَاء صَلَاةُ[٢] الْأُوْلَى بَقْلَةُ الحَمْقَاءِ
٣٥١. وَأَوَّلُوْا جَرْدَ قَطِيْفَةٍ كَمَا أُوِّلَ أَخْلَاقُ ثِيَابٍ فَاحْكُما
٣٥٢. وَلَا يُضَافُ اسْمٌ إِلَى المُمَاثِلِ كَالحَبْسِ وَالمَنْعِ لِمَنْعٍ حَاصِلِ
٣٥٣. خِلَافَ عَيْنَ الشَّيْءِ إِذْ تَخَصَّصَا وَأَوَّلُوْا سَعِيْدَ كُرْزٍفَاخْصُصَا

المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم

٣٥٤. إِنْيُضَفالصَّحِيْحُ[٣]وَالمُلْحَقُبِهِ[٤] لِلْيَاءِ يُكْسَرْ آخِرٌ[٥] لِتَنْتَبِه
٣٥٥. وَاليَاءُ مَفْتُوْحًا وَسَاكِنًا أَتَى وَالأَلِفُ الأَخِيْرُ يَأْتِي مُثْبَتَا
٣٥٦. لَكِنْ هُذَيْلٌ[٦] أَلِفًا فِي التَّأْدِيَهْ تَقْلِبُهَا يَاءً لِغَيْرِ التَّثْنِيَهْ
٣٥٧. وَاليَاءَ فِي الآخِرِ فِي اليَا أُدْغِما وَاقْلِبْ إِلَيْهِ الوَاوَ ثُمَّ ادَّغِما
٣٥٨. وَفِي جَمِيْعِ ذَاكَ فَتْحُ اليَاءِ لِلسَّاكِنَيْنِ عِنْدَ الالْتِقَاءِ
٣٥٩. فِي سِتَّةِ الأَسْمَاءِقُلْ أَخِيْ أَبِي وَقَدْ أُجِيْزَ رَدُّ لَامٍ مَذْهَب[٧]
٣٦٠. وَلَمْ يُجَوَّزْ فِي هَنَي[٨] وَلَا حَمِي وَفِيَّ غَالِبٌ وَقَدْ جَاءَ فَمِي

---

(١) تأويلُه: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ: مسجد المكان الجامع. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ١٠٩.

(٢) في النسخة الأم صلوة بالواو.

(٣)الصحيح في اصطلاح النحاة: «ما حرف إعرابه كعمرو ووعد وزيد». الكافية: ١/ ٢٩٣.

(٤) من ذلك: ظبي، ودلو، ومدعو، وكرسي. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٩٣.

(٥) «إنما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه». الكافية: ١/ ٢٩٣.

(٦) «جوزت هذيل قلب ألف المقصور ياء، وإن كانت الألف أخف من الياء». الكافية: ١/ ٢٩٣.

(٧) ويجوز أبّي وأخيّ وتقول حميّ وهني ويقال (فّي) في الأكثر وفمي.

(٨) إذا أضفت قلت: هنوي. يُنظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٣٦٠.

٣٦١. فِي قَطْعِهَا أَخٌ أَبٌ حَمٌ[١] هَنٌ[٢] كَـذَا فَـمٌ وَفَـتْـحُ فَـاءٍ أَحْسَـن
٣٦٣. وَقَدْ أَتَى حَمٌ كَدَلْوٍ[٣] وَنَدَا وَمِـثْـلُ خَـبْءٍ[٤] وَيَـدٍ مُـطَّـرِدَا
٣٦٤. يَـأْتِي هَنٌ مِثْلَ يَدٍ فِي الأَكْثَرِ وَذُوْ يُـضَـافُ دَائِـمًا لِمُظْـهَـرِ

التَّوَابِعُ

٣٦٥. تَابِعُهُمْ ثَانٍ بِإِعْرَابِ البَدِي مِـنْ جِـهَـةٍ وَاحِـدَةٍ فَـلْـيُـسْرَدِ[٥]

النعت

٣٦٦. فالنَّعتُ مِنْهَا تَابِعٌ دَلَّ عَلى مَعْنَى لَـدَى مَتْبُوعِهِ مُسَجَّلا[٦]

---

(١) اللغات المشتركة في (أب، وأخ، وحم) أن تكون محذوفة اللام مطلقًا أي مضافين ومقطوعين فتكون كـ(يد) فتثنيتها أبان وأخان. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٩٦.

(٢) القول في هن: «زعم صدر الأفاضل أنه ليس من الأسماء الستة، ولم يذكرها أيضًا الزجاجي». الكافية: ١/ ٢٩٧.

(٣) بمعنى أن يكون فم كدلو مطلقًا في الاضافة والقطع. يُنظر: الكافية: ١/ ٢٩٦.

(٤) في النسخة (م): (خباء).

(٥) حدَّها أبو الحسن الرماني بقول: «وهي الجارية على إعراب الأول». رسالة الحدود: ٦٨، وحدَّه ابن الحاجب بقوله: «التوابع: كلُّ ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة». الكافية: ٢٩، وقد اعترض الرضي الأسترآباذي على حدِّ ابن الحاجب بقوله: «وقوله: (كل ثان) فيه نظر؛ لأن المطلوب في الحد بيان ماهيَّة الشيء، لا قصد حصر جميع مفرداته». شرح الرضي: ٢/ ٢٧٨، وهذا الاعتراض ينطبق أيضًا على حدِّ النَّاظم.

(٦) قال عنه ابن الحاجب: «النعت تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقًا، وفائدته تخصيص أو توضيح، وقد يكون لمجرد الثناء، أو الذم، أو التأكيد». الكافية: ٢٩، وعلَّل سيبويه اتِّباع النعت للمنعوت بقوله: «لأنهما كالاسم الواحد». كتاب سيبويه: ١/ ٤٢١.

٣٦٧. غَايَتُهُ تَخْصِيْصٌ أَوْ تَوْضِيْحٌ أَوْ ثَنَاءٌ أَوْ ذَمٌّ[١] كَتَأْكِيْدٍ رَأَوا[٢] [٣]

٣٦٨. وَغَيْرُ مُشْتَقٍ أَتَى إِنْ وُضِعَا لِمُقْتَضَى المَعْنَى عُمُوْمًا فَاتْبَعا

٣٦٩. مِثْلُ تَمِيْمِيٍّ، كَذَا ذُوْ مَالٍ[٤] أَوْ بِالخِصُوْصِ عِنْدَ الاسْتِعْمَالِ

٣٧٠. مِثْلُ[٥] تَصَدَّى رَجُلٌ أَيُّ رَجُل[٦] هَامَ بِسَلْمَى هَذِهِ ذَاكَ الرَّجُل[٧]

---

(١) في النسخة الأم (ضم) بالضاد، والصواب ما أثبتناه من النسخة (م).

(٢) سقطت الألف الفارقة من النسخة الأم.

(٣) لابن السراج تقسيم يبدو لي أن ذكره نافع ههنا، إذ قسّم النعت بحسب غرضه على خمسة أقسام، فالنعت عنده لا يخرج عن إحدى الصور الآتية:

١. حلية للموصوف، تكون فيه أو في شيء من سببه، نحو: مررت برجل طويل، وبرجل حسن الوجه.

٢. فعل للموصوف، يكون المنعوت أو شيء من سببه قد قام به، نحو: مررت برجل قائم.

٣. وصف ليس بعمل أو حلية، نحو: مررت برجل عالم، وبرجل سعيد.

٤. وصف يُنسب إلى أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب، نحو: مررت برجل هاشمي، أو بصري.

٥. الوصف بذي التي بمعنى صاحب، نحو: مررت برجل ذي إبل.

وهي محاولة جادة تهدف إلى حصر صور النعت وأغراضه. يُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢٤.

(٤) تُنظر: النقطتين الرابعة والخامسة من الهامش السابق.

(٥) وردت في النسخة (م): (نحو).

(٦) وردت في النسخة (م): (رجلا)، بألف تنوين النصب، وعجز البيت يؤيد ما اثبتناه، فقافيته لم ترد بألف تنوين النصب.

(٧) هذه صورة أخرى من صور النعت، ونعني بها النعت بأسماء الإشارة، فـ(هذه) صفة لسلمى، وفات ابن السراج أن يذكر هذه الصورة مع الصور الخمس التي ذكرها، ونقلتها عنه آنفًا. ولكنه بيَّن في موضع آخر من كتابه وجود نعوت ليست بصفات محضة، منها ما هو مفرد، وما هو مضاف، وما هو موصول. يُنظر: الأصول في النحو: ٢-٢٧.

٣٧١. يُوْصَفُ بِالجُمْلَةِ ذُوْ التَّنْكِيْرِ[١] وما بها بُدٌّ[٢] مِنَ الضَّمِيرِ
٣٧٢. فَإِنْ أَتَى الوَصْفُ بِحَالِ مَا وُصِف يتبَعُهُ فِي عَشْرَةٍ[٣] لَهَا أَصِف
٣٧٣. ثَلاَثَةُ الإِعْرَابِ[٤] والتَّنْكِيْرْ وَالعُرْفُ وَالتَّأْنِيْثُ وَالتَّذْكِيْرُ
٣٧٤. وَالجَمْعُ وَالإِفْرَادُ ثُمَّ التَّثْنِيَهْ وَأَرْبَعٌ فِي كُلِّ قَوْلٍ تَأْدِيَهْ[٥]
٣٧٥. وَإِنْ أَتَى بِحَالٍ مَا تَعَلَّقَا[٦] يَتْبَعُ بِخَمْسٍ ذِكْرُهَا قَدْ سَبَقَا[٧]
٣٧٦. وَفِي بَوَاقِيْهِنَّ[٨] كَالفِعْلِ جَرَى حَيْثُ أَتَى الفَاعِلُ فِيْهِ مُظْهَرَا
٣٧٧. فَقَاعِدٌ فِتْيَانُهُ[٩] قَدْ حَسُنَا وَصْفًا، وَقَاعِدُوْنَ ضَعفًا وَهَنَا
٣٧٨. وَجَازَ إِذْ كُسِّرَ جَمْعًا بِنْيَتُه[١٠] قَدْ قَامَ سَيِّدٌ قُعُوْدٌ فِتْيَتُه

(١) تُؤول الجملة بالنكرة، وبما أن النعت يطابق المنعوت في التعريف والتنكير استلزم هذا أن لا يُنعت بالجملة إلا النكرات، ومن هنا جاءت المقولة المشهورة: الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات.

(٢) وردت في النسخة (م): (يد بالياء) وهو تصحيف.

(٣) العشرة هي: الرفع، والنصب، والجر، والتنكير، والتعريف، والتأنيث، والتذكير، والجمع، والإفراد، والتثنية، كما سيبينها النَّاظم لاحقًا.

(٤) قصد بقوله: ثلاثة الإعراب: الرفع، والنصب، والجر.

(٥) وردت في النسخة (م): (نادية).

(٦) قصد بهذا البيت ما يُسمَّى عند النُّحاة بالنعت السببي، نحو: زيد قائم أبوه، أو بكر مجدة أمه، وهو ما لا يُنعت به الاسم المتقدم على الصفة، بل يُنعت به شيء من سببه، يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٥٥، واللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٧٢٧.

(٧) الخمسة المقصودة هي: الرفع، والنصب، والجر، والتعريف، والتنكير، وهي الخمسة الأول من العشرة المذكورة آنفا؛ لذا قال النَّاظم ذكرها سبق، أي ذكرها سبق ذكر أخواتها.

(٨) وردت في النسخة (م) يوافيهن، والمقصود بالبواقي: التأنيث، والتذكير، والجمع، والإفراد، والتثنية.

(٩) وردت في النسخة (م): (نسيانه).

(١٠) قصد إذا جُمع جمع تكسير، وهو الجمع الذي تتغير فيه بنية المفرد.

٣٧٩. مَا وَصَفُوا بِمُضْمَرٍ وَلا وُصِف وَمِثْلُ وَصْفٍ أَوْ أَخَصُّ مَا تَصِف
٣٨٠. مِنْ ثَمَّ ذُوْ اللامِ بِمِثْلٍ وُصِفَا أَوْ بِمُضَافٍ نَهْجَ مِثْلِهِ اقْتَفَى[١]
٣٨١. وَبَابُ (هَذَا) الْتَزَمُوا ذَا اللاَّم فِي وَصْفِهِ مِنْ جِهَةِ الإِبْهَامِ[٢]
٣٨٢. فَضَعَّفُوا رَأَيْتُ هَذَا الأَبْيَضَا وَحَسَّنُوا هَذَا الفَقِيْه الْمُرْتَضى[٣]

العَطْفُ

٣٨٣. العَطْفُ تَابِعٌ إِلَيْهِ يُقْصَدُ مَعَ الَّذِي يَتْبَعُهُ إِذْ يُسْنَدُ
٣٨٤. وَرَابِطٌ بَيْنَهُمَا يُوَسَّطُ مِنْ أَحْرُفٍ عَشَرَةٍ سَتُبْسَطُ[٤]
٣٨٥. وَأَكَّدُوا ضَمِيْرَ رَفْعٍ مُتَّصِل فِي العَطْفِ دُوْنَ فَاصِلٍ بِمُنْفَصِل[٥]

(١) يُوصف الاسم المحلى باللام بمثله، أي: بنعت محلى باللام، أو بنعت مضاف.

(٢) اسم الإشارة مبهم الذات على الرغم من كونه أحد المعارف، وإنما تتعين الذات المشار إليها به إمّا بالإشارة الحسية وإمّا بالصفة، وعندما يُراد تعينه بالصفة لا بدَّ أن تكون صفته غير مبهمة؛ لأن المبهم لا يرفع إبهام غيره، فلم يبقَ إلَّا المعرَّف بأل، والاسم الموصول، والاسم المضاف، والأليق أن يُرفع الإبهام بما هو متعين في نفسه؛ لذا كان المحلى بأل أولى من الاسم الموصول والاسم المضاف. يُنظر: شرح الرضي: ٢/ ٢١٦.

(٣) بيَّنا في الهامش السابق أن اسم الإشارة مبهم على الرغم من كونه من المعارف، وفي قولنا: رأيتُ هذا الأبيضا، لم يتعيَّن جنس المشار إليه في الجملة، وقد تعيَّن جنسه في قولنا: هذا الفقيه المرتضى.

(٤) المراد ههنا عطف النسق لا عطف البيان، وقد حده ابن الحاجب بقوله: «العطف: تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة». الكافية: ٣٠، ونلحظ على حد النَّاظم قربه من حد ابن الحاجب، وإن اختلفت الصياغة.

(٥) أي عندما يُراد العطف على ضمير رفع متصل لا بدَّ من أحد أمرين: وجود فاصل بين المعطوف عليه والمعطوف.أو تأكيد الضمير المتصل بضمير منفصل.ومن أمثلة الفصل قوله تعالى: ﴿**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ**﴾ [سورة الرعد: ٢٣]، فقد فُصل بين الضمير (الواو) في (يدخلونها) وبين الاسم الموصول المعطوف بضمير نصب متصل، أي: بالمفعول به. ومن أمثلة التأكيد بضمير منفصل قوله تعالى:=

٣٨٦. وإنْ عَلَى ضَمِيْرِ خَفْضٍ عُطِفَا أُعِيْدَ خَافِضٌ عَلَى مَا عُرِفَا[١]
٣٨٧. وَكُلُّ مَعْطُوْفٍ هُمْ يُسْتَعْمَلُ فِي حُكْمِ مَعْطُوْفٍ عَلَيْهِ يُجْعَلُ
٣٨٨. فَلَيْسَ فِيْمَا أَنْتَ وَاقِفًا وَلاَ مُنْطَلِقٌ عَمْرٌو وَسِوَى رَفْعٍ جَلاَ
٣٨٩. وَجَازَ لِلفَاءِ الَّذِي يَطِيْرُ فَتَغْضَبُ الذُّبَابُ إِذْ يُثِيْرُ[٢]
٣٩٠. وَالعَطْفُ بِالْمُخْتَلِفَيْنِ[٣] قَدْ مُنِع وَخَالَفَ الفَرَّاءُ[٤] إِلاَّ مَا سُمِع
٣٩١. مِنْ نَحْوِ: فِي المَسْجِدِ زَيْدٌ وَالبِيَع عَمْرٌو وَسِيْبَوَيْهِ مُطْلَقًا مَنَع[٥]

التَّأْكِيْدُ

٣٩٢. تَأْكِيْدُهُمْ مُقَرِّرُ المَتْبُوْعِ فِي نِسْبَةٍ أَوْ فِي شُمُوْلٍ رُوْعِي[٦]

=﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الأنبياء: ٥٤] فقد أُكد الضمير المتصل في (كنتم) قبل العطف عليه بالضمير المنفصل (أنتم). ولا بُدَّ من تأكيد الضمير عند العطف على ضمير مستتر، فمع الضمير المستتر يتعذَّر الفصل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. يُنظر: اللمع في العربية: ٩٦.

(١) المراد ههنا أن ضمير الجر عندما يُعطف عليه، لا بد من تكرار حرف الجر مع المعطوف، فتقول: مررتُ بك وبزيد، ولا يصح قولك: مررتُ بك وزيدٍ. يُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٧٩، والكافية: ٣٠.

(٢) فاعل يطير ضمير مستتر تقديره هو، وفاعل تغضب ضمير مستتر تقديره: أنت، أما الذباب فهو خبر الاسم الموصول، وأفادت الفاء ههنا معنى السببية، أي أن سبب الغضب هو طيران الذباب.

(٣) أي على عاملين مختلفين، يُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٧٨.

(٤) يُنظر: معاني القرآن: ١/ ٢١٢، ٣/ ٤٥.

(٥) كتاب سيبويه: ١/ ٦٠-٦٦، ونقل عنه عدد من العلماء كابن السراج في الأصول في النحو: ٢/ ٧١، والرضي الأسترآباذي في شرح الكافية: ٢/ ٣٤٧.

(٦) عرَّفه ابن الحاجب بقوله: «التأكيد: تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وهو لفظي، ومعنوي». الكافية: ٣٠، ويرى أبو البركات الأنباري أن غرضه: «التحقيق، وإزالة التّجوّز في الكلام؛ لأن من كلامهم المجاز، ألا ترى أنهم يقولون: مررت بزيد، وهم يريدون المرور=

٣٩٣. لَفْظِيُّهُ تَكْرِيْرُ لَفْظٍ وَاطَّرَد ... وَمَعْنَوِيُّهُ[١] بِأَلْفَاظٍ وَرَد

٣٩٤. مِنْ: (كُلُّهُ) (كِلاَهُمَا) وَ(أَجْمَعُ) ... (أَكْتَعُ) أَوْ (أَبْتَعُ) ثُمَّ (أَبْصَعُ)

٣٩٥. وَ(نَفْسُهُ) وَ(عَيْنُهُ)[٢] وَانْتَشَرَا ... وَاللَّفْظُ وَالضَّمِيْرُ قَدْ تَغَيَّرَا

٣٩٦. قُلْ: (نَفْسُهُ) وَ(نَفْسُهَا) (أَنْفُسُهُمَا) ... (أَنْفُسُهُمْ) (أَنْفُسُهُنَّ) فَافْهَمَا

٣٩٧. (كِلاَ) وَ(كِلْتَا) لِلْمُثَنَّى مُلْحَقَا ... وَالبَاقِ فِي غَيْرِ الْمُثَنَّى مُطْلَقَا

٣٩٨. وَاخْتَلَفَ الضَّمِيْرُ فِي (كُلٍّ) كَمَا ... صِيْغَةُ باقِيْهَا[٣] عَلَى مَا نُظِمَا

٣٩٩. (أَجْمَعُ) (أَجْمَعُوْنَ) (جَمْعَاءُ) (جُمَع) ... (أَكْتَعُ) (أَكْتَعُوْنَ) (كَتْعَاءُ) (كُتَع)

٤٠٠. مَا أَكَّدُوا بِـ(كُلٍّ) أَوْ بِـ(أَجْمَعَا) ... إِلاَّ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يُوَزَّعَا[٤]

٤٠١. حِسًّا[٥] كَجَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُوْنَ أَوْ ... حُكْمًا كَهُمْ لِلعَبْدِ كُلِّهِ اشْتَرَوا[٦]

=بمنزله ومحله، وجاءني القوم، وهم يريدون بعضهم، قال تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَآئِكَةُ﴾ [سورة آل عمران: ٣٩] وإنما كان جبرئيل وحده، فإذا قلتَ: مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز، وكذلك إذا قلت: جاءني القوم كلهم زال هذا المجاز أيضًا. أسرار العربية: ٢٠٨.

(١) ورد في النسخة الأم: (ومعنيوية) بياء زائدة بين النون والواو.

(٢) قدم ابن الحاجب (نفس) و(عين) على أخواتهما، في حين أخرهما النَّاظم، ويبدو أنه أخرهما؛ لغرض الحديث عنهما مباشرة، فابن الحاجب بعد أن ذكرهما أولًا اضطر أن يكرر ذكرهما مجددًا؛ لغرض الحديث عنهما، في حين تجنب النَّاظم ذكرهما مرتين.

(٣) ورد في النسخة الأم: (باقها) بغير ياء.

(٤) أي: إلاَّ ما كان ذا أجزاء.

(٥) ورد في النسخة (م): (حتسا) بتاء قبل السين.

(٦) الغلام بحد ذاته ليس ذا أجزاء، ولكنه قد يتبعض بحسب عامله، وهذا ما أوضحه ابن عصفور بقوله: «فالذي يُراد به العموم لا يُؤكد به إلَّا ما يتبعض بذاته كالدراهم؛ لأنها تتبعَّض مع كل عامل، أو بحسب عامله، نحو: رأيتُ زيدًا، ألا ترى أن زيدًا يتبعَّض مع رأيت، ولا يتبعَّض مع تكلم، فتبعض زيد إذن بحسب العامل الداخل عليه، فتقول: قبضت الدراهم كلها، ورأيتُ زيدًا كله». شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٧٠، ويُقاس هذا على لفظ غلام في بيت النَّاظم.

٤٠٢. إِنْ أَكَّدُوا ضَمِيْرَ رَفْعٍ مُتَّصِل بِالنَّفْسِ وَالعَيْنِ أَتَوا بِمُنْفَصِل[١]
٤٠٣. (أَكْتَعُ) أو (أَبْتَعُ) ثُمَّ (أَبْصَعُ) لِأَجْمَعَ السَّابِقِ لَفْظًا تَبَع
٤٠٤. فَلَمْ يَجُز تَقْدِيْمُهَا فَلْيُعْرَفَا وَذِكْرُهَا مِنْ دُوْنِهِ قَدْ ضَعُفَا

البَدَلُ

٤٠٥. البَدَلُ المَقْصُوْدُ بِالنِّسْبَةِ لاَ مَتْبُوعُهُ وَقَدْ أَتَى[٢] مُفَصَّلا[٣]
٤٠٦. فَبَدَلُ الكُلِّ مَفَادُ الأَوَّلِ وَالبَعْضُ جُزْؤُهُ بِلاَ تَحَوُّل
٤٠٧. وَالاشْتِمَالُ فِيْهِمَا مُلابَسَهْ بِغَيْرِ مَا مَرَّ مِنْ المُجَانَسَهْ
٤٠٨. فِي الغَلَطِ القَصْدُ إِلَيْهِ بَعْدَمَا بِغَيْرِهِ غَلِطْتَ حَتَّى يُعْلَما[٤]

(١) يقول سيبويه: «واعلم أنه قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه، وذلك أنَّه قبيح أن تقول: فعلتَ نفسُك، إلَّا أن تقول: فعلت أنت نفسك. وإن قلت: فعلتم أجمعون، حسن؛ لأن هذا يُعلم به». كتاب سيبويه: ٢/ ٣٧٩.

(٢) سقطت (أتى) من النسخة (م).

(٣) حدَّه ابن الحاجب البدل بقوله: «البدل: تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه، وهو بدل الكل، والبعض، والاشتمال، والغلط». الكافي: ٣١، وحدَّه ابن عصفور بقوله: «البدل: إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن يُنوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ». شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٨٤. ونلحظ في حدِّ النَّاظم القرب النسبيّ من حد ابن الحاجب، فهو يشترك معه في كون البدل ما قُصد بالنسبة، وفي هذا إشارة إلى كون المبدل منه في نية الحذف من الجملة، وهذا ما يفرق بين عطف البيان والبدل، فالبدل مقصود بالنسبة، وفي عطف البيان يكون المتبوع مقصودًا، والعطف توضيحًا له.

(٤) قال ابن الحاجب عن أقسام البدل: «والدليل على حصرها في أربعة هو أنه لا يخلو إمَّا أن يكون مدلوله مدلول الأول أولا، فإن كان فهو بدل الكل من الكل، وإن لم يكن مدلوله مدلول الأول فلا يخلو إمّا أن يكون بعضًا أو لا، فإن كان بعضًا فهو بدل البعض من الكل، وإن لم يكن بعضا فلا يخلو إما أن يكون بينه وبين الأول ملابسة أو لا، فإن كانت بينه وبين الأول ملابسة، فهو بدل الاشتمال، وإن لم يكن، فهو بدل الغلط». الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٥٠.

٤٠٩. مُعَرَّفَانِ أَوْ مُنَكَّرَانِ كِلاَهُمَا أَوْ مُتَخالِفَانِ[١]
٤١٠. وَإِنْ أَتَى نَكِرَةً مِنْ مَعْرِفَهْ فَالنَّعْتُ كالنَّاصِبَةِ المُعَرَّفَهْ
٤١١. وَمُظْهَرَيْنِ مِثْلَ مُضْمَرَيْنِ قَدْ أَتَيَا كَالمُتَخَالِفَينِ
٤١٢. لاَ يُبْدَلُ الظَّاهِرُ مِنْ ضَمِيْرِ كُلاًّ سِوَى الغَائِبِ لِلتَّغْيِيرِ

عَطْفُ البَيَانِ

٤١٣. عَطْفُ البَيَانِ تَابِعٌ غَيْرُ صِفَة يُجْرَى عَلَى مَتْبُوْعِهِ لِيَكْشِفَه
٤١٤. وَفَصْلُهُ مِنْ بَدَلٍ لَفْظًا عُرِف[٢] فِي التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ[٣] إِذْ عُطِف

المَبْنِيُّ

٤١٥. مَبْنِيُّهُمْ مَا لَمْ يَقَعْ مُرَكَّبَا[٤] أَوْ نَاسَبَ المَبْنِيَّ أَصْلًا مَذْهَبَا
٤١٦. وَحُكْمُهُ نَفْيُ اخْتِلاَفِ الظَّرْفِ عِنْدَ اعْتِوَارِ العَامِلِ المُخْتَلِف[٥]

---

(١) بيَّنَ النَّاظم ههنا صور البدل والمبدل منه من جهة التعريف والتنكير، فهما قد يأتيان معرفتين أو نكرتين، وقد يتخالفا، فيأتي أحدهما معرفة والآخر نكرة.

(٢) أوجز النَّاظم حديثه عن عطف البيان كما أوجز ابن الحاجب، وقد حده ابن الحاجب بقوله: عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه الكافية/ ٣٢.

(٣) إشارة الى قول المَرّار الأسديّ:
أَنَا ابنُ التَارِكِ البَكْرِيَّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقوعا
يُنظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ١٨٢.

(٤) لم يقصد النَّاظم ههنا الأسماء المركبة التي تقابل الأسماء المفردة، وإنما قصد التركيب في الجمل، فالاسم الذي لا يدخل في جملة يُعدُّ مبنيًّا، ومنه الأعداد كأن تقول : واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، أو أسماء الحروف، كأن تقول: ألف، باء، تاء، ثاء، وكذلك الحال عند قولك: زيد، عمرو، بكر.

(٥) حدَّه ابن الحاجب بقوله: «المبني: ما ناسب مبني الأصل، أو وقع غير مركب، وحكمه أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل». الكافية: ٣٢. وقصد بمبني الأصل الحروف، فما=

٤١٧. أَلْقَابُهُ أَرْبَعَةٌ إِذ تَقْفُو [١] ضَمٌّ وفَتْحٌ ثُمَّ كَسْرٌ وَقْف[٢]
٤١٨. وَهِيَ ظرُوفٌ ثُمَّ مُضْمَرَاتُ ثُمَّ إِشَارَاتٌ وَمَوْصُولاَتُ
٤١٩. أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ مَعَ الأَصْوَاتِ ثُمَّ كِنَايَاتٍ مُرَكَّبَات [٣]

المُضْمَرُ

٤٢٠. مُضْمَرُهُم مَا وَضْعُهُ لِغَائِبِ أَوْ مُخْبِرٍ عَنْ نَفْسٍ أَوْ مُخَاطَبِ
٤٢١. وَسَبْقُ ذِكْرِ غَائِبٍ لَفْظًا لَزِم أَوْ مَعْنىً أَوْ حُكْمًا بِتَفْصِيلٍ عُلِم[٤]
٤٢٢. قِسْمٌ لَهُ مُتَّصِلٌ لاَ يَسْتَقِل[٥] وَمِنْهُ قِسْمٌ مُسْتَقِلٌّ مُنْفَصِل
٤٢٣. مَرْفُوْعٌ أَوْ مَنْصُوْبٌ أَوْ مَجْرُوْرٌ وَالجَرُّ فِي مُنْفَصِلٍ مَهْجُورُ[٦]
٤٢٤. مِثْلُ ضَرَبْتُ أَوْ ضُرِبْتُ أَوَّلاَ إِلَى ضَرَبْنَ أَوْ ضُرِبْنَ مُكَمّلا[٧]

=ضارعها من الأسماء يُبنى، وقد أفاض النحاة في تبيين الشبه بين الأسماء المبنية والحروف. يُنظر للاستزادة: الأصول في النحو: ٢/ ١١٤، والمفصل:١٦٣، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٢١٦-٢٢١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٥٤-٦٠.

(١) في النسخة (م): (تقفوا) بإثبات الألف، وهو وهم، إذ يبدو أن الناسخ ظنها واو الجماعة.

(٢) قصد السكون.

(٣) ذكر النَّاظم ههنا الأسماء المبنية، وترتيبها بهذا الشكل قريب من ترتيب ابن الحاجب في الكافية، بَيدَ أن ابن الحاجب قدم المركبات على الكنايات. الكافية: ٣٢.

(٤) حدَّه ابن الحاجب بقوله: «المضمر: ما وُضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب تقدم ذكره لفظًا أو معنىً أو حكمًا، وهو متصَّل ومنفصل». الكافية: ٣٢. وجدير بالذكر أن من الضمائر ما يُستعمل للمخاطب تارة وللغائب تارة أخرى، وهي: الألف والواو والنون، فتقول: اذهبا، واذهبوا، واذهبْنَ، للمخاطب، وتقول للغائب: ذَهَبا، وذهبوا، وذهبْنَ. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٩٩.

(٥) وردت في النسخة (م): (لا يتّصل).

(٦) أي: لا يوجد في العربية ضمير جر منفصل، يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٩٧.

(٧) حديثه ههنا عن ضمير الرفع، وعلى وجه الخصوص ضمير الرفع المتصل، ومثل له بتاء الفاعل ونون النسوة، فذكر لكل واحد منهما مثالين، مثال لما رُفع على أنه فاعل، ومثال=

٤٢٥. (أَنَا)[١] إِلَى (هُنَّ)[٢]، وَثَالِثٌ نَظِم عَـلَّـمَـنِـي وَأَنَّـنِـي حَـتَّـى يَـتِـم[٣]
٤٢٦. وَ(إِيَّايَ وَإِيَّاهُنَّ)[٤] فَاصِرْفُهُيُهَن[٥] عَـبْـدِي وَلِي لِـعَـبْـدِهِـنَّ أَوْ لَهُـنَّ[٦]
٤٢٧. وَاسْتَتَرَ المَرْفُوْعُ فِي وَفَى وَفَتْ أَفِي نَـفِـي تَـفِـى وَفِي الـصِّـفَـة[٧]
٤٢٨. وَلاَ يَسُوْغُ المُضْمَرُ المُنْفَصِلُ إِلاَّ إِذَا تَـعَـذَّرَ المُـتَّـصِـلُ
٤٢٩. وَهُـوَ بِتَقْدِيْمٍ عَلَى مَا عَمِلا أَوْ فَصْلٍ أَوْ حَـذْفٍ لِوَجْهٍ حَصَلاَ
٤٣٠. أَوْ كَوْنِهِ حَرْفًا وَمُضْمَرٌ رُفِعَ أَوْ مَـعْـنَـوِيًّـا فَـالـطَّـرِيْـقُ مُنْقَطِع
٤٣١. كَذَا ضَمِيْرِ[٨] الرَّفْعِ فِي وَصْفٍ جَرَى عَـلَى الَّـذِي لَـيْـسَ لَـهُ مُـقَـرَّرا[٩]

=لما رُفع على أنه نائب فاعل. وقد قسم ابن الحاجب الضمائر على خمسة أقسام: ضمير رفع متصل، وضمير رفع منفصل، وضمير نصب متصل، وضمير نصب منفصل، وضمير جر – ولا يكون إِلَّا متصلا– وتحدث عن هذه الأقسام الخمسة تباعًا. يُنظر: الكافية/ ٣٢–٣٣، وقد تابعه النَّاظم في شرح هذه الأقسام الخمسة.

(١) وردت في النسخة (م): (أتا)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه.

(٢) هذا هو القسم الثاني من الضمائر، وأقصد به ضمير الرفع المنفصل، ويأتي بعده القسم الثالث، وهو ضمير النصب المتصل.

(٣) مثَّل لهذا القسم– ضمير النصب المتصل– بالياء، في مثالين، وردت في أولهما في محل نصب مفعول به، وفي ثانيهما في محل نصب اسم (إنّ).

(٤) وردت في النسخة (م): (إياي إياهن) من دون واو عطف بينهما.

(٥) هذا هو القسم الرابع (ضمير النصب المنفصل) والذي يشمل (إياي) وما يتصرَّف عنه، وهي أثنا عشر ضميرًا، وهي: إياي، وإيانا، وإياكَ، وإياكِ، وإياكما، وإياكم، وإياكن، وإياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن. يُنظر: المحرر في النحو: ١/ ٢٢٦–٢٢٧، وشرح ابن عقيل: ١/ ٩٨.

(٦) هذا هو القسم الخامس من الضمائر، وأعني به ضمير الجر، وكما ذكرت آنفًا لا يكون إِلاَّ متَّصلًا.

(٧) ورد في النسخة الأم: (الصفت) بالتاء الطويلة، وهو تحريف.

(٨) وردت في النسخة (م): (ضميري).

(٩) ذكر في هذه الأبيات الثلاثة المواضع التي يتعينَّ فيها أن يكون الضمير منفصلاً، ولا يصح=

٤٣٢. إِيَّـاهُ أَرْجُـو مَا جَنَى إِلاَّ أَنَا إِيَـاكَ وَالـلَّـوْمَ، وَأَنْـتَ ذُوْ خَنَا

٤٣٣. ﴿مَاهُوَبِالْهَزْلِ﴾[١] وَأَنْتِ زَيْنَبُ فَـاضِـحُـهَـا أَنْـتَ إِذَا مَـا تُـذْنِـبُ

٤٣٤. إِنْ مُضْمَرَانِ دُوْنَ رَفْعٍ حَصَلا وَقُـدِّمَ الأَعْـرَفُ فَافْصِل أَوْ صِلا[٢]

٤٣٥. كَأَعْطِنِي إِيَّـاهُ أَعْطِنِيه[٣] وَمُـطْـعَـنِـي إِيَّـاهُ مُـطْـعَـنِـيْـه

٤٣٦. وَدُوْنَهُ افْصِلْهُ[٤] فَقُلْ فِي ذَاكَا أَعْـطَـيْـتُـهُ إِيَّـاهُ أَوْ إِيَّـاكَـا

٤٣٧. فِي كُنْتُهُ يُخْتَارُ الإِنْفِصَالُ لأَصْـلِـهِ وَجَـازَ الاتِّـصَـالُ

٤٣٨. عَسَيْتَ لَوْلاَ أَنْتَ قَدْ تَكَثَّرَا وَجَـاءَ[٥] لَـوْلاَكَ عَسَاكَ أَنْ تَرَى

٤٣٩. نُوْنُ وِقَايَةٍ مَعَ اليَاءِ لَزَم[٦] فِي المَاضِي وَالـلاتِي إِذَا النُّوْنُ عَدِم

٤٤٠. خُيِّرْتَ مَعْهَا وَكَذَا فِي بَابِ إِنْ وَاخْتِيْرَ فِي قَط وَلَـدُنْ وَعَـنْ وَمِـنْ

٤٤١. لَيْتِي أَتَى وَلَيْتَنِي مُخْتَارُ وَفِي لَـعَـلَّ عَـكْـسُـهُ يُخْتَارُ

٤٤٢. يُفْصَلُ بَيْنَ المُبْتَدَأ وَالخَبر لَمْ يُنْسَخَا أَوْ نُسِخَا بِمُضْمَر

=مجيء الضمير المتصل فيها، وسيمثل لها النَّاظم تباعًا في الأبيات القادمة.

(١) سورة الطارق: ١٤.

(٢) وردت في النسخة (م): (وصلا).

(٣) ورد في النسخة (م): (أعطينه) بتقديم الياء على النون، موطن الشاهد ههنا تقديم الياء على الهاء؛ لأن الياء أخص من الهاء، فالياء للمتكلم والهاء للغائب، وتُرتب الضمائر على النحو الآتي، من جهة تعريفها، ضمير المتكلم، وضمير المخاطب، وضمير الغائب.

(٤) وردت في النسخة (م): (افصل).

(٥) وردت في النسخة (م): (وجاز).

(٦) شرع النَّاظم ههنا يتحدث عن نون الوقاية، ومعلوم أنها ليست من الضمائر، وإنما هي نون تلحق بالفعل عند اتصاله بياء المتكلم؛ لتصونه من حركة الكسر المجانسة لياء المتكلم، فالأفعال لا تدخلها حركة الكسر، وتحمل الأحرف المشبهة بالفعل محمل الفعل بسبب شبهها به. يُنظر: المفصل: ١٧٧.

٤٤٣. مُنْفَصِلٍ يُرْفَعُ طِبْقَ الْمُبْتَدَا سُمِّيَ فَصْلًا وَعِمَادًا فَاعْمِدَا[١]
٤٤٤. والشَّرْطُ فِي ذَلِكَ تَعْرِيْفُ الخَبَر أَوْ كَوْنُهُ أَفْعَلَ مِنْ إِذْ يُعْتَبر[٢]
٤٤٥. كَكَانَ قَيْسٌ هُوَ أَسْخَى مِنْ ثُعَل وَلاَ يَرَى الخَلِيْلُ لِلْفَصْلِ المَحَل[٣]
٤٤٦. وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ ذَاكَ مُبْتَدَا مُسْنَدَهُ مَا بَعْدَهُ قَدْ وَرَدَا
٤٤٧. ثُمَّ ضَمِيْرُ الشَّأْنِ يَسْبِقُ الجُمَلْ مُنْفَصِلًا أو غَيْرَهُ حَسْبَ العَمَلْ[٤]
٤٤٨. قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾[٥] وإِنَّهُ مَنْ يَأْتِ فَاعْرِفْ مَا وَرَد
٤٤٩. وَحَذْفُهُ فِي النَّصْبِ بِالضُّعفِ وُسِم[٦] فِي غَيْرِ (أَنْ) مُخَفَّفًا فَهُوَ لَزَم[٧]

(١) لدينا هنا مصطلحان: (العماد)، و(الفصل) وهما اسمان لمسمًّى واحد، بَيد أن أولهما مصطلح كوفي، وثانيهما مصطلح بصري، وكان الكوفيون يذهبون إلى أن للعماد محلًا من الإعراب، وذهب البصريون إلى أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب. يُنظر: شرح الرضي: ٢/ ٤٥٦، ٤٦٢، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٧٥-١٧٧.

(٢) شرع النَّاظم يتحدث عن شروط دخول ضمير الفصل في الجمل، فذكر أن الخبر ينبغي أن يكون معرفًا، أو أن يكون من أفعل التفضيل. وقد جدَّ الرضي الأسترآباذي واجتهد؛ ليبيِّن أوجه الشَّبه بين المحلَّى بأل وأفعل التفضيل. يُنظر: شرح الرضي: ٢/ ٤٥٨.

(٣) قصد المحل من الإعراب.

(٤) بعد أن أكمل حديثه عن ضمير الفصل بدأ يتحدث عن ضرب آخر من الضمائر، وهو ضمير الشأن، ويُسمى أيضًا ضمير القصة، وضمير المجهول، وذكر أن من شروطه أن يُسبق بجملة، ويكون منفصلًا ومتصلًا، وبارزًا، ومستترًا، وفاته أن يذكر أن مما يُشترط فيه أن يكون للمفرد الغائب أو الغائبة. يُنظر: المفصل/ ١٧٨، وشرح الرضي: ٢/ ٤٦٤.

(٥) سورة الإخلاص: ١، وقد ورد ضمير الغائب فيه للمفرد الغائب، ومن أمثلة وروده للمفردة الغائبة قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [سورة الحج: ٤٦].

(٦) في حقيقة الأمر هناك من وسمه بالضعف، وهناك من منعه البتة؛ لعدم وجود ما يدل عليه. يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٤٦٥، وشرح الرضي: ٢/ ٤٦٨.

(٧) قصد أن حذف ضمير الشأن مع (أن) المخففة واجب، وعند تخفيفها الأكثر فيها أن لا تعمل، وإذا عملت تعمل في ضمير الشأن مقدر، ومن أمثلة حذفه مع (أن) قوله تعالى:=

اسم الإشارة[١]

٤٥٠. هُوَ الذِي عُيِّنَ فِي العِبَارَهْ لِمَا إِلَيْهِ تَقَعُ الإِشَارَهْ

٤٥١. فـ(ذَا) إِشَارَةٌ إِلَى الْمُذَكَّرِ وَ(ذَان، ذَيْن)[٢] فِي مُثَنَّاه اذْكُرِ

٤٥٢. تَأْتِي(ذِه،وذِي،وذَهِي)[٣]إِذْأَنَّثَا وَ(تَانِ، تَينِ)[٤] لِلْمُثَنَّى أَحْدَثَا

٤٥٣. جَمْعُهُمَا (أُوْلا) بِقَصْرٍ أَوْ بِمَدٍّ[٥] وَحَرْفُ تَنْبِيْهٍ أَمَامَهَا اطَّرَد

٤٥٤. وأَحْرُفُ الخِطَابِ بَعْدَها نَرِدْ فَخَمْسَةٌ فِي خَمْسَةٍ إِذْ تَطَّرِدْ

٤٥٥. (ذَا) لِلقَرِيْبِ (ذَاكَ) لِلوَسِيْط (ذَلِكَ) لِلبَعِيْدِ بِالتَّقْسِيْط[٦]

٤٥٦. (ذَانِكَ)أَوْ(تَانكَ)مِثْلُ(ذَالِكا) إذ شَدَّدا كـ(تِلْكَ) مَعَ (أولالكا)

٤٥٧. أمّا (هُنَا) وَ(ثُمَّ) مثل (هَنَّا) فَلِلْمَكَانِ فَاحْتَفِظْ بِـ(هَنَّا)[٧]

=﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [سورة الشعراء: ١٩٧].

(١) هذا هو النوع الثاني من أنواع الأسماء المبنية، ذكره بعد المضمر.

(٢) (ذان) في حالة الرفع، و(ذَين) في حالَتَي النصب والجَّر.

(٣) ثمَّة أسماء إشارة أخر لم يذكرها ابن الحاجب، وتبعه النَّاظم، من أهمها: (تي، وتا، وتِهْ، وذات). يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ١٣١.

(٤) (تان) في حالة الرفع، و(تَين) في حالَتَي النصب والجَّر.

(٥) (أولا) في حالة القصر، و(أولاء) في حالة المد.

(٦) ذهب عدد من النحاة الأوائل إلى وجود مرتبتين للمشار إليه: قريب وبعيد، وعدُّوا عدم وجود كاف الخطاب ولام البعد دليلا على قرب المشار إليه، ووجود الكاف دليلا على بعده. يُنظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٧٨، والمقتضب: ٤/ ٢٧٧-٢٧٨، والأصول في النحو: ٢/ ١٢٧-١٢٨، وذهب غيرهم إلى وجود ثلاث مراتب: القريب، والمتوسط، والبعيد، وعدُّوا عدم وجود كاف الخطاب ولام البعد دليلًا على قرب المشار إليه، ووجود الكاف وحدها دليلًا على توسطه في البعد، ووجود اللام والكاف معا دليلا على بعده. يُنظر: المفصل: ١٨٣، وشرح المفصل: ٣/ ١٣٥، شرح ابن عقيل: ١/ ١٣٥.

(٧) طلب من القارئ أن لا ينسى من أسماء الإشارة (هَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون، ويبدو أن تركيزه على اسم الإشارة هذا دون سواه مرده إلى قلة شيوعه وعدم شهرته وذيوعه.

الموصول

٤٥٨. مَوْصُولُ الأَسْمَاءِ الَّذِي قَدْ وُصِلا ... بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ لِيَكْمُلاَ[١]

٤٥٩. والصِّلَةُ الجُمْلَةُ مِنْ قِسْمِ الخَبَر[٢] ... والعَائِدُ الضَّمِيْرُ كَالَّذِي اسْتَقَر[٣]

٤٦٠. وَ(اللاَّمُ)[٤] بِالفَاعِلِ وَالمَفْعُوْلِ ... يُوْصَلُ كَالوَاصِلِ والمَوْصُولِ

٤٦١. وَهِيَ: الَّذِي اللَّذَانِ وَاللَّذَيْنِ ... كَذَا: الَّتِي اللَّتَانِ وَاللَّتَيْنِ[٥]

٤٦٢. ثُمَّ الَّذَيْنَ كَالأُولَى فَاللاَّتِي ... جَمْعُ الَّتِي كَاللاَّءِ[٦] وَاللَّوَاتِي

٤٦٣. (من)(ما)و(أي)(أيه)كـ(اللامِ)[٧] ... و(ذو)[٨] و(ذا) مِنْ بَعْدِمَا اسْتِفْهَامِ

---

(١) عرَّف ابن الحاجب الموصول بقوله: ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد، وصلته جملة خبرية، والعائد ضمير له. يُنظر: الكافية: ٣٤. أما النَّاظم فأشار إلى أن الموصول لا يكمل معناه ما لم يقترن بصلته والعائد.

(٢) أراد أن جملة صلة الموصول يُشترط فيها أن تكون جملة خبرية.

(٣) هو ضمير يقع في جملة صلة الموصول يعود على الاسم الموصول، وقال الرضي الأستراباذي: «لا بُدَّ في الصلة من ضمير عائد، وذلك لما قلنا: أن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول؛ لأنه إمّا محكوم عليه هو أو سببه، أو محكوم به هو أو سببه، فلا بُدَّ من ذكر نائب الموصول في الصلة؛ ليتعلَّق الحكم بالموصول بسبب تعلُّقه بنائبه، وذلك النائب هو الضمير العائد إليه، ولو لم يُذكر الموصول في الصلة؛ لبقي الحكم أجنبيًا؛ لأن الجمل مستقلة بأنفسها لولا الرابط الذي فيها. وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة، نحو: ما جاءني زيد الذي ضرب زيد». شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١١.

(٤) قصد بها (أل) الموصولة، وهو أراد الاستدراك على كلامه في البيت السابق، إذ قال: والصلة الجملة، ثم استدرك ههنا بذكره أن الصلة قد تكون اسمًا مفردًا (اسم فاعل، أو اسم مفعول).

(٥) شرع في ذكر الأسماء الموصول، وبدأ أولاً بما يخص المذكر: المفرد، فالمثنى، فالجمع، وذكر بعدها ما يخص المؤنث: المفرد، فالمثنى، فالجمع.

(٦) وردت في النسخة (م): (كاللام).

(٧) ذكر هنا الموصولات الحرفية، ووجه شبهها بـ(أل) الموصولة في كونها حروفًا مثلها.

(٨) ذو معطوفة على (من) و(ما) و(أي)، ولكنها أُخِّرَت؛ ليستقيم وزن البيت. وما بعدها كلام مستأنف، وهذا يفسر لنا مراد النَّاظم في صدر البيت.

٤٦٤. وَجَازَ حَذْفُ العَائِدِ المَفْعُوْلِ كَجَاءَ مَنْ رَجَوْتُ لِلْمَأْمُوْلِ[١]

الإِخْبَارُ بِالَّذي

٤٦٥. وَحَيْثُمَا أَخْبَرْتَ بِالَّذِي عَلى قَانُوْنِهِ فَصَدِّرَنْهُ أَوَّلا

٤٦٦. فإِنْ عَنْ التَّاءِ بِقُمْتُ مُعْلِنًا أَخْبَرْتَنَا قُلْتَ: الَّذِي قَامَ أَنَا[٢]

٤٦٧. كَذَاكَ (أل) فِي الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّهْ لِتَبْنِي الوَصْفَ عَلَى الرَّوِيَّهْ

٤٦٨. فَإِنْ تَجِدْ مِنْ ذَاكَ أَمْرًا امْتَنَع تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَقَع[٣]

٤٦٩. فَفِي[٤] ضَمِيرِ الشَّأْنِ وَالمَوْصُوْفِ وَالوَصْفِ لا يُمْكِنُ بِالوُقُوْف

٤٧٠. وَامْتَنَعَ الإِخْبَارُ بِالمَقَالِ فِيْ المَصْدَرِ العَامِلِ مِثْل الحَالِ

٤٧١. وَفِي ضَمِيْرٍ مُسْتَحَقٍّ لِسِوَى مَوْصُوْلِهِ وَاسْمٌ عَلَى ذَاكَ احْتَوَى[٥]

٤٧٢. وَسِتَّةٌ أَقْسَامُ (مَا) فِي اسْمِيَّهْ[٦]: مَوْصُوْلَةٌ مَوْصُوْفَةٌ شَرْطِيَّهْ

٤٧٣. وَصِفَةٌ تَأْتِي وَلِلتَّمَام يُغْنَى بِهَا شَيْءٌ وَالاسْتِفْهَامِ

---

(١) أصل الجملة: جاء من رجوته للمأمول، وجاز حذف الضمير (الهاء)، وهو العائد من جملة صلة الموصول على الاسم الموصول. والضمير هنا في محل نصب مفعول به، كما هو واضح.

(٢) بجعل فاعل قام ضميرًا مستترًا يعود على المتكلم، وجُعل الضمير البارز خبرًا عن الاسم الموصول. وقد مثَّل ابن الحاجب لهذه المسألة بجملة: ضربتُ زيدًا، نقول عند الإخبار عنها بالذي: الذي ضربتُهُ زيدٌ. يُنظر: الكافية: ٣٥.

(٣) أراد في هذين البيتين أن الجملة التي يُراد أن يُخبر عنها بالألف واللام ينبغي أن تكون جملة فعلية؛ ليصح بناء اسمَي الفاعل والمفعول، وهذا ما صرَّح به ابن الحاجب، ولكن النَّاظم أغفله. يُنظر: الكافية: ٣٥.

(٤) وردت في النسخة (م): (فهي).

(٥) وردت في النسخة (م): (استوى).

(٦) قصد النَّاظم تبعًا للمصنِّف أن (ما) الاسمية على ستة أقسام: موصولة، وموصوفة، وشرطية، وصفة، ونكرة تامة بمعنى شيء، واستفهامية.

٤٧٤. وَ(مَنْ)كـ(ما)إِلَّاالتَّمَامَوَالصِّفَهْ[١] مِثْلُ (مَنْ) (أي)[٢] لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ
٤٧٥. يُعْرَب (أي) وحده إلاَّ إِذَا حَـذَفْـتَ صَـدْرَ وَصْـلِـهِ مُـتَّـخِـذَا
٤٧٦. مَاذَاصَنَعْتَ؟(ماالذي)إِنْقَصَدَا[٣] فَـالـرَّفْـعُ فِي جَـوَابِـهِ مُـطَّـرِدَا
٤٧٧. وَإِنْ أُرِيْـدَ: أَيُّ شَيْءٍ تَصْنَعُ أُجِيْـبَ بِالنَّصْبِ كَـخَـيْرًا أَصْـنَـعُ

أَسْمَاءُ الأَفْعَال[٤]

٤٧٨. وَتِلْكَ مَا كَانَ بِمَعْنَى المَاضِي أَوْ أَفْـهَـمُ الأَمْـرَ عَـلَى الـتَّـقَـاضِي[٥]
٤٧٩. تَقُوْلُ:[٦]هَيْهَاتَالنَّوَىأَي:بَعُدَا رُوَيْـدَ ذَا: أَمْهِلْهُ هَـاكَ[٧] الـوَلَـدَا[٨]

(١) ويعني هذا أنها تأتي: موصولة، وموصوفة، وشرطية، واستفهامية.
(٢) (أي) على أربعة أقسام أيضًا، وهي نفسها أقسام (مَن)، أعني أنها تأتي: موصولة، وموصوفة، وشرطية، واستفهامية.
(٣) تأتي (ذا) موصولة بعد (ما) الاستفهامية، وتكون حينئذ بمعنى: ما الذي، ولا يطرد هذا فيها.
(٤) لم يضع له النَّاظم حدًّا، وهو متابع في هذا ابن الحاجب، وقد عرف ابن هشام اسم الفعل بقوله: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالًا، كـ(شتان)، و(صه)، و(أوه). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٤/ ٧٨.
(٥) ذكر الماضي والأمر وترك المضارع متابعًا لابن الحاجب، وعلة ذلك أن الفعل الماضي والفعل الأمر مبنيان، والفعل المضارع معرب، وكأنهم أرادوا أن يقولوا: إن هذه الأسماء بُنيت؛ لأنها أشبهت الفعل المبني، ولو أنهم قالوا: أشبهت المضارع؛ لبطلت حجتهم، وللزم هذه الأسماء الإعراب حملًا على الفعل المعرب.
(٦) طفق يذكر أسماء الأفعال ومعانيها تباعًا.
(٧) هاك بمعنى خذ.
(٨) ذكر النَّاظم تبعًا لابن الحاجب مجموعة من أسماء الأفعال، وترك عددًا منها، ومن أسماء الأفعال التي تركها النَّاظم ما هو بمعنى الفعل الماضي، ومن أهمها: شتان، بمعنى: افترق، ومنها ما هو بمعنى الفعل المضارع، ومن أهمها: أف، بمعنى: أتضجر، وأوه: بمعنى: أتوجع، ومنها ما هو بمعنى فعل الأمر، وهو كثير، ومن أهمها: تيد زيدًا، بمعنى: أمهله، وهو معنى رويدًا، وهلمَّ زيدًا، بمعنى: قربه أو أحضره، أو أقبل، وهات الشيء، بمعنى:=

٤٨٠. وَفِي الثُّلاَثِي أَتَى (فَعَالِ) لِلأَمْرِ مُنْقَاسًا كَمَا: نَزَالِ
٤٨١. يُبْنَى (فَعَالِ) مَصْدَرًا مُعَرَّفًا أَوْ صِفَةً حَمْلًا عَلَيْهِ فَاعْرِفَا
٤٨٢. لِلْعَدْلِ وَالوَزْنِ يُبْنَى عَلَما مُؤَنَّثًا مِثْلُ قُطَامِي فَاعْلَما
٤٨٣. وَيُعْرَبُ الأَخِيرُ فِي تَمِيم غَيْرَ ذَوَاتِ الرَّاءِ بِالتَّعْمِيْم[1]

الأَصْوَات[2]

٤٨٤. أَيْ مَا بِهِ صُوِّتَ لِلْبَهَائِم أَوْ حُكِيَ الصَّوْتُ بِنَهْجٍ قَائِم[3]

=أعطنيه، وحيهل الثريد، بمعنى: إئته، وبله زيدًا، بمعنى: دعه، وعليك زيدًا، بمعنى: ألزمه، وعليَّ زيدًا، بمعنى: أولنيه، وصه، بمعنى: اسكت، ومه: بمعنى اكفف، وأيه، بمعنى: حدِّث، و(هيت، وهل، وهيك، وهيا) بمعنى: أسرع، و(قدك، وقطك) بمعنى: اكتف وانته، وإليك عني، بمعنى: تَنَحَّ، وآمين، بمعنى: استجب. يُنظر: المفصل: ١٩٢-١٩٣. وجدير بالذكر أنَّ هذه الأسماء دلَّت على معنى الأفعال، بَيدَ أنها لا تقبل علامات الفعل؛ لذا لا يمكن عدَّها أفعالًا. يُنظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢١٩.

(١) ذهب النحويون إلى أن أسماء الأفعال بُنيت؛ لأنها أشبهت الحروف العاملة في أنها عاملة في غيرها، غير معمولة لسواها، ويُزاد على هذا جمودها، ولزومها طريقة واحدة، وباجتماع هذه الأسباب تستغني عن الإعراب؛ لأن فائدة الإعراب الدلالة على ما يحدث من المعاني بالعوامل، وما يعتور اللفظة من تغييرات في دلالتها. يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٩٧. وإعراب قسم منها عند قبلية تميم لا يخرج عن الاستعمال اللهجي الضيق.

(٢) قصد بها أسماء الأصوات.

(٣) عرَّف ابن الحاجب أسماء الأصوات بأنها: «كل لفظٍ حُكي به صوت، أو صُوِّتَ به للبهائم»، ومثل للأول منهما بـ(غاق)، وللثاني بـ(نخ). يُنظر: الكافية: ٣٥. وتوجد أسماء أصوات أُخر أعرض النَّاظم عن ذكرها، ومن أمثلة النوع الأول (ما خُوطب به غير العاقل) هلا: لزجر الخيل، وعدَسْ: لزجر البغل، وأو: لمناداة الفرس، ودَوْه: للفصيل. ومن أمثلة ما حُكي به صوت، وقد يكون المحكي صوت حيوان نحو: غاقِ: للغراب، وماء: للظبية، وقد يكون صوت سيف، نحو: قبْ: لوقع السيف، وطَقْ: لوقع الحجر. يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١١٦٨.

وجدير بالذكر وجود نوع ثالث زاده الرضي الأسترآباذي، وهو يشتمل على أصوات=

المُرَكَّبَات

٤٨٥. أَيْ كُلُّ مَا مِنْ كَلِمَتَيْنِ رُكِّبَا مِنْ دُوْنِ نِسْبَةٍ[١] كَمَعِدِ يَكْرُبَا[٢]
٤٨٦. إِنْ ضُمِّنَ الأَخِيرُ حَرْفًا بُنِيَا كَمِثْلِ (حَادِي عَشَر) مَعَ مَا حَذِيَا[٣]
٤٨٧. وَبَابُ إِحْدَى عَشَرَ إِلَّا اثْنَي عَشر فَصَدْرُهُ يُعْرَبُ بِالَّذِي اسْتَقَر
٤٨٨. إِنْ لَمْ يُضَمَّنْ فَالأَخِيرُ يُعْرَب وَالصَّدْرُ يُبْنَى فِي فَصِيْحٍ يُعْجِب[٤]

الكِنَايَات

٤٨٩. (كَمْ) و(كَذَا) فِي عَدَدٍ[٥] وَ(كَيْتَا) كِنَايَةٌ عَنْ قُصَّةٍ كَـ(ذَيْتَا)[٦]
٤٩٠. وَأَفْرَدُوا تَمْيِيزَ كَمْ مُسْتَفْهِما مُنْتَصِبًا كَقَوْلِهِم: كَمْ دِرْهَمَا[٧]
٤٩١. وَالجَرُّ فِي تَمْيِيزِ كَمْ فِي الخَبَر بِالجَمْعِ وَالإِفْرَادِ فَلْيُخْتَر[٨]

=تصدر عن فم الإنسان غير موضوعة وضعًا، بل هي تدل بالطبع والفطرة على معانٍ في نفسه، كأف. يُنظر: شرح الرضي: ٣/ ١١٨.

(١) وردت في النسخة (م): (نصبةٍ).

(٢) قصد النَّاظم عدم وجود علاقة إسناد بين الكلمتين قبل العلمية، كالمضاف والمضاف إليه، والجملة التي يُسمى بها، وكلامه ههنا عن المركبات المبنية، ولا يشمل المركبات المعربة.

(٣) ضُمن حادي عشر حرف عطف (الواو).

(٤) يتَّضح من هذا البيت أن النَّاظم يفضل إعراب ما لم يتضمن معنى حرف، ويجوز البناء، وعدّه فصيحًا أيضًا، وهو في هذا متابع لابن الحاجب. يُنظر: الكافية: ٣٦.

(٥) يُكنى بـ(كم) و(كذا) عن العدد على سبيل الإبهام، تقول: كم مالك ؟ وكم رجل عندك ؟ وله كذا وكذا درهمًا، وهلمّ جرًّا. يُنظر: المفصل: ٢٢٤.

(٦) أراد: (كيت)، و(ذيت)، وهما ممّا يُكنى بهما عن قصة، أو عن الحديث والخبر. يُنظر: المفصل: ٢٢٤.

(٧) أراد أن (كم الاستفهامية) تمييزها مفرد منصوب، نحو: كم رجلاً رأيت؟

(٨) أراد أن (كم الخبرية) تمييزها مجرور، ويجوز فيه الإفراد والجمع، كم رجلٍ رأيت، وكم رجالٍ رأيت، لإرادة معنى الكثرة.

٤٩٢. وَفِيهِمَا يَدْخُلُ (مِنْ) بَيَانًا وَيَلْزَمَانِ الصَّدْرَ حَيْثُ كَانَا
٤٩٣. إِعْرَابُ كُلٍّ مِنْهُمَا مُطَّرِدًا بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍ وَرَدَا
٤٩٤. فَكُلُّ مَا تَلاهُ فِعْلٌ مَا شُغِلْ عَنْهُ فَمَنْصُوبٌ بِنَهْجِ مَا عَمِلْ[١]
٤٩٥. يُجَرُّ مَا يُسْبَقُ بِالْمُضَافِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ كَبِكَمْ تُكَافِي
٤٩٦. غَيْرُهُمَا إِنْ كَانَ ظَرْفًا خَبَرُ أَوْ لا فَمُبْتَدَأٌ كَكَمْ مَا يُدْخَر
٤٩٧. وَهَكَذَا أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطُ فِي تَنَوُّعِ الكَلامِ
٤٩٨. فِي قَوْلِهِ: كَمْ عَمَّةً[٢] قَدْ ذَكَرَا ثَلاثَةً مِنْ أَوْجِهٍ فَلْيَنْظُرُا
٤٩٩. وَحَذْفُهُ يَجُوْزُ حِينَ يُعْلَمُ كَمِثْلِ كَمْ دُرَّكَ أَوْ كَمْ تَنْظِمُ[٣]

الظُّرُوف

٥٠٠. مِنْهَا الَّذِي يُقْطَعُ عَنْ إِضَافَهْ كَـ(قَبْلُ) أَوْ (بَعْدُ) بِلا سَخَافَهْ
٥٠١. وَقَدْ جَرَى مُجْرَاهُ يَا عُمَيْرُ (حَسَب) و (لا غير) و(ليس غير)
٥٠٢. وَ(حَيْثُ) مَبْنِيٌّ يُضَافُ لِلجُمَل فِي غَالِبٍ وَجَرُّهُ الْمُفْرَدِ قَلْ[٤]

(١) أراد أن ما تلا فعل غير مشتغل عنه بضمير يُنصب، ويُعرب بحسب ما يقتضي الفعل.
(٢) هذا جزء من بيت للفرزدق، استشهد ابن الحاجب بصدره، والبيت بتمامه:

كَمْ عَمَّةٍ لك يا جرير وخالةٍ فَدُعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وتحتمل لفظة عمة النصب على الاستفهام، والجر على الخبر، والرفع على معنى: كم مرة حلبت علي عماتُك، وتتبعها في الإعراب لفظة خالة.
(٣) أراد أن ما تلا فعل غير مشتغل عنه بضمير يُنصب، ويُعرب بحسب ما يقتضي الفعل.
(٤) إضافة (حيث) إلى المفرد نادرة، وليست قليلة فحسب، وقد استشهد لها الرضي الأستراباذي بقول الشاعر:

ونطعنهم حيث الحُبى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم

وبقول الشاعر:

أما ترى حيث سُهَيلٍ طالعا=

٥٠٣. (إِذَا) بِمَعْنَى الشَّرْطِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَاخْتِيْرَ فِعْلٌ بَعْدَهُ فَلْيُوْصَلِ[١]

٥٠٤. وَقَدْ يَكُوْنُ لِلْمُفَاجَاةِ[٢] وَذَا يَلْزَمُهُ مُبْتَدَأٌ فَلْيُؤْخَذا

٥٠٥. (إِذْ) لِلزَّمَانِ الْمَاضِي[٣] وَلْيُضَفْ إِلَى فِعْلِيَّةٍ وَاسْمِيَّةٍ فَلْتُقْبَلاَ

٥٠٦. وَلِلْمَكَانِ شَرْطًا أَوْ مُسْتَفْهِمَا (أَيْنَ) و(أَنَّى) نَحُو: أَيْنَ الْمُرْتَمَى؟

٥٠٧. وَلِلزَّمَانِ فِيْهُمَا[٤] أَتَى (مَتَى) نَحُو: مَتَى يَأْتِ؟ أَقَلَّ (مَتَى) أَتَى

٥٠٨. (أَيَّان)[٥] لِلزَّمَانِ فِي اسْتِفْهَامِ وَ(كَيْفَ) لِلْحَالِ (لَدَى) اسْتِعْلاَمِ

٥٠٩. (مُنْذُ) وَ(مُذْ) لأَوَّلِ الزَّمَانِ فِي مَاضٍ فَجِيءْ بِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ

٥١٠. أَوْ لِتَمَامِ الوَقْتِ فِيْمَا حَضَرَا فَلْيُتْبَعَا بِالعَدَدِ الَّذِي يُرَى

٥١١. وإِنْ أَتَى بَعْدَهُمَا مَصْدَرٌ أَوْ فِعْلٌ يُقَدَّرْ زَمَنٌ كَمَا رَأَوا

=وأندر من إضافة (حيث) إلى المفرد ترك إضافتها البتَّة. يُنظر: شرح الرضي: ٣/ ١٨٢-١٨٣.

(١) قال ابن الحاجب: «وقد يحُذف في مثل: كم مالك؟ وكم ضربت؟». الكافية: ٣٦، وحُذف ههنا لدلالة السياق عليه، فالمراد كم درهمًا مالك؟ وكم رجلًا ضربت؟

(٢) وردت في النسخة (م) للمفاجآت.

(٣) وردت في النسخة الأم إذ للزمان الماض من دون ياء، والصواب ما أثبتناه من نسخة م.

(٤) أي في الشرط والاستفهام.

(٥) أراد أن ورود أيَّان أقل وروداً من متى. وذهب الرضي الأستراباذي إلى أن أيان تختص بالأمور العظام من مثل قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا**﴾ [سورة النازعات: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ**﴾ [سورة الذاريات: ١٢]، ولا يُقال: أيَّان نمت؟ يُنظر: شرح الرضي: ٣/ ٢٠٤-٢٠٥. ونحن نؤيد ما ذهب إليه الرضي إذ وردت كلمة أيَّان في القرآن الكريم ست مراة، دخلت في جميعهًا على أمور عِظام، ذكر الرضي موضعين منها، والمواضع الأخر: في قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا**﴾ [سورة الأعراف: ١٨٧]، وقوله تعالى: ﴿**أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاء وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾ [سورة النحل: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ**﴾ [سورة النمل: ٦٥]، وقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ**﴾ [سورة القيامة: ٦].

٥١٢. وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) مُبْتَدَا وَالخَبر يَتْلُوهُ وَالـزَّجَـاجُ عَكْسًا يَـذْكُـر[١]
٥١٣. مِنْهَا(لَدَى)مِثْلُ(لَدُنْ)وَقَدْوَرَدْ (لَدُنِ)وَ(لَدُنَ)مَعْ(لَدُنْ)وَ(لَدْ)وَ(لَدُ)
٥١٤. وَ(قَـطُّ) لِلمَنْفِي فِي المُضي[٢] وَ(عَــوْضُ) لِلْمُسْتَقْبَلِ المَنْفِي
٥١٥. وَكُلُّ ظَرْفٍ جَازَ أَنْ يُبْنَى إِذَا أُضِيْفَ لِلْجُمْلَةِ أَوْ (إِذْ) فَخُذْا[٣]
٥١٦. وَهَكَذَا(غَيْرُ) وَ(مِثْلُ) مَعَ (مَا) وَ(أَنَّ) وَ(أَنْ) بِـالجَـوَازِ اتَّسَـما[٤]

المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ

٥١٧. مَعْرِفَةٌ: لِمَا مُعَيَّنٌ وُضِـعْ[٥] وَغَــــيْرُهُ نَــكِــرَةٌ إِذْ تَـسْـمَـعْ
٥١٨. وَتِلْكَ أَعْـلاَمٌ وَمُضْمَرَات ثُــمَّ إِشَــــارَاتٌ وَمَــوْصُــوْلاَت
٥١٩. مُعَرَّفٌ بِـالـلاَّمِ وَالـنِّـدَا وَمَا أَضـفْـتَـهُ مَـعْـنَى إِلَـيْـهَـا فَـاعْـلَـما[٦]
٥٢٠. وَ(العَلَمُ)المَوْضُوْعُ لِلْمَخْصُوْصِ لاَ يَـشْـمَـلُ غَــيْرَهُ بِـوَضْـعٍ حَـصَـلاَ

(١) أي هو يذهب إلى أن (مذ) و(منذ) خبران مقدمان، وما بعدهما مبتدأ مؤخَّر.
(٢) أراد: للزمن الماضي المنفي.
(٣) أراد أن الظروف التي تُضاف إلى الجمل، و(إذ) يجوز أن تُبنى، ولم يذكر حركة البناء، وهي عندئذ تُبنى على الفتح. يُنظر: شرح الرضي: ٣/ ١٨١-١٨٢.
(٤) أي إن هذه الظروف إذا أُضيفت إلى ما صدره (ما) أو (أنَّ) أو (أنْ) جاز فيها الإعراب والبناء، ومنه قولنا: إنك ذاهب مثل ما قال زيد، فيجوز البناء على الفتح والرفع.
(٥) عرَّف ابن الحاجب المعرفة بقوله: ما وُضِعَ لشيء بعينه. يُنظر: الكافية: ٣٧.
(٦) عدَّد النَّاظم المعارف ههنا، ورتَّبها على النحو الآتي: الأعلام، والضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، والمعرف باللام (أل التعريف)، والمعرف بالنداء، والمضاف إلى أحد ما تقدم ذكره. وهو خالف ابن الحاجب في ترتيبه هذا، إذ ذكرها ابن الحاجب على النحو الآتي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عُرِّف باللام، والمضاف إلى أحدها، وقصد بالمبهمات: أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة معا، ونلحظ أن ابن الحاجب قدم المضمرات على الأعلام في حين قدم قوام الدين الأعلام على المضمرات، وقد ذكر ابن الحاجب المبهمات مجملة في حين ذكرها النَّاظم مفصَّلة، إذ ذكر أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة.

٥٢١. وَأَعْرَفُ المَعَارِفِ (الضَّمِيْرُ) مِنْ مُتَكَلِّمٍ كَمَا يُنِير[١]

أَسْمَاءُ العَدَد

٥٢٢. وَهِيَ الَّتِي تَدُلُّ بِالرَّشَادِ وَضْعًا عَلَى كَمِّيَةِ الآحَادِ
٥٢٣. أُصُوْلُهَا اثْنَا عَشَرْ (وَاحِدْ) إِلى (عَشْرَة) وَ(مِائَةٌ) (أَلْفٌ) تلا[٢]
٥٢٤. تَقُوْلُ فِيْهَا (وَاحِدٌ) وَ(اثْنَانِ) (وَاحِدُة) (ثِنْتَانِ) وَ(اثْنَتَانِ)[٣]
٥٢٥. (ثَلاَثَةٌ) لـ(عَشْرَة) لِلذَّكَرِ وَهِيَ (ثَلاَثٌ) تَنْتَهِي لِلْعَشَرِ[٤]
٥٢٦. (أَحَدَ عَشَر) بعده فـ(اثْنَا عَشَر) فَالصَّدْرُ بِالتَّاءِ وَفَارِغٌ (عَشَر)[٥]
٥٢٧. وَهِيَ (اثْنَتَاعَشْرَةَ) كَـ(إِحْدَى عَشْرَهْ) (ثَلاَثَ عَشْرَةَ) لـ(تِسْعَ عَشْرَهْ)
٥٢٨. بَنُو تَمِيْم يَكْسِرُوْنَ الشِّيْنَا وَفِي الحُجَازِ آثَرُوا التَّسْكِيْنَا[٦]
٥٢٩. فَـ(مِائَةٌ) وَ(المِائَتَانِ) فَاعْرِفَا فـ(الأَلِفُ) وَ(الأَلِفَانِ) ثُمَّ يَعْطِفَا
٥٣٠. قَدْيُسَكَّنُ اليَا[٧] مِنْ (ثَمَانِي عَشَرْهْ) وَفَتْحُهَا أَفْصَحُ بِالْمُقَرَّرَة[٨]

(١) أراد النَّاظم أن أعرف المعارف ضمير المتكلم، ولم يذكر ما يليه، على خلاف ابن الحاجب الذي ذكر أن الذي يليه هو ضمير لمخاطب. يُنظر: الكافية: ٣٧.
(٢) وردت في النسخة (م): (فلا).
(٣) سقط عجز البيت بكامله من النسخة (م).
(٤) أراد النَّاظم أن الأعداد من (ثلاثة) إلى (عشرة) ترد بالتاء مع المذكر، ومن دون تاء مع المؤنث، فهي تخالف المعدود في التذكير والتأنيث.
(٥) كلامه هذا يخص ما كان المعدود فيه مذكرًا، وكلامه في البيت الذي يليه يخص ما كان المعدود فيه مؤنثًا.
(٦) أراد شين عشرة، والكسر لغة بني تميم، والتسكين لغة أهل الحجاز، يُنظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٥٥٧، والأصول في النحو: ٢/ ٤٢٤، واللهجات العربية في التراث: ٢٤٧، ولهجة قبيلة تميم: ١٥٧.
(٧) قصد الياء.
(٨) من عادة العرب أن تبني ما آخره ياء على السكون من الاسمين اللذين جُعلا اسماً واحدًا=

٥٣١. وَشَذَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّوْنِ لأَنَّهُ مُخَالِفُ القَانُونِ
٥٣٢. يُجَرُّ تَمْيِيْزُ ثَلاَثَةٍ إلى عَشْرَةٍ جَمْعًا أَوْ اسْمًا مَثِّلاَ
٥٣٣. إلاَّ إِذَا أَضْفْتَهُنَّ لِلْمِائَهْ إِذْ جَاءَ مُفْرَدًا إِلَى تِسْعَمِائَهْ[1]
٥٣٤. يُنْصَبُ مُفْرَدًا بِإِحْدَى عَشْرَهْ لِلتِسْعِ وَالتِّسْعِيْنَ فَاتْبَعْ أَثَرَهْ
٥٣٥. يُخْفَضُ مُفْرَدًا بِأَلْفٍ وَمِائَهْ وَجَمْعِهِ وَفِيْهِمَا فِي التَّثْنِيَهْ
٥٣٦. إِنْ أَنَّثَ المَعْدُوْدَ دُوْنَ اللَّفْظِ أَوْ انْعَكَسَ الحَالُ بِوَجْهَيْنِ أَتُوا[2]
٥٣٧. وَلَمْ يُمَيَّزْ وَاحِدٌ وَاثْنَانِ إِذْ كَفَتْ الصِّيْغَةُ لِلْبَيَانِ[3]
٥٣٨. يُقَالُ فِي المُفْرَدِ بِالتَّصْيِير: ثَانٍ إِلَى العَاشِرِ فِي التَّذْكِيْرِ

=وذلك بسبب ثقل الياء، وزيادة الثقل عند التركيب، من مثل معديْ كرب، وقاليْ قلا، وأياديْ سبأ، بَيدَ أن (ثماني عشرة) فارقت هذا الاعتياد، وفُتحت ياؤها، وذلك لئلا تختلف عمَّا قبلها وبعدها، أعني سبعَ عشرة، وتسعَ عشرة. يُنظر: علل النحو: ٤٩٤.

(١) إذ كان قياسها أن يُقال فيها: ثلاث مئات أو مئين، وأربع مئات أو مئين، وهلم جرًّا، ولكن هذا القياس لم يُستعمل، وأُفرد لفظ مئة فيها، يقول سيبويه: «وأما ثلثمئة إلى تسعمئة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات، ولكنهم شبهوه بعشرين واحد عشر، حيث جعلوا ما يُبيَّنُ به العدد واحدًا؛ لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد، وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جمع». كتاب سيبويه: ١/ ٢٠٩، فمئة وإن كانت بلفظ الواحد، فالمراد بها الجمع مئات أو مئين.

(٢) قصد النَّاظم تبعًا لابن الحاجب: أن اللفظ المذكر إذا سُمي به المؤنث يجوز فيه مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، فعندما تطلق على امرأة تسمية (شخص)، فعندئذ يصحُّ أن تقول ثلاثة أشخاص، بمراعاة اللفظ المذكر، كما يصح قولك: ثلاث أشخاص، بمراعاة أن المراد منه مؤنث. ويجوز الأمران أيضًا، عندما تطلق لفظ مؤنث على مذكر، كإطلاق لفظ (نفس) على المذكر، فعندئذٍ تجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، فتقول: ثلاثة أنفس، بمراعاة المعنى، وتقول ثلاث أنفس، بمراعاة اللفظ المؤنث. يُنظر: شرح الرضي: ٣/ ٣٠٨.

(٣) علل هذا ابن الحاجب بقوله: «استغناء بلفظ التمييز عنهما». الكافية: ٣٨، أي إن صيغة العدد أغنت عن ذكر التمييز، ويتَّضح المراد من دون ذكره.

٥٣٩. وَبِاعْتِبَارِ الحَالِ أَوَّل إِلى تَاسِع عَشَر دُوْنَ تَاءٍ قَدْ تَلا[1]
٥٤٠. وَتَلْحَقُ المُؤَنَّثَ العَلاَمَهْ فِي كُلِّ جُزْءٍ فَاعْتَبِر تَمَامَه
٥٤١. وَثَالِثُ اثْنَيْنِ لَدَى التَّصْيِيرِ ثَالِثَة الثَّلاَث فِي الأَخِيْرِ
٥٤٢. تَضِيْفُ حَادِي عَشَرٍ فِي الثَّانِي إِلى أَحَدَ عَشَر دُوْنَ تَصْيير خَلا
٥٤٣. وَإِنْ تَشَأْ أَضفْتَ حَادِيًا فَقَط تُعْرِبْهُ إِذْ مُوْجِبُ الفَتْحِ سَقَط

المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّث

٥٤٤. مُؤَنَّثٌ مَا فِيْهِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ مَلْفُوظًا أَوْ مُقَدَّرًا مِثْلُ كَتِفْ[2]
٥٤٥. وَغَيْرُهُ مُذَكَّرٌ وَالأَلِفُ بِالقَصْرِ أَوْ بِالمَدِّ إِذْ يَأْتَلِفُ[3]
٥٤٦. مِنْهُ الحَقِيقِيُّ الَّذِي يُوَازِي فَحْلًا مِنَ الحَيْوَانِ فِي الإِبْرَازِ
٥٤٧. كَامْرَأةٍ قَدْ وُزِيَتْ بِالرَّجُلِ وَنَاقَةٍ قَدْ حُوذِيَتْ[4] بِالجَمَلِ

---

(١) عندما تشتق من العدد اسم على صيغة اسم الفاعل يجري ذلك وفق طريقتين، ننظر في أولاهما إلى حال صاحب ذلك العدد من دون مراعاة حال عدد آخر، كالثالث: للواحد من الثلاثة، والرابع للواحد من الأربعة، وهلمّ جرًّا، وهذا المراد من قول النَّاظم: باعتبار الحال. ونراعي في الطريقة الثانية درجة صاحب العدد مع النظر إلى الدرجة التي تحت درجته، نحو قولك: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وهذا المراد بقول النَّاظم: باعتبار التصيير، أي: بمراعاة التصيير، ويقابله قوله: باعتبار الحال.

(٢) أراد أن المؤنث ما ضم علامة من علامات التأنيث ظاهرة أو مقدرة، ومن أمثلة القسم الأول: فاطمة، وضاربة، وسلمى، وبشرى، ونفساء، وصحراء، ومن أمثلة القسم الثاني: كتف، ونار، وسعاد، وهند.

(٣) كلامه هذا توضيح لعلامات التأنيث المذكورة في البيت السابق، إذ أجمل القول في البيت السابق بأن الألف علامة التأنيث، وفصل القول في هذا البيت، فذكر أن الألف التي هي علامة التأنيث تأتي على قسمين: مقصورة وممدودة، وقد سبق التمثيل لهما في الهامش السابق.

(٤) في النسخة الأم (حوزيت بالزاي)، والصواب ما أثبتناه من النسخة (م).

٥٤٨. خِلاَفُهُ اللَّفْظِيُّ مِثْلُ عَين وَظُلْمَةٍ فَهُوَ عَلَى نَوْعَيْنِ[١]
٥٤٩. وَيُسْنَدُ الفِعْلُ إِلَى المُؤَنَّثِ بِالتَّا كَجَاءَتْ هِنْدُ تَشْكُو مَلْبَثِي
٥٥٠. وَحَيْثُمَا أَسْنَدْتَهُ لِمُظْهَرِ غَيْرِ حَقِيْقِيٍّ أَتَى تَخَيَّرِ
٥٥١. كَذَاكَ حُكْمُ ظَاهِرِ الجَمْعِ عَدَا جَمْعَ مُذَكَّرٍ صَحِيْحًا وَرَدَا[٢]
٥٥٢. ثُمَّ ضَمِيْرِ العَاقِلِيْنَ أَقْبَلُوا وَأَقْبَلَتْ إلاَّ صَحِيْحًا يُعْقَلُ
٥٥٣. وَمُضْمَرُ النِّسَاءِ وَالأَيَّامِ مَضَتْ وَيَمْضِيْنَ عَلَى النِّظَامِ

المُثَنَّى

٥٥٤. يَلْحَقُ آخِرَ المُثَنَّى أَلِفُ فِي الرَّفْعِ أَوْ يَاءٌ بِفَتْحٍ يُوَلَفُ[٣]
٥٥٥. يُقْلَبُ فِي المَقْصُوْرِ وَاوًا لأَلِفْ إِنْ كَانَ عَنْهُ فِي ثُلاَثِيٍّ أَلِفْ[٤]
٥٥٦. وَإِلَّا فَبِالْيَاءِ كَمَيْلَيَان وَالفَتَيَانِ ثُمَّ حُبْلَيَان
٥٥٧. وَهَمْزُ ذِي المَدِّ مَتى تَأَصَّلاَ يَثْبِتُ كَـ(قُرَاءان) قَدْ تَنَصَّلا
٥٥٨. وَإِنْ يَكُنْ عَلاَمَةَ التَّأْنِيْثِ يُقْلَبُ إِلَى الوَاوِ لَدَى التَّحْدِيْث

(١) قصد النَّاظم أن المؤنث المجازي منه ما تلحقه علامة التأنيث، ومنه ما كان خاليًا منها.
(٢) ذهب النَّاظم، متابعًا ابن الحاجب، إلى أن الجمع- عدا جمع المذكر السالم- يُعامل معاملة المؤنث غير حقيقي التأنيث، أي: يجوز فيه دخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل وعدم دخولها. الكافية: ٣٩.
(٣) يلحق الاسم المراد تثنيته ألف ونون في حالة الرفع، وياء مفتوح ما قبلها ونون في حالَتي النصب والجر، ولا يتضح هذا في كلام النَّاظم، وربما عوَّل على شهرة هذه المعلومة وذيوعها فآثر الإيجاز.
(٤) أي تُقلب الألف التي أصلها الواو في آخر الاسم المقصور ، واوًا عند التثنية. وإلاَّ تُقلب ياء كما يتضح في البيت الذي يليه.

٥٥٩. وإلَّا فَبِالوَجْهَيْنِ كَالعَلْيَاءِ إِلْحَاق[١] وَالكِسَاء وَالرِدَاءِ[٢]
٥٦٠. وَنُونُهُ مَكْسُورَةٌ وَلْتَحْذِفا عِنْدَ إِضَافَةٍ لِكَي يُخَفَفَا
٥٦١. وَالتَّاءُ فِي (الخُصْيَين)[٣] وَ(الإِلْيَيْنْ) قَدْ حُذِفَتْ لِوَصْلَةٍ فِي البَيْنِ

الجَمْعُ

٥٦٢. الجَمْعُ مَا دَلَّ عَلَى آحَادِ مَقْصُودَةٍ بِأَحْرُفِ الإِفْرَادِ
٥٦٣. بِنَوْعِ تَغْيِيرٍ، فَنَحْو: تَمْرِ لَيْسَ بِجَمْعٍ فِي أَصَحَّ الأَمْرِ[٤]
٥٦٤. كَذَاكَ رَكْبٌ بَلْ هُوَ اسْمُ جَمْعِ وَنَحْو فُلْك، دَاخِلٌ فِي الجَمْعِ

(١) في النسخة (م): (الحق)، والسياق يؤيد ما أثبتناه، فالألف والهمزة دخلتا على علياء؛ لغرض الإلحاق.

(٢) يقول سيبويه: «اعلم أنّ كلَّ ممدود كان منصرفًا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب، بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك، وذلك نحو قولك: علباءان، فهذا الأجود الأكثر. فإنْ كان الممدود لا ينصرف، وآخره زيادةٌ جاءت علامةً للتأنيث فإنّك إذا ثنيته أبدلت واوًا، كما تفعل ذلك في قولك: حنفاويٌّ... واعلم أنَّ ناسًا كثيرًا من العرب يقولون: علباوان، وحرباوان، شبهوها ونحوهما بحمراء، حيث كانت زنة هذا النحو كزنته، وكان الآخر زائدًا، كما كان آخر حمراء زائدًا، وحيث مُدت كما مُدت حمراء. وقال ناس: كساوان وغطاوان، وفي رداء رداوان، فجعلوا ما كان آخره بدلًا من شيء من نفس الحرف بمنزلة علباء». كتاب سيبويه: ٣/ ٣٩١. وفي هذا توضيحٌ شافٍ لمراد النَّاظم في أبياته هذه.

(٣) وردت في النسخة (م): (الحضيين).

(٤) قيَّد النَّاظم، تبعًا لابن الحاجب، الجمع بما دلَّ على أكثر من واحد بلفظ المفرد مع تغيير يلحقه، وأشار إلى تعدُّد أشكال التغيير الذي يلحق لفظ المفرد؛ ليصير دالًا على الجماعة، ويدخل تحت هذا: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير على اختلاف أوزانه. وبهذا يخرج اسم الجنس الذي يكون التفريق بينه وبين مفرده بالتاء، نحو: تمر وتمرة، وشجر وشجرة، أو بالياء، نحو: روم وروومي، وحبش وحبشي، ويخرج كذلك اسم الجمع، وهو الذي لم يرد على وفق وزن من أوزان الجموع المعروفة، أو الذي لا يكون مفرده من لفظه.

٥٦٥. مُكَسَّرٌ أَوْ سَالِمٌ جَاءَ لِمَا ذَكَّرَ أَوْ أَنَّثَ حِيْنَ قَسَما

٥٦٦. مُذَكَّرٌ مَا لِحَقَتْهُ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ[١] عُقَيْبَ ضَمٍّ أَوْ كَسِرْ بَنُوا[٢]

٥٦٧. وَالياءُ بَعْدَ الكَسْرِ يَحْذِفُونا كَمِثْلِ قَاضُون وَمُقْتَفُونَا[٣]

٥٦٨. وَالفَتْحُ أَبْقُوا بَعْدَ حَذْفِ أَلِفِ كَمُصْطَفَوْنَ عَنْدَ جَمْعِ المُصْطَفَى

٥٦٩. وَشَرْطُهُ اسْمٌ عَلَمٌ مُذَكَّرُ يَعْقِلُ، مِثْلُ: جَعْفَرٌ، إِذْ تَظْفِرُ[٤]

٥٧٠. وَالشَّرْطُ فِي الوَصْفِ مُذَكَّرٌ عَاقِلْ لاَ مِثْلَ سَكْرَانٍ وَاحْوِي بِالمَثَل

٥٧١. وَلاَ فَعِيْلًا أَوْ فَعُوْلًا اسْتَوَى وَلاَ كَعَلاَّمَة إِذا تَاءً حَوَى[٥]

٥٧٢. وَنُوْنُهُ مَفْتُوْحَةٌ تَخْفِيْفَا وَيَحْذِفُوْنَهَا إِذَا أُضِيْفَا

---

(١) وردت في النسخة الأم: (باء) والصواب ما أثبتناه من النسخة (م).

(٢) بعدما عرّف الجمع، وأخرج اسم الجنس الجمعي، واسم الجمع شرع بالحديث عن أول أشكال الجمع، وهو جمع المذكر السالم، وهو ما لحقته واو مضموم ماقبلها في حالة الرفع، وياء مكسور ما قبلها في حالَتي النصب والجر، ويلي الواو والياء نون مفتوحة ما لم تُضف الكلمة. وبهذا يتجلَّى الفرق بين المثنى وجمع المذكر السالم في حالتَي النصب والجر، فالياء في المثنى مسبوقة بفتحة، وبعدها نون مكسورة، والياء في جمع المذكر السالم مسبوقة بكسرة بعدها نون مفتوحة.

(٣) المراد ههنا أن الياء المكسور ما قبلها تُحذف عند الجمع، ومثَّل لها بياء (قاضٍ)، و(مقتفي)، فلم يقل عند الجمع: قاضيون، أو مقتفيون، وإنما حذف هذه الياء.

(٤) ذكر في هذا البيت شروط جمع الاسم جمع مذكر سالمًا، والشروط التي ذكرها: أن يكون اسماً علما لمذكر عاقل، ولم يذكر تبعًا لابن الحاجب ما اشترطوا فيه من كونه خاليًا من التركيب الإسنادي أو المزجي، يُنظر: الكافية:٤٠. وقد ورد شرط خلوه من التركيب المزجي والإسنادي عند عدد من النحاة. يُنظر على سبيل التمثيل: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٧٤، وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٠، والحدود في علم النحو: ٤٥٧.

(٥) التاء في (علامة) تفيد المبالغة، ولا تدل على التأنيث. يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٩٠.

٥٧٣. وَالأَرْضُوْنَ شَذَّ كَالسِّنِيْنَا[١] وَبَابِهِ، وَقَدْ يُحَاذَى حِيْنَا[٢]
٥٧٤. مُؤَنَّثٌ سَالِمُ البِنَاء مَا لِحَقَتْهُ أَلِفٌ وَتَاءُ[٣]
٥٧٥. فَإِنْ يَكُنْ وَصْفًا لَهُ مُذَكَّرُ فَجَمْعُهُ بِالوَاوِ شَرْطٌ يُذْكَرُ
٥٧٦. وَإِنْ يَكُنْ مُذَكَّرٌ مُفْتَقِدا فَلاَ يَكُنْ كَحَائِضٍ مُجَرَّدَا
٥٧٧. وَغَيْرُهُ يُجْمَعُ بِالتَّا مُطْلَقَا عَلَى الَّذِي فِي بَابِهِ قَدْ حُقِّقَا
٥٧٨. وَالجَمْعُ ذُوْ التَّكْسِيْرِ مَا تَغَيَّرَا وَاحِدُهُ[٤] كَ(فِتْيَةٍ) وَ(الشُّعَرَا)[٥]
٥٧٩. (أَفْعَال) أَوْ (أَفْعِلَة) وَ(فِعْلَهْ) وَ(أَفْعُل) لِسَالِمٍ لِلقِلَّهْ[٦]

(١) وردت في النسخة (م): (النسيانا)، وهذا خطأ، والصواب ما اثبتناه.

(٢) لفظة (سنة) وما شابهها، وأقصد كل اسم ثلاثي حُذفت لامه وعُوِّض عنها هاء التأنيث، ولم يُكسَّر، يمكن أن تُعرب بطريقتين: إحداهما: أن تُلحق بجمع المذكر السالم وتُعرب بمثل إعرابه، وليست بجمع مذكر سالم؛ لأنها فاقدة لشروط: التذكير، والعقل، والخلو من تاء التأنيث، والأخرى: أن تُعرب بمثل إعراب لفظة (حين)، أي تُعدُّ الياء والنون جزاءً من الكلمة، وتلازمها الياء رفعًا ونصبًا وجرًّا، ولا تفارقها النون عند الإضافة. يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٦٣-٦٤.

(٣) بدأ في هذا البيت بالحديث عن القسم الثاني من أقسام الجمع، وهو جمع المؤنث السالم، وهو ما جُمع بألف وتاء مزيدتين، وتحدث في الأبيات الثلاثة التي بعد هذا البيت عن شروط هذا الجمع.

(٤) طفق يتحدَّث النَّاظم ههنا عن القسم الثالث من أقسام الجمع، وهو جمع التكسير، وعرَّفه بأنه ما تغير واحده.

(٥) في النسخة الأم الشعراء بالمد، والصواب ما أثبتناه من النسخة (م) ليتحقَّق التشاكل بين صدر البيت وعجزه.

(٦) بدأ حديثه بأوزان القلة؛ لأنها يمكن أن تُحصر، وما عداها من أوزان جموع التكسير فهي أوزان جموع الكثرة، أما الجمع السالم، ففيه خلاف يضيق المقام عن ذكر تفصيلاته وتفريعاته، والراجح عندي أنهما يردان للقلة والكثرة، ولا سيما جمع المؤنث السالم، الذي ورد للقلة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم والشعر العربي، ويؤيد هذا ما ذهب إليه الزجاج، إذ يرى أن الألف والتاء قد تأتي للكثرة، قال الله ﷻ: ﴿**إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ**=

٥٨٠. مَا عَدَا ذَلِكَ جَمْعُ كَثْرَهْ كَكَسِرٍ مُكَسَّرًا فِي كَسْرِهْ

المَصْدَرُ

٥٨١. المَصْدَرُ: اسْمُ الحَدَثِ الجَارِي عَلى فِعْلٍ لَهُ، كَقَوْلِكَ: أَجْذِلْ جَذَلًا

٥٨٢. وَهُوَ عَلَى السَّمَاعِ فِي الثُّلاَثِي مُجَرَّدًا وَغَيْرُهُ قِيَاسِي[1]

٥٨٣. كَقَوْلِنَا: دَحْرَجَهُ: دِحْرَاجًا وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ إِخْرَاجًا

٥٨٤. يَعْمَلُ فِي المَاضِي وَغَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَكُ مَنْصُوْبًا بِفِعْلٍ أُخِذَا[2]

٥٨٥. مَا قَدَّمُوا عَلَيْهِ مَعْمُوْلًا، وَلاَ أُضْمِرَ فِيْهِ فَاعِلٌ بَلْ عُطِّلاَ

٥٨٦. يُضَافُ لِلمَعْمُوْلِ فِي الكَلاَمِ الجَمْعُ[3] وَنَادِرٌ إِعْمَالُهُ بِاللاَّمِ

=**وَالْمُؤْمِنَاتِ**﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال: ﴿**فِي جَنَّاتٍ**﴾ [يونس: ٩]، وقال: ﴿**فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ**﴾ [سبأ: ٣٧]، فالمسلمون ليسوا في جنات قليلة معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٣٧، وقد أشار الرضي الأستراباذي إلى احتمال دلالة جمع المؤنث السالم على الكثرة. يُنظر: شرح الرضي: ٣/ ٣٩٧.

(١) حدَّه ابن جني بقوله: «كل اسم دلّ على حدث وزمان مجهول، وهو وفعله من لفظ واحد». اللمع في العربية: ٤٨. وحدَّه ابن الحاجب بقوله: «اسم الحدث الجاري على الفعل، وهو من الثلاثي سماعا، ومن غيره قياس». الكافية: ٤٠، وحدُّ النَّاظم قريبٌ من حدِّ ابن الحاجب، ويُفهم من حدهما أن مصدر الثلاثي المجرد سماعي لا قياسي، ويُقاس مصدر ما عداه، وهو الفعل الثلاثي المزيد، والفعل غير الثلاثي (الرباعي، والخماسي، والسداسي). للاستزادة يُنظر: شرح الشافية: ١/ ٢٩١-٣٠٨.

(٢) أراد إذا لم يكن منصوبًا بالفعل الذي أُخذ منه، ويقصد به إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا.

(٣) الأكثر في مصادر الأفعال المتعدية أن تُضاف إلى الفاعل وتنصب المفعول، وقيل: الأحسن. يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ١٣٨، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِّ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللهَّ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقوله تعالى: ﴿**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهَّ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللهَّ كَثِيرًا**﴾ [الحج: ٤٠]، ففي النصَّين القرآنيين أُضيف المصدر إلى الفاعل (لفظ الجلالة)، ونَصب المفعول (الناس).

٥٨٧. إِنْ كَانَ مُطْلَقًا فَلِلفِعْلِ العَمَلْ وَجْهَانِ فِيمَا نَابَ عَنْهُ بِالبَدَلْ [١]

اسْمُ الفَاعِلِ

٥٨٨. وَحَدُّهُ: مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عِلَى الحُدُوث فِي الزَّمَن[٢]

٥٨٩. وَهوَ مِنَ المُجَرَّدِ الثُّلاَثِي يُوْزَنُ بِالفَاعِلِ فِي الأَحْدَاثِ

٥٩٠. مِنْ غَيْرِهِ بِصِيْغَةِ المُضَارِعْ بِالمِيْمِ ضَمًّا مَعَ كَسْرِ تَابِعْ[٣]

٥٩١. وَحُكْمُهُ كَالفَعْلِ فِي الإِعْمَالِ بِشَرِطِ مَعْنَى الحَالِ وَاسْتِقْبَالِ

٥٩٢. وَهَكَذَا يُشْتَرَطُ اعْتِمَادُهُ عَلى صَاحِبِهِ أَوْ هَمْزٍ أَوْ مَا فَاقْبِلاَ[٤]

٥٩٣. يُضَافُ مَعْنَى إِنْ يَكُنْ لِلمَاضِي وَلِلْكِسَائِيِّ خِلاَفٌ مَاضِ[٥]

٥٩٤. وَغَيْرَهُ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ قُدِّرَا كَـ: أَنَتَ مُعْطِي الثَّوْبِ أَمْس جَعْفَرَا

(١) أي إذا كان المصدر مفعولاً مطلقًا فلا يعمل فيما بعده، وإنما العمل للفعل الذي نصب المصدر، أما إذا كان المصدر بدلًا من الفعل- إذا لم يجز الجمع بينه وبين الفعل قيل تجوزا: هو بدل من الفعل- ففيه وجهان، فذهب قوم إلى أن العمل للفعل، وذهب آخرون إلى أن العمل للمصدر، وجوز غيرهم الوجهان.

(٢) حدَّه ابن الحاجب بقوله: «ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث». الكافية: ٤٠.

(٣) قصد النَّاظم أن اسم الفاعل يُشتق من الفعل الثلاثي على وزن فاعل، ويُشتق من غير الثلاثي على صيغة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، ويُكسر ما قبل الآخر.

(٤) يُشترط في إعمال اسم الفاعل إذا كان خاليًا من (أل) أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على نفي أو استفهام. وسيأتي قريبًا حكم ما دخلت عليه (أل).

(٥) نُسب إلى الكسائي أنه يجُوِّز إعمال اسم الفاعل الذي يرد في سياق الزمن الماضي، ونُسب إليه الاستشهاد بعدد من النصوص الفصيحة منها قراءة في قوله تعالى: ﴿**فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا**﴾ [سورة الأنعام: ٩٦] إذ قرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو (جاعل الليل حسبانًا) بصيغة اسم الفاعل، وبقول العرب: زيد معطي عمرو أمس درهمًا، وظانٌّ زيد أمس كريمًا. يُنظر: شرح الرضي: ٣/ ٤١٧-٤١٨. وسيتضح في البيت القادم أنَّ النَّاظم يذهب إلى أن الاسم الثاني المنصوب في مثل هذه الأمثلة منصوب بفعلٍ ثانٍ مقدَّر.

٥٩٥. إِنْ دَخَلَ اللاَّمُ اسْتَوَى الجَمِيْعُ كَالْمُبْتَغِي حَاجَتَهُ مُطِيْعُ[١]
٥٩٦. وَمَا أَتَى بِصِيْغَةِ الْمُبَالَغَهْ فَهوَ بِحُكْمِهِ بِدَعْوَى بَالِغَهْ[٢]
٥٩٧. مِنْ ذَلِكَ الضَّرُوْبُ وَالمِضْرَاب والحَذِرُ العَلِيْمُ[٣] والضرَّاب
٥٩٨. كَالْمُفْرَدِ المَجْمُوع وَالْمُثَنَّى فِي الحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُ عَنَّا
٥٩٩. وَجَازَ حَذْفُ النُّوْنِ لِلتَّخْفِيْفِ مَعْ عَمَلِ العَامِلِ وَالتَّعْرِيْف

اسم المفعول

٦٠٠. مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَدْ وَقَعَا عَلَيْهِ حَدَّهُ لِمَنْ تَوَقَّعَا[٤]
٦٠١. يُصَاغُ كَـ(المَفْعُولِ) حِيْنَ يُسْرَدُ مِنْ الثُّلاثِي الَّذِي يُجَرَّدُ[٥]
٦٠٢. مِنْ غَيْرِهِ بِصِيْغَةِ الْمُسْتَقْبَل بِالمِيْمِ ضَمًّا مَعَ فَتْحٍ مُكْمِلْ[٦]
٦٠٣. وَأَمْرُهُ فِي الشَّرْطِ وَالإِعْمَالِ مِثْلُ اسْمِ فَاعِلٍ بِلا إِجْمَال[٧]

---

(١) أي صار يعمل حاله حال ما دل على المضي والاستقبال.

(٢) بدأ النَّاظم يتحدث في هذا البيت عن صيغة المبالغة.

(٣) وردت في النسخة (م): (العلم).

(٤) حَدَّه ابن الحاجب بقوله: «هو ما اشتق من فعل لِمَن وقع عليه». الكافية: ٤١، وفاعل وقع ضمير مستتر يعود على الفعل، فالمقصود لمن وقع الفعلُ عليه. وورد تعريف ابن الحاجب بشحمه ولحمه في متن شذور الذهب: ١/ ٢٧.

(٥) قصد أنه يُصاغ من الثلاثي المجرد على وزن (مَفْعُول).

(٦) قصد أنه يُصاغ من غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما، وفتح ما قبل آخره، فالفتحة والكسرة قبل الآخر تفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول المأخوذين من غير الثلاثي. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ٢١٦-٢١٧، وشرح التصريح على التوضيح : ٢/ ٢٢.

(٧) على الرغم من اتفاق شروط العمل بين اسم الفاعل واسم المفعول بَيدَ أنهما يختلفان في طبيعة العمل، فاسم المفعول عندما يعمل يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، أي: يرفع نائب فاعل. يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٨٦٠، وأوضح=

الصِّفَةُ المُشَبَّهَة

٦٠٤. مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ يَقُوْمُ بِهْ ... عَلَى الثُّبُوتِ حَدُّ وَصْفٍ مُشْتَبِه[١]

٦٠٥. يَعْمَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ فَلْيُطْلَقَا[٢] ... وَالاعْتِمَادُ شَرْطُهُ مُحَقَّقَا

٦٠٦. وَالوَصْفُ إِذْ يُنْظَمُ فِي الكَلاَمِ ... مُجَرَّدٌ عَنْ لاَمٍ أَوْ ذُوْ لاَمِ

٦٠٧. مَعْمُوْلُهُ مُضَافٌ أَوْ مُجَرَّدُ ... أَوْ مَعَ لاَمٍ فَهيَ سِتٌّ تُسْرَد[٣]

٦٠٨. فَارْفَعْ بِهِ المَعْمُوْلَ وَانْصُبْ وَاجْرُرْا ... فَهَذِهِ صَارَتْ ثَمَانِي عَشَرا[٤]

٦٠٩. فَالرَّفْعُ لِلفَاعِلِ بِالتَّجْوِيْزِ ... وَالنَّصْبُ فِي المَنْكُوْرِ بِالتَّمْيِيزِ

٦١٠. فِي غَيْرِهِ مِنْ شَبَهِ المَفْعُوْلِ ... وَالجَرُّ إِذْ يُضَافُ لِلمَعْمُولِ[٥]

=المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ١٩٦، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٢.

(١) عبارة (حدُّ وصفٍ مُشتبه) حقَّها التقديم في أول البيت، ثم يليها التعريف، وقد عرَّف ابن الحاجب الصفة المشبهة بقوله: «ما اشتُقَّ من فعل لازم لِمَن قام به على معنى الثبوت». الكافية: ٤١، وقريب منه حدُّ النَّاظم، بَيدَ أنه لم يشترط في حدِّه أن يكون الفعل لازمًا.

(٢) هذا الإطلاق فيه نظر، فالصفة المشبَّهة قد ترفع فاعلاً، أو بدلاً، وقد تنصب مشبَّهًا بالمفعول به، أو تمييزًا، أو تجرُّ ما بعدها بالإضافة. يُنظر: متن شذور الذهب: ١/ ٢٧.

(٣) تأتي الصفة المشبهة باللام أو مجرَّدة، فهاتان صورتان، ولكل صورة منهما مع معمولها ثلاثة أحوال، فقد يأتي المعمول مضافًا، وقد يأتي مجردًا، وقد يأتي مُحلًّى بالألف واللام، فتجتمع بهذا ستة أشكال: ثلاثة للصفة المشبَّهة المجرَّدة مع معمولها، وثلاثة للصفة المشبَّهة المُحلَّاة مع معمولها.

(٤) الأشكال الستة المذكورة في الهامش السابق تدخل على كل شكل منها ثلاث حالات من الإعراب: (الرفع، والنصب، والجَّر)، وعند ضرب ستة في ثلاثة تنتج لنا ثماني عَشْرَة صورة، وهي المرادة في هذا البيت.

(٥) يرى سيبويه أن إضافة الصفة المشبَّهة إلى ما بعدها أَولى من غيره، فهو يقول: «ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل؛ لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شُبِّهت بالفاعل فيما عملت فيه، وما تعمل فيه معلوم، إنما تعمل فيما كان من سببها مُعرَّفًا بالألف واللام أو نكرة، لا تُجاوِز هذا؛ لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه، والإضافة فيه أحسن وأكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ، كما أنه ليس=

٦١١. فَالحَسَنُ الوَجْهِ ثَلاَثَةٌ تَرَى وَهَـكَـذَا حَـسَـنُ وَجْـهٍ فَـانْـظُـرا
٦١٢. وَجْهَانِ مِنْهَا امْتَنَعَا فَأُهْمِلاَ إِذْ عُـرِفَ الـوَصْـفُ وَمَجْـرُورٌ خَلاَ
٦١٣. وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي الجَوَازِ في حَسَنٌ وَجْـهِـهِ؛ لِوِجْهٍ قَـدْ خَفِي[1]
٦١٤. وَالبَاقِي مِا فِيْهِ ضَمِيْرٌ أَحْسَنُ وَذُو الـضَّـمِـيْرَيْـنِ وَجِـيْـهٌ حَسَنُ
٦١٥. مَا لاَ ضَمِيْرٌ فِيْهِ أَصْلًا يَقْبَحُ كَـالحَسَـنُ الـوُجْـهِ بِـرَفْـعٍ يُـلْـمَـحُ
٦١٦. وَحَيْثُمَا يُـرْفَـعُ فَـلاَ ضَمِيْرَا فَـاجْـعَـلْـهُ كَـالـفِـعْـلِ وَلاَ تُـغَـيِّـرَا
٦١٧. أَوْ لاَ فَفِيْهِ أَضْمِرِ الَّذِي وُصِفْ فَتَنٍّ وَاجْـمَـعْـهُ وَأَنِّـثْ إِذْ تَـصِـفْ[2]
٦١٨. وَصِيْغَةُ الفَاعِلِ وَالمَفْعُوْلِ في غَيْرِ المُعَدَّى نَهْجُ وُصْـفٍ تَقْتَفِي[3]

=مثله في المعنى وفي قوته في الأشياء». كتاب سيبويه: ١/ ١٩٤.

(١) قال ابن الحاجب: وتفصيلها: «حَسَنٌ وَجْهُهُ ثلاثة، وكذلك حَسَنُ الوَجْهِ، حَسَنُ وَجْهٍ، الحَسَنُ وَجْهُهُ، الحَسَنُ الوَجْهِ، الحَسَنُ وَجْهٍ. اثنان منها ممتنعان: الحَسَنُ وَجْهِهِ، الحَسَنُ وَجْهٍ. وَاختُلف في حَسَنٍ وَجْهِهِ». الكافية: ٤٢. وسبب المنع في (الحَسَنُ وَجْهِهِ)، (الحَسَنُ وَجْهٍ) أن الإضافة لم تُفد فيهما تخفيفًا. أما (حَسَنُ وَجْهِهِ)، فقد قال فيها الرضي ما نصَّه: «فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السِّعة، وليس استقباحها لأجل اجتماع الضميرين، فإن ذلك زيادة على القدر المُحتاج إليه، وليست قبيحة كما في: رجل ضاربٌ أباه، بل لكونهم شرعوا في الإضافة؛ لقصد التخفيف، فتقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أعني حذف التنوين ولا يتعرض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة. والذي أجازها بلا قبح، نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة، وهو حذف لتنوين». شرح الرضي: ٣/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٢) عندما ترفع بالصفة المشبهة لا يكون فيها ضمير، فهي تشبه في هذا الفعل الذي لا يستتر فيه الضمير عندما يرفع ظاهرًا، وإنْ لم ترفع يستتر فيها الضمير.

(٣) قصد النَّاظم أن اسمَي الفاعل والمفعول عندما يكونان غير متعديين يُعاملان بمثل معاملة الصفة المشبهة.

اسْمُ التَّفْضِيْلِ

٦١٩. مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ يَفْضُلُ عَـلَى سِـوَاهُ وَالـوِزَانُ أَفْـعَـلُ[١]

٦٢٠. يُبْنَى مِـنَ الْمُـجَـرَّدِ الثُّلاَثِي لِـيَـمْـكُـنَ الـبِـنَـاءُ بِـالأَحْـدَاثِ

٦٢١. وَلَيْسَ مِنْ لَوْنٍ وَلاَ عَيْبٍ ظَهَرْ إِذْ مِنْهُمَا أَفْعَلُ لِلوَصْفِ اسْتَمَرْ[٢]

٦٢٢. فَإِنْ يَرِدْ مِنْ غَـيْرِهِ[٣] تَوَصَّلَا إِلَـيْـهِ بِـالأَشَـدِّ أَوْ مَـا مَـثَّـلاَ

٦٢٣. كَعَامِرٌ أَشَدُّ مِنْ عَمْرٍو عَمَى أَعْـلَى اسْـتِـطَـالَـةً وَأَوْفَى مُـنْـعَـمَا[٤]

٦٢٤. قِـيَـاسُـهُ لِـفَـاعِـلٍ كَـالأَعْـلَـم وَشَـذَّ فِي الْمَـفْـعُـوْلِ مِـثْـلَ الأَلْـوَم

---

(١) حدَّه ابن الحاجب بقوله: «ما اشتُقَّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو أفعل». الكافية:٤٢، ونلحظ في حدِّ النَّاظم أنه قريب من حدِّ ابن الحاجب مع القليل من التغيير التي ربما اقتضتها طبيعة الشعر ونظمه، وربما عنى للنَّاظم ما لم يصرِّح به. واعترض الرضي الأستراباذي على حدِّ ابن الحاجب إذ قال: «والأَولى أن يُقال: هو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي في الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: خير وشر؛ لكونهما في الأصل: أخير، وأشر فخُففا بالحذف؛ لكثرة الاستعمال، وقد يُستعملان على القياس». شرح الرضي: ٣/ ٤٤٧.

(٢) ذكر في هذين البيتين الشروط التي ينبغي توافرها في الفعل الذي يُراد أن يُصاغ أفعل التفضيل منه، فذكر أنه ينبغي أن يكون ثلاثيًا مجرَّدًا لا يدل على عيبٍ أو لون. وهي الشروط التي ذكرها ابن الحاجب نفسها. وبقيت ثمة شروط أخر لم يذكراها منها أن يكون فعلًا تامًا، فلا يُشتق أفعل التفضيل من فعل ناقص، وأن لا يكون منفيًا، وأن يكون متصرِّفًا فأفعل التفضيل لا تُشتق من الفعل الجامد، وأن يكون معناه قابلًا للمفاضل، فلا يُشتق من الفعل (مات) على سبيل التمثيل؛ لعدم وجود موت أشدُّ من موتٍ آخر.

(٣) قصد من غير الفعل المستوفي للشروط المذكورة آنفًا.

(٤) نلحظ أن الأفعال المرادة في هذا البيت غير مستوفية للشروط، وهي الأفعال التي اشتقت منها (عمى، واستطالة، ومنعما)؛ لذا تُوصل للتفضيل باستعمال أفعل التفضيل (أشد، وأعلى، وأوفى) تباعًا. وذكرها النَّاظم على سبيل التمثيل، لا الحصر.

٦٢٥. مُعَرَّفًا بِاللاَّم أَوْ مُضَافًا أَوْ مَعَ (مِنْ) يَأتِي[١] فَلَا يُخَافَا[٢]

٦٢٦. فَلاَ تَقُلْ: زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عُمَرَ وَلاَ أَكْمَلُ مَا لَمْ يَسْتَبِنْ

٦٢٧. وَلِلمُضَافِ حَالَتَانِ الأَوَّلَه أَنْ يُقْصَدَ الفَضْلُ عَلَى المُضَافِ لَه

٦٢٨. فَلَيْكَ مِنْهُم نَحْوَ أَوْفَى النَّاسِ زَيْدٌ وَأَصْفَاهُم أَبُو العَبَّاسِ[٣]

٦٢٩. فَلَمْ يَجُزْ يُوْسُفُ أَزْكَى[٤] إِخْوَتِهِ لِفَضْلِهِ عَنْ مُنْتَمى أُخوتِهِ

٦٣٠. وَإِنْ يَرِدْ بِذَاكَ فَضْلٌ[٥] مُطْلَقُ لَمْ يُشْتَرَطْ تَجَانُسٌ مُحَقَّقُ

٦٣١. فِي الأَوَّلِ الإِفْرَادِ وَالمُطَابَقَهْ وَالْتَزَمُوا فِي الثَّانِ أَنْ يُطَابِقَه[٦]

٦٣٢. مُطَابِقٌ مَا كَانَ بِاللامِ قُرِنْ وَمُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ (أَفْعَلُ مِنْ)[٧]

(١) لاسم التفضيل ثلاث صور، الأولى: أن يتجرَّد من الإضافة، ولا يُحلَّ بـ(أل)، ويلازم في هذه الصورة الإفراد والتذكير، وتصاحبه (مِن). والثانية: أن يُعرف فيها بـ(أل)، ويطابق عندئذٍ ما هو له، والثالثة: أن يُضاف إلى معرفة، وله حالتان: إحداهما: أن يُضاف ويُراد به معنى المجرد. والأخرى: أن يُضاف ويُراد به معنى المعرف بـ(أل). يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٣٦-١١٣٧، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٩٣٣-٩٣٤.

(٢) وردت في النسخة (م): (يخافا).

(٣) في النسخة (م): (أزكى الناس أوس وأذكى الطيب عطر الياس).

(٤) في النسخة (م): (أسخى).

(٥) وردت في النسخة (م): (فصل).

(٦) قصد النَّاظم في هذه الأبيات الخمسة أن للمفضل حالتين: أولهما: أن يكون جزءًا من المفضل عليهم، كقولنا: زيد أحسن الطلاب، فزيد داخل في الطلاب وهو واحد منهم، وثانيتهما: أن يكون خارجا منهم، كقولنا: بكر أحسن أخوته، فبكر ليس من الأخوة، فنحن عندما نعد أخوة بكر لا نذكره معهم، فهو خارج عن المفضل عليهم. ولكل حالة من هاتين الحالتين حكم خاص بها، فما كان المفضل فيه جزءًا من المفضل عليهم جاز فيه الإفراد والمطابقة، وما لم يكن المفضل فيه جزءًا من الفضل عليهم وجبت فيه المطابقة. يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٧) قصد النَّاظم أن الاسم بعد أفعل التفضيل المقترن بحرف الجر من، أعني صيغة أفعل من يلازم الإفراد.

٦٣٣. إِعْـمَالُـهُ فِي مُضْمَرٍ إلاَّ عَلى مَسْأَلَةِ[١] الكُحْلِ[٢] عَلَى مَا فُضِّلا[٣]
٦٣٤. وَهيَ إِذَا الوَصْفُ لِشَيْءٍ نُسِبَا وَكَـانَ فِي المَـعْـنَـى لِأَمْـرٍ سُبِّبَا
٦٣٥. فُضِّلَ بِاعْتِبَارِ سَابِقٍ عَلى نَـفْـسٍ بِـغَـيْـرِهِ وَبِـالـنَّـفْـسِ انْـجَـلى
٦٣٦. كَـمَا رَأَيْـنَـا رَجُـلًا أَحْسَـنَ في عَيْنَيْهِ كُحْلٌ مِنْهُ فِي عَيْنِ الصَّفَى[٤]
٦٣٧. لِأَنَّـهُ صَـارَ بِمَعْنَى حَسُنَا[٥] إِذْ رَجَـعَ الـنَّـفْـسُ إِلَى قَـيْـدٍ هُـنَا
٦٣٨. مَعَ أَنَّهُم لَو رَفَعُوا الوَصْفَ تُصِلْ مَـعْـمُـوْلَـهُ بِـأَجْـنَـبِـيٍّ مُـنْـفَـصِـلْ
٦٣٩. وَجَائِزٌ أَحْسَنُ فِيْهِ الكُحْلُ مِنْ عَـيْنِ الصَّفِيِّ بِاخْتِصَارٍ قَـدْ قُـرِنْ
٦٤٠. فَإِنْ تَقَدَّمْ ذِكْرُ عَيْنٍ قُلْتَ لاَ أَرَى كَـمِـثْـلِ عَـيْنِ زَيْـدٍ أَجْمَـلاَ

الفِعْلُ

٦٤١. الفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى عُنِيَ فِي نَـفْـسِـهِ مُـقْـتَـرِنٍ بِـالـزَّمَـن[٦]
٦٤٢. وَخُصَّ بِالجَزْمِ وَبِالسِّيْنِ وَقَدْ وَتَـاء قَـامَـتْ وَقَـدَمْـتُ إِذْ وَرَد[٧]

(١) في النسخة الأم: رُسمت الهمزة على النبرة (مسئلة).
(٢) مسألة الكحل المراد بها نحو قولنا: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكُحلُ منه في عين زيد، والمراد في البيت أن أفعل التفضيل لا تعمل في الظاهر إلا في نحو هذه المسألة، وسيذكر النَّاظم مثالا لها بعد بيتين. يُنظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ١٠٣، وشرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٢، وهمع الهوامع: ٣/ ٩٢.
(٣) في النسخة (م): (فصلا).
(٤) يُنظر للاستزادة: شرح شذور الذهب: ٥٣٠، وهمع الهوامع: ٣/ ٩٢.
(٥) في النسخة (م): (حمسنا).
(٦) وردت في النسخة (م): (بالزمان).
(٧) لم يخرج النَّاظم في حديثه عماَّ ذكره ابن الحاجب، وإن تغيرت العبارات، واختلف الترتيب، فقد قال ابن الحاجب: «الفعل: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثَّلاثة. ومن خواصه دخول (قد)، والسين، وسوف، والجوازم، ولحوق تاء (فَعَلْتُ)، وتاء التأنيث الساكنة». الكافية: ٤٤. ويقصد بتاء فعلت تاء الفاعل بغضِّ النظر عن حركتها، وفي=

المَاضِي

٦٤٣. المَـاضِي مَـا دَلَّ عَـلَى زَمَـانِ قَـدْ انْـقَـضَى قَـبْـلَ زَمَـانِ الآنِ

٦٤٤. يُبْنَى عَلَى الفَتْحِ إِذَا لَمْ يُتْبَعِ بِـالـوَاوِ أَوْ مُحَـرَّكٍ[1] مُـرْتَـفِـعِ[2]

المُضَارِعُ

٦٤٥. مُـضَـارِعٌ فِعْلٌ[3] يُـزَادُ أَوَّلَـه بِالوَضْعِ حَرْفٌ مِنْ (أَتَيْنَ) سَابِقٌ لَه[4]

=حقيقة الأمر هذه العلامات لا تصلح للأفعال جميعها، فـ(قد) تدخل على الماضي والمضارع، ولا تدخل على الأمر، و(السين) و(سوف) و(بعض الجوازم) تدخل على المضارع حصرًا، وتاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل تختصان بالفعل الماضي. وجدير بالذكر أن الزمخشري ذكر أن من علامات الفعل دخول الضمير المتصل البارز، وذلك في قوله: «الفعل: ما دلَّ على اقتران حدث بزمان. ومن خصائصه صحة دخول قد، وحرفي الاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة نحو قولك: قد فعل يفعل، وسيفعل، وسوف يفعل، ولم يفعل، وفعلت، ويفعلن، وافعلي، وفعلت». المفصل: ٣١٩، وكلامه فيه نظر أيضًا؛ لأنّ الضمائر البارزة المتَّصلة منها ما يدخل على الأسماء والحروف، ومن أمثلة هذا: كتابي، وكتابنا، كتابه، وكتابها، وكتابهما، وكتابهم، وكتابهن، وكتابك، وكتابكما، وكتابكم، وهلم جرًّا.

(١) وردت في النسخة (م): (متحرِّك).

(٢) قال ابن الحاجب: «الماضي: ما دلَّ على زمان قبل زمانك، مبني على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرك والواو». الكافية: ٤٤، ويُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢٥. واستثنى ابن الحاجب ما تُبع بالواو أو ضمير الرفع المتحرك، وهو ما فعله النَّاظم بعده، ويُبنى الماضي مع الواو على الضم، ومع ضمير الرفع المتحرك على السكون. وقد حدَّه شهاب الدين الأندلسي (ت ٨٦٠ هـ) بقوله: «ما وقعَ وانقطع وصلح معهُ أمس». الحدود في علم النحو: ٤٤١.

(٣) سقط كلمة فعل من النسخة (م).

(٤) كان حدُّ ابن الحاجب للفعل المضارع مضطربًا إلى حدٍّ ما، فقد حدَّه بقوله: «المضارع: ما أشبه الاسم بأحد حروف نَأَيْتُ؛ لوقوعه مشتركًا، وتخصيصه بالسين وسوف». الكافية: ٤٤، ونلحظ أن حدَّ النَّاظم أكثر دقَّة، ويتَّصف بكونه جامعًا مانعًا.

٦٤٦. وَأَشْبَهَ اسْمًا إِذْ أَتَى مُشْتَرَكا[١] وَاخْتُصَّ بِالسِّيْنِ وَسَوْفَ مُدْرَكا[٢]
٦٤٧. فَالهَمْزُ لِلوَاحِدِ إِذْ تَكَلَّمَا وَالنُّوْنُ فِيْهِ إِذْ مَعَ الغَيْرِ انْتَمَى
٦٤٨. والتَّاءُ لِلخِطَابِ وَالغَيْبَةِ فِي مُؤَنَّثَيْنِ أَوْ مُؤَنَّثٍ يَفِي
٦٤٩. وَاليَاءُ لِلغَائِبِ غَيْرِ مَا ذُكِرْ مِنْ جَمْعِ أُنْثَى وَثَلاَثٍ تَشْتَهِرْ[٣]
٦٥٠. حُرُوْفُهُ تُضَمُّ فِي الرُّبَاعِي تُفْتَحُ فِي سِوَاهُ بِاخْتِرَاعِي[٤]
٦٥١. يُعْرَبُ وَحْدَهُ إِذَا لَمْ يُوْصَلِ بِنُوْنِ تَأْنِيْثٍ وَتَأْكِيْدٍ يَلِي[٥]
٦٥٢. إِعْرَابُهُ ثَلاَثَةٌ إِذْ يُعْرَبُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ مَعَ جَزْمٍ يُصْحَبُ
٦٥٣. فَضُمَّ وَافْتَحَنْ وَسَكِّنْ يَنْصُرُ نَنْصُرُ أَوْ أَنْصُرُ ثُمَّ تَنْصُرُ[٦]

---

(١) ذهب النُّحاة إلى أن الفعل المضارع معربٌ؛ لأنه أشبه الأسماء، والأسماء حقَّها الإعراب، في وجوه عدَّة، منها: أن الفعل المضارع يرد للحال وللاستقبال، فإذا دخلت عليه السين، على سبيل التمثيل، خلص للاستقبال، كما أنك إذا قلت رجل، صلح لكل رجل، فإذا أدخلت عليه لام التعريف خَلُص لرجل بعينه، ويشترك مع الاسم أيضًا في دخول لام الابتداء عليه، ويقع صفة كما يقع الاسم صفة. يُنظر: شرح اللمع في النحو: ١٥٦.

(٢) حرفَا الاستقبال (السين)، و(سوف) لا يدخلان على غير المضارع من الأفعال؛ لذا عُدَّا من علامات الفعل المضارع.

(٣) خلاصة ما ورد في هذه الأبيات الثلاثة أن الفعل المضارع المبدوء بهمزة (أنيت) فاعله المفرد المتكلم، وفاعل المبدوء بالنون للمتكلمين، اثنان فصعودًا، والتاء للمخاطب المفرد، وللغائبة أو الغائبتين.

(٤) قصد حروف المضارعة الداخلة عليه، فهي تُضم مع الفعل الرباعي، وتُفتح مع الثلاثي.

(٥) اختص الفعل المضارع بالإعراب دون الماضي والأمر، ولا يُبنى إلاَّ إذا دخلت عليه نون التوكيد، بنوعيها الخفيفة والثقيلة، أو نون النسوة، ويُبنى مع نون التؤكيد على الفتح، ومع نون النسوة على السكون. يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٨.

(٦) مراد النَّاظم في هذا البيت أن الفعل المضارع الصحيح المجرَّد من الضمائر ونحوها، يُرفع ويُنصب ويُجزم، بعلامات الإعراب الأصلية (الضمة والفتحة والسكون)، سواء ابتدأ بالهمزة، أو بالنون، أو بالياء، أو بالتاء.

٦٥٤. فِيْ مِثْلِ (يَسْبِي) عِنْدَهُم وَ(يَصْبُو) يُـقَـدَّرُ الـرَّفْـعُ وَيَـبْـدُو الـنَّـصْـبُ
٦٥٥. والرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لِـ(يَخْفَى) قُدِّرَا وَالجَـزْمُ فِي الكُلِّ بِـحَـذْفٍ قُـرِّرَا[١]
٦٥٦. والنُّوْنُ وَالحَذْفُ لِـ (تَرْمِيَانِ، تَـرْمُـوْنَ، تَـرْمِـيْنَ) مَـعَ الـوِزَانِ[٢]
٦٥٧. والـرَّفْـعُ فِي مُـضَـارِعٍ يُجَـرَّدُ كَـيُـسْـعِـدَانِ مَـنْ يَـفِـي وَيَـشْـهَـدُ
٦٥٨. يَنْصُبُهُ(لَنْ)وَ(إِذَنْ)وَ(كَي)وَ(أَنْ) مَلْفُوْظًا أَوْ مُـقَـدَّرًا عَـلَى السُّنَنْ[٣]
٦٥٩. (أَنْ)مَصْدَرِيٌّ نَحْو﴿أَنْتَصُوْمُوا خَـيْرٌ لَـكُـم﴾[٤] كَمِثْلِ: أَنْ تَقُوْمُوا
٦٦٠. وَبَعْدَ عِلْمٍ (أَنْ) هِيَ المُخَفَّفَهْ نَحُو: عَلِمْتُ أَنْ سَتُكْشَفُ الصِّفَهْ[٥]

(١) المراد في البيتين أن الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو بالياء يُرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، وتظهر حركة النصب (الفتحة) على آخره. أَما ما كان مختوما بالألف فتُقدر حركَتَي الرفع والنصب على آخره؛ لتعذر الإتيان بها بعد صوت الألف. وتظهر علامة الجزم على الأقسام الثلاثة- أعني المختوم بالواو، أو بالياء، أو بالألف- إذ يُحذف حرف العلة من آخره، ويدل هذا الحذف على كونه مجزوما، مما جعل الحذف علامةً للجزم، يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٨١-٨٥، وهمع الهوامع: ١/ ٢٠٣.

(٢) ما جاء من الأفعال على صيغة الأفعال الخمسة ترميان، ويرميان، وترمون، ويرمون، وترمين يُرفع، وعلامة رفعه ثبوت النون، ويُنصب ويُجزم، وعلامَتَا نصبه وجزمه حذف النون. ونلحظ في البيت أن النَّاظم استغنى عن صيغة (يرميان) بصيغة (ترميان)، واستغنى عن صيغة (يرمون) بصيغة (ترمون)، وهذا عكس ما فعله ابن الحاجب إذ ذكر الصيغ الآتية (يَضربان، ويضربون، وتضربين). يُنظر: اللمع في العربية: ١٢٥، والخصائص: ٢/ ٣١٨، والكافية: ٤٤.

(٣) بعد أن تحدَّث عن علامات إعراب الفعل المضارع شرع في الحديث عن نواصب الفعل المضارع، وهي: لن، وإذن، وكي، وأن، والأخيرة منها أم الباب، ولكنه أخَّرها ليذكر أنها اختصت بكونها قد تقدر دون سواها من النواصب، وعندما بدأ يشرح هذه الأحرف بدأ بها.

(٤) هذا نص قرآني ورد في سورة البقرة: ١٨٤، وذهب النُّحاة إلى أن المصدر المؤول من أن والفعل في محل رفع مبتدأ، والتقدير الصيام خير لكم. يُنظر: إعراب القرآن: ١٥٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ١٧١.

(٥) أنْ الواقعة بعد أفعال اليقين ليست المصدرية الناصبة للفعل المضارع، وإنما هي مخفَّفة من (أَنَّ)، أي: هي حرف مشبهة بالأفعال، ويُقدَّر بعدها اسمها.

٦٦١. وَجْهَانِ فِي (أَنَّ) بَعْدَ ظَنَّ وَرَدَا كَظَنَّ أَنْ يَصْعَدُ أَوْ أَنْ يَصْعَدَا[١]

٦٦٢. وَ(لَنْ)[٢]أَتَى لِلنَّفِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَمِثْلِ: لَنْ أَبْرَحَ حَتَّى تَنْجَلِي

٦٦٣. ثُمَّ (إِذَنْ) تَنْصُبُ إِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى الَّذِي قَبْلُ عُهِدْ

٦٦٤. وَكَانَ فِعْلٌ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلا مِثْلُ (إِذَنْ) تَدْخُلَ جَنَّةَ العُلاَ[٣]

٦٦٥. وَجْهَانِ بَعْدَ الوَاوِ وَالفَا ثَبَتَا[٤] (وَكَي) لِمَعْنَى سَبَبِيَّةٍ أَتَى

٦٦٦. (حَتَّى) بِمَعْنَى (كَي) مُرَادٌ أَوْ (إِلى) أَنْ) بَعْدَهُ قُدِّرَ فِيمَا اسْتُقْبِلاَ

٦٦٧. كَصَلِّ حَتَّى تَدْخُلَ الْمُرْتَفَقَا وَكُنْتُ قَدْ أَدْلَجْتُ حَتَّى أَلْحَقَا

٦٦٨. أَسِيْرُ حَتَّى تَغْرُبَ البَيْضَاءُ فَإِنْ أَرَدتَ الحَالَ فَابْتِدَاءُ[٥]

(١) قصد أنها تحتمل أن تكون مخفَّفة من (أنَّ)، وتحتمل أن تكون المصدرية الناصبة للفعل المضارع، يدلُّ على هذا رفعه للفعل (يصعد) في المرة الأولى ونصبه إياه في المرة الثانية.

(٢) وردت في النسخة (م): و(ان) وهو تحريف.

(٣) اختلف النُّحاة في عمل (إذن)، فمنهم من يذهب إلى أنها تعمل بنفسها، ومنهم من يقدِّر (أن) بعدها، وينصب بـ(أن) مقدَّرة. وقد عملت لأنها نقلت الفعل إلى الاستقبال والعرض. يُنظر: اللمع في العربية: ١٦٥-١٦٦. وقد ذكر النَّاظم شرطين لعملها، وهما: أن يكون الفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها، وأن يكون الفعل مستقبلًا، وترك شرطًا ثالثًا، وهو أن تكون جوابًا. يُنظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ١٠٥٤.

(٤) أي يجوز في الفعل بعدها النَّصب والرَّفع.

(٥) خصَّ (حتى) بثلاثة أبيات بينَّ فيها أحكام (حتى) بإيجاز، وقد ذهب أكثر النحويين البصريين إلى أن حتى لا تنصب بنفسها، بل بـ(أن) مضمرة بعدها، وذهب الكوفيون إلى أنها تنصب بنفسها؛ لقيامها مقام الناصب. وبيَّن الرضي الأستراباذي بوضوح علَّة رفع الفعل ونصبه بعد حتى، وردها إلى قصد المتكلم لا إلى الصنعة النحوية، إذ ردَّ الرفع والنصب إلى قصد المتكلم ومراده، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى)، سواء أكان في حال الإخبار أم في الزمن المتقدم على سبيل الحكاية وجب رفع الفعل، أما إذا قصد المتكلم أن مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب، وكذلك يجب النصب إن لم يقصد حصوله في أحد الأزمنة ولا عدم حصوله فيها، بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم، سواء أحصل في أحد الأزمنة أم منع=

٦٦٩. فَيُرْفَعُ الفِعْلُ وَمَعْنَاهُ السَّبَبْ كَسَلَّ حَتَّى لاَ[١] يَرَوْنَهُ يُطَبْ

٦٧٠. فَالرَّفْعُ عِنْدَ نَقْصٍ كَانَ يَبْطُلُ فِي كَانَ سَيْرُ العيْسِ حَتَّى أَدْخُلُ[٢]

٦٧١. كَذَاكَ فِي أَسِرْتَ حَتَّى أَدْخُلاَ[٣] لا أَيُّهُم قَدْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلاَ

٦٧٢. وَلاَمُ كَي أَنْ بَعْدَهَا قَدْ قُدِّرَا[٤] فِي قَوْلِهِمْ: دَعَوْتُهُ لِيَحْضُرَا[٥]

٦٧٣. وَبَعْدَ لاَمِ الجَحْدِ (أَنْ) يُقَدَّرُ كَلَمْ يَكُنْ لِيُرْفَعَ المُقَدَّرُ[٦]

٦٧٤. وَعُقْبَ فَاءٍ قَدْ أَفَادَ السَّبَبَا لِوَاحِدٍ مِنْ سِتَّةٍ مُعَقِّبَا[٧]

٦٧٥. (الأَمْرِ) وَ(النَّهْيِ) وَ(الاسْتِفْهَام) (نَفْيٍ) وَ(عَرْضٍ) وَ(تَمَنٍّ) نَام[٨]

=مانع من حصوله. يُنظر: شرح الرضي: ٤/ ٥٣-٥٩، والتوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند السخاوي (ت: ٦٤٣هـ) في كتابه فتح الوصيد في شرح القصيد: ١٣٩-١٤٠.

(١) سقطت (لا) من النسخة (م).

(٢) قصد النَّاظم أن الرفع يبطل بعد (كان) الناقصة.

(٣) في النسخة (م): (يدخلا).

(٤) في النسخة (م): (قدَّما)، والصواب (قدَّرا).

(٥) الفعل (يحضر) منصوب بـ(أنْ) مُضمرة بعد اللام لا باللام نفسها على رأي جمهور النحويين، وسُميَّت لام كي؛ لأنها بمعنى كي، فعندما تقول: دعوته ليحضر، فقولك يقترب معناه كثيرًا من قول من يقول: دعوته كي يحضر، ولا تتطابق دلالة القولين تطابقا تاما، فثمة فروق لطيفة بين دلالة القولين يضيق المقام عن الخوض في تفاصيلها.

(٦) لفظة الجحد ترادف لفظة النفي، ولام الجحود تأتي بعد (كان)- أو ما دلَّ من مضارعها على المضي، بسبب دخول الأدوات عليه، نحو: لم يكن- المنفية؛ لغرض تؤكيد النفي، وتُعد من أدوات نصب المضارع التي لا تنصب بنفسها بل بـ(أن) مقدَّرة بعدها. يُنظر: معاني الحروف: ١٧٩-١٨٠، ورصف المباني: ٣٠٠، والجنى الداني: ١١٦-١١٧.

(٧) في النسخة الأم: (معقما) وهو تحريف وتصحيف.

(٨) اجتمع في البيتين شرطان لنصب الفعل بعد الفاء، أولهما: أن تكون دالة على السببية، أي ما قبلها سبب لما بعدها، وثانيهما: أن تكون مسبوقة بأحد الأمور الستة المذكور في ثاني البيتين، وترك ذكر الترجي، وهذا ما فعله قبله ابن الحاجب في الكافية: ٤٥، وقد استدركه عليه الرضي الأسترآباذي. يُنظر: شرح الرضي: ٣/ ٦٣.

٦٧٦. تَقُوْلُ: زُرْنِي فَـأَزُوْرَ طَائِعَا وَلاَ تَـسُـؤْنِي فَـأَصِـيْرَ ضَـائِعـا
٦٧٧. وَخَلْفَ (وَاوٍ) أَفْهَمَ الجَمِعيَّهْ مِـنْ بَـعْـدِ سِتَّةٍ مَضَتْ مَحْكِيَّهْ[١]
٦٧٨. وَتِلْوَ (أَوْ) مُفْهِمَ (إِلاَّ) أَوْ (إِلَى)[٢] نَـحْـو: لأَطْـلُـبَـنَّ أَوْ تـنـزِّلا
٦٧٩. وَإِثْرَ عَاطِفٍ عَلَى اسْمٍ سَبَقَا كَـسَـرَّنِي رُجُـوْعُـهُ وَيَـلْـحَـقَـا[٣]
٦٨٠. وَجَازَ (أَنْ) مَع (لاَمِ كَي) وَالعَاطِفَهْ[٤] وَلاَزِمٌ فِي (الـلاَّم) مَع لاَ الـرَّادِفَـهْ
٦٨١. وَيُجْـزَمُ الفِعْلُ بِـ(لَمْ) وَ(لَّـمَّـا) (لاَ) النَّهِي (لاَم) الأَمْرِ (إِنْ) وِ(مَهْمَا)[٥]
٦٨٢. (إِذْمَا) وَ(حَيْثُمَا) وَ(أَيْنَ) مَعَ (مَتَى) وَ(مَنْ) وَ(مَا) (أَي) وَ(أَنَّى)[٦] فَاثْبِتَا
٦٨٣. وَشَذَّ جَزْمٌ بِـ(إِذَا) وَ(كَيْفَمَا) وَ(إِنْ) لَـدَى التَّقْدِيْرِ أَيْضًا جَزَمَا
٦٨٤. فَـ(لَمْ) لِقَلْبِ الفِعْلِ مَاضِيًا نُفِي وَمِـثْـلُـهُ (لَـمَّـا) لَـدَى الـتَّـعَـرُّفِ
٦٨٥. خُصَّ بِالاسْتِغْرَاقِ وَالتَّوَقُّعِ وَسَـوْغُ حَـذْفِ الفِعْلِ بِالتَّوَسُّعِ[٧]

(١) قصد الأمور الستة المذكورة مع الفاء في ثاني الشرطين، وقد ذكرها النَّاظم قبل بيتين، فاستغنى عن إعادتها ههنا. وهي تُسمَّى عند البصريين بواو المعية، وعند الكوفيين بواو الصرف، وهي غير واو العطف. يُنظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٨٧-١٨٨.

(٢) ذكر ابن الحاجب أنها بمعنى (إلى أن) أو (إلاَّ أن)، وعبارة ابن الحاجب أكثر دقَّة في تمثيل المعنى المراد إيصاله إلى المتلقي. يُنظر: الكافية: ٤٥. ولعلَّ مرد هذا إلى القيود التي يفرضها النَّظم، ويتحرَّر منها النثر.

(٣) نلحظ في هذا المثال الذي ساقه النَّاظم أن الفعل يلحق معطوف على الاسم (رجوع)، ولا يستقيم هذا عند النُّحاة ما لم تُقدر أن المصدرية، لتقدر مع الفعل بمصدر، ويدخل العطف عندئذ تحت باب عطف المصدر على المصدر.

(٤) قصد (حتى) العاطفة. ومراد شطر البيت أنّ (أنْ) المصدرية تظهر مع لام كي، و(حتى) العاطفة.

(٥) بعد أن أتمَّ النَّاظم حديثه عن نصب الفعل المضارع شرع في هذا البيت بالحديث عن جزمه، وذكر تبعًا لابن الحاجب أدوات الجزم أولا، ثم بين أحكامها تباعًا.

(٦) رسمت في النسخة الأم (أنا) بالألف القائمة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه.

(٧) ذكر النَّاظم أحكام (لَمَّا) بإيجاز، وأول هذه الأحكام أنها مثل (لم) تنفي الماضي، أو لقلب المضارع ماضيًا على حدِّ قول النحويين، وقصد بالاستغراق أنها تستغرق الزمن إلى لحظة=

٦٨٦. وَيُطْلَبُ الفِعْلُ بِـ(لاَم) الأَمْرِ وَتَـرْكُـهُ بِـــ(لاَ)، كَـلا تَـسْـتَـمِـرِ[١]

٦٨٧. يَصْحَبُ لِلتَّسْبِيبِ(إِنْ)وَمَاتَلاَ[٢] فِـعْـلَـيْنِ شَرْطًـا وَجَـــزَاءً جُـعِـلاَ

٦٨٨. فَإِنْ يَكُوْنَا اسْتُقْبِلاَ أَوْ مَا اتَّصَلْ فَـالجَـزْمُ أَوْ ثَـانٍ فَتَخْيِيرٌ حَصَلْ[٣]

٦٨٩. وَحَيْثُمَا كَـانَ الجَـزَاءُ مَاضِيا بِـغَـيْرِ قَـدْ لَمْ يَجُـزِ الـفـا[٤] جَـازِيـا

٦٩٠. خُيِّرْتَ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا بِلاَ أَوْ مُـثْـبَـتًـا أَوْ لا فَـبِـالـفَـاءِ صِلا

٦٩١. وَجَـاءَ عِنْدَ اسْمِيَّةِ الجَـزَاء فِي مَـوْضِـعِ الـفَـاءِ إِذَا الفُجَائِي

٦٩٢. وَقَدَّرُوا (إِنْ) بَعْدَ خَمْسَةٍ تَرَى إِنْ قُـصِـدَ الـسَّـبَـبُ حَـتَّـى يَـظْـهَـرَا

٦٩٣. الأَمْـرُ وَالنَّهِي مَعَ الْمُسْتَفْهِمِ عَـرْضٌ تَـمَـنٍّ نَحْوَ: أَسْلِمْ تَسْلَمِ[٥]

٦٩٤. لاَ تَـكْـفُـرَنَّ تَـدْخُـلِ الجِنَانَا وَلاَ يَجُـــوْزُ تَـدْخُـلِ الـنَّـيْرَانـا[٦]

=التكلم، أي يستغرق نفيها الزمن الماضي والحاضر، وقصد بالتوقع أنها تنفي- غالبًا- الأمر المتوقع، وقصد بالشطر الأخير أنها اختصت بجواز الاستغناء بها عن ذكر المنفي، إن دلَّ عليه دليل، نحو شارفتُ المدينة ولمَّا، أي ولمَّا أدخلها. يُنظر: شرح الرضي: ٤/ ٨٢-٨٣.

(١) أي يُطلب القيام بالفعل باستعمال لام الأمر، نحو: ليذهبْ زيدٌ، ويُطلب ترك القيام بالفعل بـ(لا) النَّاهية، ومثَّل لها النَّاظم بقوله: لا تستمرْ.

(٢) أي (إن) وما تلاها من الأدوات التي ذُكرت في بداية حديث النَّاظم عن جزم الفعل المضارع، ويمكن الرجوع إليها في الصفحة السابقة.

(٣) أي إن كان فعل الشرط والفعل في جواب الشرط مضارعين وجب نصب الفعلين، وإن كان الفعل الأول (الذي اتصل بإنْ) مضارعًا والثاني ماضيًا، فالأول مجزوم، وإن كان الثاني فقط مضارعًا فيجوز الرفع والنصب.

(٤) قصد الفاء وحُذفت الهمزة منها.

(٥) هذا اقتباس من كِتَاب رَسُول الله ﷺ الَّذِي كَانَ قد بعث بِهِ مَعَ دحْيَة إِلَى عَظِيم بصرى، فَدفعهُ إِلَى هِرقل فقرأه: «**بِسم الله الرَّحمن الرَّحِيم من محمد عبد الله ورسوله إِلَى هِرقل عظِيم الرّوم، سَلام على من اتَّبع الْهدى، أما بعد فإِنِّي أَدْعُوك بدعاية الإِسلام أسلم تَسلَم يؤتِكَ اللهُ أجرك مرَّتين...**». الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام: ٣١٦.

(٦) وضّح الرضي الأسترآباذي هذه المسألة توضيحًا شافيًا، إذ قال: «وقوله: (وامتنع: لا=

٦٩٥. إِذْ هُوَ فِي تَقْدِيْرِ إِنْ لاَ تَكْفُر وَقَـدْ أَجَـازَهُ الـكِسَـائِيُّ الـسَّري

الأَمْرُ

٦٩٦. الأَمْرُ مَا الفِعْلُ بِهِ يُطْلَبُ مِنْ مُخَـاطَـبٍ بِـحَـذْفِ تَـاءٍ قَـدْ قُـرِن[1]

٦٩٧. يُبْنَى بِـلاَ لاَم عَـلَى اللُّزُوم آخِـرُهُ بِـصُـوْرَةِ المَـجْـزُوْم[2]

٦٩٨. فَـإِنْ يَكُنْ مَا بَعْدَ تَـاءٍ سَكَنا وَلَمْ يَـكُـنْ ذَا أَرْبَـعٍ إِذْ يُـبْتَنَى

٦٩٩. يُبْدَأُ بِهَمْزِ الوَصْلِ مَضْمُوْمًا لِمَا[3] يُـضَـمُّ ثَـانِـيْـهِ كَـقَـوْلِـكَ: اضْـمُـما

٧٠٠. وَإِنْ أَتَـى مُنْفَتِحًا أَوْ كُسِرَا فَالهَمْزُ بِـالـكَـسْرَةِ كَافْتَحْ وَاكْـسِرَا

٧٠١. وَإِنْ يَكُنْ ذَا أَرْبَـعٍ فَلْتُفْتَحَا هَمْـزَتُـهُ مَـقْـطُـوْعَـةٌ كَـأَصْـلِـحَـا

٧٠٢. فَـإِنَّـهُ يُـؤْخَـذُ مِـنْ تُؤَصْلِحُ فِي أَصْـلِـهِ وَهْمْـزُهُ مُـنْـفَـتِـح

=تكفر تدخل النار خلافًا للكسائي، يعني أن الكسائي يجوّز عند قيام قرينة أن يُضمر المثبت بعد المنفي، وعلى العكس فيجوز: لا تكفر تدخل النار، أي: إنْ تكفر تدخل النار، كما يجوز: لا تكفر تدخل الجنة، ويجوز أيضًا: اسلم تدخل النار بمعنى إنْ لا تسلم تدخل النار. وقال غيره: بل يجب أن يكون المقدر مثل المظهر نفيًا وإثباتًا، وأما قولهم في العرض: ألا تنزل تُصب خيرًا، أي: إنْ تنزل؛ فلأن كلمة العرض: همزة الإنكار دخلت على حرف النفي، فتفيد الإثبات، وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل». شرح الرضي: ٤/ ١٢١.

(١) حدَّ ابن الحاجب الفعل الأمر بقوله: «صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة، وحكم آخره حكم المجزوم». الكافية: ٤٦، وزاد عليه النَّاظم، إذ ذكر عبارة «بحذف تاءٍ قد قُرن» احترازًا من صيغة لِتَفعلْ، نحو لتذهبْ، ولتجلسْ، فهي تفيد طلب القيام بالفعل بصيغة مغايرة لصيغة فعل الأمر.

(٢) أي يُبنى على السكون، وهي صورة المجزوم، ولا تدخل عليه لام أمر أو سواها من الجوازم؛ ليحترز من مثل: ليفرحْ، وليكتبْ، ونحوها.

(٣) سقطت (لما) من النسخة (م).

فعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه

٧٠٣. يُضَمُّ فِي المَبْنِيِّ لِلمَفْعُوْلِ أَوَّلُـــهُ وَلْـيُـدْعَ بِـالمَـجْـهُـولِ[١]

٧٠٤. يُكْسَرُ مَا قَبْلَ أَخِيْرِ المَاضِي يُـفْـتَـحُ فِي الآتِي بِـالافْـتِرَاضِ[٢]

٧٠٥. وَالثَّان[٣] مِنْ ذِي التَّاءِ فِي المَاضِي يُضَم كَـثَـالِـثِ الَّـذِي بِهَـمْـزٍ يُـلْـتَـزَم

٧٠٦. فِي الأَجْوَفِ الأَفْصَحُ[٤] قِيْلَ: كِيْلا وَجَـاءَ إِشْـمَامُ وَوَاوٌ قِـيْـلا[٥]

٧٠٧. وَ(اخْتِيْرَ) وَ(انْقِيْدَ) كَذَا مُسَلَّما[٦] دُوْنَ (اسْتُخِيْرَ) أَوْ (أُقِيْمَ) فَاعْلَما[٧]

---

(١) بينَّ النَّاظم أن له اسماً آخر، إذ يُسمَّى أيضًا (المبني للمجهول)، وذلك لأن هذه التسمية أكثر شهرة وشيوعًا، وبذلك تجتمع ههنا التَّسميات الآتية: (ما لم يُسمَّ فاعله)، و(المبني للمفعول)، و(المبني للمجهول)، والمسمَّى بها واحد، والمراد به الفعل الذي حُذف فاعله. يُنظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ١٤٣-١٤٤.

(٢) قصد يُفتح ما قبل آخر الفعل المضارع، وهو فعل يُتوقع حدوثه مستقبلاً، فهو مفترض الحدوث مستقبلًا، وهذا ما قصده النَّاظم بقوله: «الآتي بالافتراض».

(٣) في النسخة الأم: (الثان) من دون ياء.

(٤) في النسخة (م): (الأصح).

(٥) قصد أن الفعل الأجوف الماضي يُبنى للمجهول بجعل ألفه ياءً، نحو: كيل، من الفعل كال، على الاستعمال الأفصح، ويجوز فيه الإشمام، وذلك بأن تشم الياء واوا، والإشمام حركة بالفم تشبه حركته عند إخراج صوت الواو، ولكنها لا تُسمع؛ لذا قالوا: يُدركها البصير دون الأعمى، على خلاف الرَّوم الذي يدركه الأعمى والبصير؛ لأنه انتحاء بصوت الياء نحو صوت الواو، فيُسمع للواو فيها أثر. ويجوز أيضًا جعلها واوا، فيُقال: كول، بدلًا من كِيل، وقد بينت آنفا أن الياء أفصح الاستعمالات. يُنظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٦٩، وأسرار العربية: ٢٨٢.

(٦) أي: إن وزني (افتعل) و(انفعل)، المعتلي العين يجوز فيهما الأوجه الثلاثة التي تجوز في نحو كيل، أعني: الياء، والإشمام، والواو.

(٧) لا يجوز في الأفعال التي على وزنيَ (استفعل)، و(أَفْعَلَ) عند البناء للمجهول إلاَّ إخلاص الكسر والياء.

٧٠٨. وَتَقْلِبُ العَيْنَ مِنَ الأَجْوَفِ في مُضَارِعٍ تُعِلُّهُ لِلأَلِفْ[١]

الفِعْلُ المُتَعَدِّي واللَّازم[٢]

٧٠٩. المُتَعَدِي كُلُّ مَا تَوَقَّفَا فَهْمًا عَلَى المَفْعُولِ، كَاتْلُ المُصْحَفَا[٣]

٧١٠. فَقَدْ يَكُوْنُ وَاحِدًا كَمَا نُظِمْ[٤] وَاثْنَيْنِ نَحْوُ: بَابِ أَعْطَى وَعَلِمْ[٥]

٧١١. وَقَدْ أَتَى ثَلاَثَةً كَأَخْبَرَا عَوْنٌ عَلِيًّا جَعْفَرًا مُظَفَّرَا

٧١٢. أَعْلَمَهُ أَرَاهُ ثُمَّ أَنْبَأَهْ حَدَّثَهُ خَبَّرَهُ فَنَبَّأَهْ

٧١٣. أَوَّلُهَا كَمَا لأَعْطَى قَدْ عُلِمْ وَالآخِرَانِ مِثْلُ مَفْعُولَيْ عَلِمْ[٦]

٧١٤. غَيْرُ المُعَدَّى لازِمٌ نَحْوُ: ذَهَبْ وَقَدْ يُعَدَّى بِمَزِيْدٍ كَأَذْهَبْ[٧]

---

(١) عند بناء الفعل المضارع المعتل العين للمجهول تُقلب عينه ألفًا.

(٢) زيادة من المحقِّق.

(٣) حدَّ ابن الحاجب الفعل المتعدِّي بقوله: «ما يتوقَّف فهمه على متعلِّق، كـ(ضَرَبَ)، وغير المتعدِّي بخلافه كـ(قعد)». الكافية: ٤٧. ويبدو أن عبارة النَّاظم أكثر دقَّة إذ قيَّد ما يفتقر إليه الفعل بالمفعول دون غيره من المتعلقات الأُخر.

(٤) قصد قوله: اتلُ المصحفَ، في البيت السابق، إذا تعدَّى الفعل فيه إلى مفعول به واحد.

(٥) الأفعال المتعدِّية منها ما يتعدَّى لمفعول واحد، كما بيَّنَ النَّاظم في الشطر الأول من هذا البيت، ومنها ما يتعدَّى لمفعولين، كما بيّن في هذا الشطر، وسيبيِّن في البيت الذي بعده أن منها ما يتعدَّى لثلاثة مفاعيل، وقيَّد ما تعدَّى لمفعولين ببابي (أعطى) و(علم)، متابعًا بهذا ما ذكره ابن الحاجب. يُنظر: الكافية: ٤٧.

(٦) أي: للثاني والثالث من مفاعيل ما تعدَّى لثلاثة مفاعيل حكم الأول والثاني من مفعولي باب (أعطى) و(علم)، وقد وضّح الرضي الأستراباذي هذه المسألة توضيحًا شافيًا، يمكن أن يرجع إليه من أراد الاستزادة. يُنظر: شرح الرضي: ٤/ ١٤٠-١٤٥.

(٧) الهمزة ههنا همزة التعدية دخلت على الفعل (ذهب) وليست همزة المضارعة، ويقول الزَّمخشري: «وللتعدية أسباب ثلاثة: وهي الهمزة، وتثقيل الحشو، وحرف الجر. تتصل ثلاثتها بغير المتعدِّي، فتصيّره متعدِّيًا، وبالمتعدِّي إلى مفعول واحد، فتصيّره ذا مفعولين، نحو قولك: أذهبته، وفرّحته، وخرجت به، وأحفرته بئرًا، وعلّمته القرآن، وغصبت عليه=

أَفْعَالُ القُلُوب

٧١٥. (خِلْتُ)(ظَنَنْتُ)إِذْ(حَسِبْتُمْ)[١](زَعَمَا) (رَأَيْتُهُ) (وَجَدْتُهُ) قَدْ (عَلِمَا)[٢]

٧١٦. نَاسِخَةٌ لِلمُبْتَدَأ وَالخَبَرِ[٣] بِنَصْبِ كُلٍّ لِبَيَانِ المُخْبَرِ

٧١٧. وَلاَ يَجُوْزُ ذِكْرُ وَاحِدٍ هُنَا[٤] وَجَازَ فِي أَعْطَى كأَعْطِ المِحْجَنَا[٥]

٧١٨. يَجُوْزُ أَنْ تُلغَى[٦] إِذَا لَمْ تُبْتَدَا فَيُجْعَلُ الخَبَرَانِ قَوْلًا مُفْرَدَا[٧]

٧١٩. تَعْلِيْقُهَا يَلْزَمُ قَبْلَ اللاَّمِ وَالنَّفِي مُطْلَقًا وَالاسْتِفْهَامِ[٨]

٧٢٠. وَجَائِزٌ عَلِمْتُنِي مُقْتَصِدا وَلَمْ يَجُزْ ضَرَبْتَنِي مُتَّحِدَا

=الضيعة. وتتصل الهمزة بالمتعدِّي إلى اثنين، فتنقله إلى ثلاثة، نحو: أعلمت». المفصل: ٣٤١.

(١) في النسخة الأم: (حبستم)، والسياق يؤيد ما أثبتناه من النسخة (م).

(٢) بدأ النَّاظم بذكر أفعال القلوب من دون أن يقدم لها أو يحدها تبعا للناظم، وجدير بالذكر أنها سُميت أفعال القلوب؛ لأن معانيها قائمة في القلب. يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٣٣٨، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٨.

(٣) سقط صدر البيت كله من النسخة (م).

(٤) قال ابن الحاجب: «ومن خصائصها أنه إذا ذُكر أحدهما ذُكر الآخر، بخلاف باب أعطيت». الكافية: ٤٧.

(٥) في النسخة (م): (المحسنا).

(٦) في النسخة الأم: (تُلقى) وهو وهم.

(٧) الإلغاء يعني ترك العمل لفظًا ومعنىً، ويحدث مع أفعال القلوب عند تأخرها عن مفعوليها أو توسطها بينهما، يقول سيبويه: «فإن ألغيت قلتَ: عبدُ الله أظنُّ ذاهب، وهذا أخال أخوك، وفيهما أرى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وَكلٌّ عربي جيد. كتاب سيبويه: ١/ ١١٩. فلا يُلغى الفعل في نحو قولك: أظنُّ عبدَ الله ذاهبًا، ويجوز إلغاؤه وإعماله في: عبدُ الله أظن ذاهب، ويقوى الإلغاء في قولك: عبدُ الله ذاهَب أظن». يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ١٨١.

(٨) التعليق: ترك العمل لفظًا لا معنى؛ لوجود مانع، «وذلك عند حروف الابتداء، والاستفهام، والنفي، كقولك: ظننتُ لزيدٌ منطلق، وعلمتُ أزيد عندك أم عمرو؟ وأيهم في الدار؟ وعلمت ما زيدٌ بمنطلقٍ، ولا يكون التعليق في غيرها». المفصل: ٣٥٣.

٧٢١. لِبَعْضِهَا مَعْنَى بِهِ يُعَدَّى لِوَاحِدٍ لا اثْنَيْنِ فَلْيُعَدَّا
٧٢٢. (رَأَيْتُهُ): (أَبْصَرْتُهُ)، (عَلِمْتُهُ): (عَرَفْتُهُ)، (ظَنَنْتُهُ): (اتَّهَمْتُهُ)[١]

الأَفْعَالُ النَّاقِصَة

٧٢٣. هِيَ الَّتِي تُقَرِّرُ المَرْفُوْعَا وَضْعًا عَلَى وَصْفٍ يُرَى مَسْمُوْعًا[٢]
٧٢٤. وَتِلْكَ (كَانَ) ثُمَّ (صَارَ) (أَصْبَحَا) (أَمْسَى) وَ(أَضْحَى) (ظَلَّ) (بَاتَ) مُوْضَحَا
٧٢٥. (آضَ) وَ(عَادَ) مَعَ (غَدَا) وَ(رَاحَا) (مَا زَالَ) (مَا انْفَكَّ) فَـ(لا بَرِاحِا)
٧٢٦. (مَا فَتِئَ) الأَمْرُ كَذَا وَ(مَا بَرِحْ) (مَا دَامَ) (لَيْسَ) وَالجَمِيْعُ يَتَّضِحْ
٧٢٧. وَرُبَّمَا جَاءَ سِوَيْهَا مَوْرَدا كَمِثْلِ: جَاءَ أَوْ أَتَى أَوْ قَعَدَا
٧٢٨. تَنْسَخُ الاسْمِيَّةَ تُعْطِي الخَبَرَا حُكْمَ مَعَانِيْهَا لِكَي تَفَرَّدَا[٣]
٧٢٩. فَتَعْمَلُ الرَّفْعَ وَنَصَبًا دَائِما كَمَا تَقُوْلُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِما
٧٣٠. فَكَانَ نَاقِصًا لِكَوْنِ الخَبَرِ دَائِمًا أَوْ مُنْقَطِعًا فِي الأَثَرِ[٤]
٧٣١. وَقَدْ أَتَى أَيْضًا بِمَعْنَى صَارَا[٥] وَاسْتَتَرَ الشَّأْنُ بِهِ اسْتِتَارا

(١) يتعدَّى الفعل (رأى) إلى مفعول به واحد إذا جاء بمعنى (أبصر)، نحو قولك: رأيتُ بكرًا، ولا يتعدَّى في الحالة هذه إلى مفعولين، وكذلك الفعل (علم) إذا جاء بمعنى (عرف)، نحو قولك: علمتُ زيدًا، أي: عرفته، ومثله الفعل (ظنَّ) عندما يرد بمعنى (اتَّهم)، نحو قولك: ظننتُ عمرًا.

(٢) حدَّها ابن الحاجب بقوله: «ما وُضِعَ لتقرير الفاعل على صفة». الكافية: ٤٧.

(٣) وردت في النسخة (م): (تفردا).

(٤) بدأ في هذا البيت حديثه عن معاني الأفعال الناقصة، وابتدأها بالفعل (كان)، وذكر في هذا البيت أنها تأتي ناقصة، وذكر في صدر البيت الذي يليه أنها تأتي أيضًا بمعنى (صار)، وذكر في العجز استعمالًا آخر لها، وهو أن يُضمر فيها الشَّأن ولا يظهر، ولا يكون خبرها إلَّا جملة، ولا يعود من الجملة عائد على الأول؛ لأنه هو هو، ومن هذا قولك: كان زيدٌ قائمٌ، وذكر بعدها أنها تأتي زائدة دخولها كخروجها، نحو قولك: زيدٌ كان قائمٌ، وتأتي أيضًا تامة، بمعنى ثبت. يُنظر: شرح اللمع في النحو/ ٣٩-٤٠، والمفصل: ٣٥١.

(٥) ورد في النسخة (م): (صار) من غير ألف.

٧٣٢. وَزَائِـدًا جَـاءَ كَـمَا كَـانَ أَبَـتْ وَجَـاءَ ذُو الـتَّـمَامِ فِي مَعْنَى ثَبَتْ

٧٣٣. (صَارَ) لِلانْتِقَالِ (أَمْسَى) (أَصْبَحَا) (أَضْحَى) لِمَقْرُونٍ بِوَقْتٍ كَالضُّحَى[١]

٧٣٤. وَقَدْ أَتَتْ كَصَارَ وَهِيَ لا تَتِم وَلِـلـدُّخُـوْلِ فِي الـزَّمَـانِ فَلْتَتِم[٢]

٧٣٥. وَلِاقْتِرَانِ الوَقْتِ (ظَلَّ) (بَاتَا) وَمِـثْـلِ: صَـارَ جَـاءَتَـا إِثْـبَـاتَـا[٣]

٧٣٦. ذَوَاتُ نَفْيٍ تُفْهِمُ الدَّوَامَا وَالـنَّـفْـيُ قَـدْ لازَمَـهَـا لِـزَامَـا[٤]

٧٣٧. (مَا دَامَ) لِلتَّوْقِيْتِ مِنْ ثُمَّ افْتَقَرْ إِلَى كَـلامٍ حُـكْـمُـهُ فِـيْـهِ اسْـتَـقَـرْ[٥]

٧٣٨. وَ(لَيْسَ) مَوْضُوْعٌ لِنَفْيِ الحَال وَقِيْلَ[٦]: بِالإِطْلَاقِ فِي الأَحْـوَال[٧]

(١) (أمسى) لما اقترن حصوله بوقت المساء، و(أصبح) لما اقترن بوقت الصباح، و(أضحى) لما اقترن بوقت الضحى.

(٢) مراد النَّاظم في هذا البيت أن الأفعال المذكورة في البيت السابق (أمسى، وأصبح، وأضحى)، قد تأتي بمعنى (صار)، وقد تأتي تامَّة.

(٣) أراد النَّاظم أن الفعلين (ظل)، و(بات) يأتيان لمعنيين، أولهما: للاقتران بوقت معينَّ، إذا يقترن الفعل (ظل) بوقت النهار، ويقترن الفعل (بات) بوقت الليل، وثانيهما: بمعنى صار.

(٤) ثمَّة أفعال تلازم النفي، وتفهم معنى الاستمرار- أو الدوام على حدِّ قول النَّاظم- تعمل عمل كان، وهي الأفعال (زال، وبرح، وانفكَّ، وفتيء). يُنظر: الكافية: ٤٨.

(٥) قال ابن الحاجب: «ما دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرهالفاعلها، ومن ثم احتاج إلى كلام؛ لأنه ظرف». الكافية: ٤٨، وقال الرضي الأسترآباذي: «أي: لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر، فأنت في قولك: اجلس ما دام زيد قائمًا أبوه، مؤقت لجلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام أبي زيد، وكذا إن كان فاعل الخبر ضمير اسم دام، نحو: اجلس ما دام عمرو قائمًا... ومن أجل كونه توقيتًا لشيء؛ يكون ظرفا لذلك الشيء، والظرف فضلة فلا بُدَّ من تقدم جملة، اسمية كانت أو فعلية، لفظًا أو تقديرًا، كغيره من الفضلات، وما التي في أول ما دام مصدرية، والمضاف الذي هو الزمان محذوف، أي: مدة دوام قيام زيد». شرح الرضي: ٤/ ١٩٨.

(٦) سقطت الواو من (وقيل) في النسخة (م).

(٧) اختلف النُّحاة في حكم النفي بـ(ليس)، فذهب سيبويه وتابعه ابن السراج إلى أنها تنفي في الأوقات المختلفة، فتأتي تارة لنفي الماضي، ومنه: ليس خلق الله مثله، وتأتي تارةً لنفي=

٧٣٩. وَجَـازَ أَنْ تُـقَـدِّمَ الأَخْـبَـارَا فِـيْـهَـا عَـلَى أَسْـمَائِـهـا اخْـتِـيَـارَا
٧٤٠. وَسَبْقَ الأَخْبَارِ عَلَى الأَفْعَال ثَـلاَثَـةُ الأَقْـسِـامِ فِي المَـقَـال[١]
٧٤١. فَجَازَ مِنْ كَانَ إِلَى رَاحَ[٢]، وَمَا يَجُـوْزُ فِـيْـمَا جَـاءَ مَسْبُـوقًا بِـمَا[٣]
٧٤٢. وَاخْتَلَفُوا فِي(لَيْسَ)[٤] وَالخِلاَفُ فِي ذَوَاتِ نَفْيٍ لابْـنِ كَيْسَانِ قُفِي[٥]

أَفْعَالُ المُقَارَبَة

٧٤٣. وَهِيَ الَّتِي لِقُرْبِ مَدْلُوْلِ الخَبَرْ رَجَاءً أَوْ حُصُوْلًا أَوْ أَخْذًا حَضَرْ[٦]
٧٤٤. أَوَّلُهَـا: عَسَى وَمَـا تَـصَرَّفَـا نَـحْـو: عَسَى الـوارِدُ أَنْ يَنْصَرِفَا

=المستقبل، نحو قوله تعالى: ﴿**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾ [سورة هود: ٨] في المستقبل. وذهب جمهور النُّحاة إلى أنها لنفي الحال. يُنظر: شرح الرضي: ٤/ ١٩٨.

(١) تُقسم هذه الأفعال من جهة تقدم الخبر على الأفعال الناقصة على ثلاثة أقسام، وهي الأقسام المذكورة في الأبيات الآتية.

(٢) هذا هو القسم الأول، وجاز فيه تقديم الخبر على الفعل، والأفعال المقصودة هي: (كَانَ، وصَارَ، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وَأَضْحَى، وظَلَّ، وبَاتَ، وآضَ، وَعَادَ، وغَدَا، وَرَاحَ).

(٣) هذا هو القسم الثاني، ولا يجوز فيه تقديم الخبر على الفعل، ويضم الأفعال المسبوقة بـ(ما)، وهي: (مَا زَالَ)، و(مَا أَنْفَكَ)، و(مَا فَتِئَ)، و(مَا بَرح)، و(مَا دَامَ).

(٤) هذا هو القسم الثالث، وقد اختلف فيه النحويون، إذ ذهب قوم إلى جواز تقدم الخبر عليها، ومنعه قوم، ويضم هذا القسم الفعل (ليس) فقط.

(٥) ذهب الكوفيون، عدا الفرَّاء، إلى جواز تقديم خبر (ما زال، وما فتئ، وما برح، وما أنفك)، ووافقهم ابن كيسان، وقد ذكر النَّاظم ابن كيسان فقط، ولم يذكر الكوفيين، ونبَّه الرضي الأسترآباذي على هذا. يُنظر: شرح الرضي: ٤/ ٢٠٠.

(٦) قال عنها ابن الحاجب: «ما وُضِعَ لِدُنُوِّ الخبر، رجاء، أو حُصولاً، أو أخذًا فيه». الكافية: ٤٨، وهي معروفة تحت عنوانات: الرجاء، والمقاربة، والشروع، وترتيبها بهذه الصورة يراعي زمن الفعل، وسُميَّت بأفعال المقاربة تجوزًا، من باب تسمية الكل باسم الجزء. يُنظر: شرح الأزهرية: ٤٥. وقد تحدث ابن الحاجب في الأبيات التي ترد بعد هذا البيت عن كل قسم من هذه الأقسام.

٧٤٥. كَذَا: عَسَى أَنْ يَظْهَرَ الَّذِي خَفِي وَحَــذْفُ أَنْ فِيْـهِ قَـلِـيْـلٌ فَـاعْـرِف

٧٤٦. والثَّانِ كَادَ نَحْوُ: كِدْتُ تَجِي[1] وَقَـلَّ (أَنْ) فِيْـهِ، كَـكِـدْتُ أَنْ تَجِي

٧٤٧. إِنْ دَخَلَ النَّفِي عَلَى كَادَ أَتَى كَـسَـائِـرِ الأَفْـعَـالِ قَــوْلًا أَثْـبَـتَـا

٧٤٨. وَقِـيْـلَ لِلإِثْبَاتِ بِـالإِطْـلَاقِ وَقِـيْـلَ فِي المَـاضِي بِـلا اسْـتِـغْـرَاقِ

٧٤٩. إِذْ جَاءَ مَا كَادُوا لِذَبْحٍ وَقَعَا وَلَمْ يَـكَـدْ فِي بَـيْـتِ شِـعْـرٍ سُمِعَا[2]

(١) في النسخة الأم والنسخة (م): (كشدتُ أنتجي)، بـ(أن) ملاصقة للفعل (تجي)، وعجز البيت يؤيِّد حذفها. ويؤيِّد حذفها أيضًا ما قاله ابن الحاجب: «والثاني: كاد، تقول: كاد زيد يجيء، وقد تدخل أن». الكافية: ٤٨.

(٢) قال ابن الحاجب: «إذا دخل النفي على كاد فهو كالأفعال على الأصح، وقيل: يكون للإثبات مطلقًا، وقيل: يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال، تمسُّكًا بقوله تعالى: ﴿**وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ**﴾ [سورة البقرة: ٧١]، وبقول ذي الرمة:

إِذَا غَـيَّرَ الهَـجْـرُ المُـحِـبِّـيْنَ لَمْ يَـكَـدْ رَسِـيـسُ الهَـوَى مِـنْ حُـبِّ مَـيَّـةَ يَـبْـرَحُ»

الكافية: ٤٨.

وقد وضَّح الرضي الأستراباذي هذه المسألة توضيحًا شافيًا لا لبس فيه، إذ قال: «قال بعضهم في كاد: إن نفيه إثبات، وإثباته نفي، بخلاف سائر الأفعال، أما كون إثباته نفيًا، فإن أرادوا به أنك إذا قلت: كاد زيد يقوم، وأثبتَّ الكود [أي: القرب]، فهذا الإثبات نفي، فهذا غلط فاحش، وكيف يكون إثبات الشيء نفيه، بل في كاد زيد يقوم، إثبات القرب من القيام بلا ريب، وإن أرادوا أن إثبات كاد، دال على نفي مضمون خبره، فهو صحيح وحق؛ لأن قربك من الفعل لا يكون إلَّا مع انتفاء الفعل منك، إذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذًا في الفعل، لا قريبًا منه». شرح الرضي: ٤/ ٢٢٣، فالفعل (كاد) بمعنى قرب، وعندما أقول اقتربت من فعل الخير- على سبيل التمثيل- فهذا يعني أني لم أفعله بعد، بل اقتربت منه فحسب، وهذه حقيقة إثبات الفعل كاد، وللنفي حديث آخر، يقول الرضي: «وأما كون نفيه إثبات فنقول أيضًا: إن قصد أن نفي الكود، أي: القرب في: ما كدت أقوم: إثبات لذلك المضمون، فهي من أفحش الغلط، وكيف يكون نفي الشيء إثباته، وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون، بل هو أفحش؛ لأن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه، فإنّ ما قربت من الضرب، آكد في نفي الضرب من: ما ضربت، بلى، قد يجيء مع قولك: ما كاد زيد يخرج، قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه، وبعد=

٧٥٠. ثَالِثُهَا: بِدُوْنِ (أَنْ) مِنْ (طَفَقَا) أَوْ (كَرَبَا) أَوْ (أَخَذَا) أَوْ (عَلِقَا)
٧٥١. وَقَدْ أَتَى (أَوْشَكَ) بِالمَقَالِ مِثْلَ (عَسَى) وَ(كَادَ) فِي اسْتِعْمَال[1]

فِعْلاَ التَّعَجُّب

٧٥٢. فِعْلُ تَعَجُّبٍ عَلَى لَحْنِ العَرَبْ مَا وَضْعُهُ جَاءَ[2] لِإِنْشَاءِ العَجَب[3]
٧٥٣. صِيْغَتُهُ (أَفْعِلْ بِهِ) (مَا أَفْعَلَه) كَأَفْعِلِ التَّفْضِيْلِ فِيْمَا كَانَ لَه[4]
٧٥٤. لَمْ تَتَصَرَّفَا وَلَمْ تُغَيَّرَا وَالمَازِنِي الفَصْلَ بِالظَّرْفِ يَرَى[5]
٧٥٥. وَ(مَا) هُنَا مُبْتَدَأٌ مُنَكَّرُ لِسِيْبَوَيْهِ بَعْدَ ذَاكَ الخَبر[6]
٧٥٦. وَهُوَ يَرَى (بِهِ) لأَفْعِلِ فَاعِلا فَلا يَرَاهُ لِلضَّمِيْرِ حَامِلا[7]

=انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت، بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، لا لفظ كاد، ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر». شرح الرضي: ٤/ ٢٢٣-٢٢٤.

(١) وردت في النسخة (م): (الاستعمال) بأل التعريف.

(٢) وردت في النسخة (م): (حباء).

(٣) قال ابن الحاجب: «فعل التعجب: ما وُضِع لإنشاء التعجب، وله صيغتان: ما أَفْعَلَهُ، وَأَفْعِلْ بِهِ». الكافية: ٤٩.

(٤) قصد أن الفعل الذي يُراد أن يُشتق منه فعل التعجب يُشترط فيه ما اشترُط في أفعل التفضيل، وقد ذُكرت آنفًا.

(٥) هذه الأفعال جامدة لا تتصرَّف بنفسها، ولا بغيرها بالتقديم والتأخير، ولا يفصل بينها وما بعدها، وبين النَّاظم ههنا تبعًا لابن الحاجب أن المازني جوَّز الفصل بالظرف، ولم يكتف الرضي بذكر المازني فحسب، بل زاد عليه الفراء، والجرمي، وأبا علي. يُنظر: شرح الرضي: ٤/ ٢٣٢.

(٦) يُنظر: كتاب سيبويه: ١/ ٧٢-٧٣.

(٧) أراد أن سيبويه يرى أن (به) فاعل الفعل أَفْعِل في صيغة (أفعل به)، ولا يستتر ضمير بحسب رأيه في الفعل (أفعل)، ولم أجد ما يؤيد هذا في كتاب سيبويه.

٧٥٧. وَيَجْعَلُ الأَخْفَشُ مَا مَوْصُوْلا بِفَصْلِهِ وَيَحْذِفُ المَحْمُوْلا[١]
٧٥٨. وَالبَاءُ ذَا تَعْدِيَةٍ أَوْ زَائِدَهْ فَاسْتَتَرَ الضَّمِيْرُ حَسْبَ القَاعِدَهْ

أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّم[٢]

٧٥٩. فِعْلُهُمَا المَوْضُوْعُ لِلإِنْشَاءِ[٣] لِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ لَدَى الأَدَاء[٤]
٧٦٠. أَرْبَعَةٌ مَعْرُوفَةٌ فَلْتُؤْخَذَا (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) (سَاءَ) ثُمَّ (حَبَّذَا)
٧٦١. فَاعِلُهَا ذُوْ لاَمٍ أَوْ أُضِيْفَا لِمَا بِهِ قَدْ كَسَبَ التَّعْرِيْفَا
٧٦٢. أَوْ مُضْمَرٌ مُمَيَّزٌ بِالنَّكِرَهْ أَوْ (مَا)[٥] كَمِثْلِ بِئْسَ شَيْخًا قَسْوَرَهْ[٦]
٧٦٣. وَبَعْدَهُ المَخْصُوْصُ وَهُوَ مُبْتَدَا مَا قَبْلُهُ مَحْمُوْلُهُ مُسْتَنِدَا
٧٦٤. أَوْ خَبَرٌ لِمُبْتَدَا قَدْ حُذِفَا فَهُوَ كَلاَمٌ قَدْ أَتَى مُسْتَأْنَفا[٧]
٧٦٥. وَشَرْطُهُ طِبَاقُهُ وَأَوَّلُوا أَمْثَالُ سَاءَ المَثَلُ المُخَوَّلُ

---

(١) يُنظر: معاني القرآن، للأخفش: ١/ ٣٩.
(٢) في النسخة الأم: (المدح والضم) وهو تحريف بيِّن.
(٣) وردت في النسخة (م): (بالإنشاء).
(٤) قال ابن الحاجب: «أفعال المدح والذم: ما وُضِعَ لإنشاء مدح أو ذم، فمنها: نعم وبئس». الكافية: ٤٩، وهو ههنا فسَّر الماء بالماء، بَيد أنه زاد على هذا ذكر فعلين من أفعال المدح والذم.
(٥) أراد النَّاظم أن فاعل أفعال المدح والذم يأتي في ثلاث صور: معرَّف باللام (أل التعريف)، نحو: نعم الرجل زيد، أو مضاف لما فيه الألف واللام، نحو: نعم غلام الرجل زيد، أو مضمر تُمَيِّزه نكرة منصوبة على التميز، نحو: نعم رجلًا زيدٌ، والمثال الذي ذكره النَّاظم. يُنظر: اللمع في العربية: ١٤٠، والمفصل: ٣٦٢.
(٦) في النسخة (م): (قسون)، وهو وهم.
(٧) ذكر النَّاظم ههنا تبعًا لابن الحاجب أوجه الإعراب المحتملة في جمله المدح والذم، نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، وذكر أنها تحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون جملة (نعم الرجل) مبتدأ مقدم، و(زيد) خبر مؤخر، والآخر: أن تكون جملة (نعم الرجل) جملة مستقلة، و(زيد) خبر لمبتدأ محذوف، أي بتقدير: نعم الرجل هو زيد، وجملة (هو زيد) جملة مستأنفة.

٧٦٦. وَيُحْذَفُ المَخْصُوصُ إِذْ يُبَانُ كَنَحْو: (نِعْمَ العَبْدُ)[١] أَيْ فُلَانُ
٧٦٧. فِي (حَبَّذَا) الفَاعِلُ (ذَا) مَاغُيِّرَا وَبَعْدَهُ المَخْصُوْصُ فَلْيُقَرَّرَا
٧٦٨. وَقَبْلَ مَخْصُوْصٍ وَبَعْدَهُ يَرِدْ تَمْيِزٌ أَوْ حَالٌ طِبَاقُ مَا قُصِدْ[٢]

الحَرْفُ

٧٦٩. الحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى حَصَلْ فِي غَيْرِهِ كَمِنْ وَإِنْ وَهَلْ وَبَلْ
٧٧٠. فَاحْتَاجَ فِي جُزْئِيَّةِ المَقَالِ إِلَى اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ لِلإِثْقَالِ[٣]

حرُوفُ الجَرِّ

٧٧١. حُرُوْفُهُ مَا جَرَّ مَعْنَى الفِعْلِ إِلَى الَّذِي يَلِيْهِ نَحْوَ: بِعْ لِي[٤]
٧٧٢. مِنْ وَإِلَى حَتَّى وَفِي وَالبَاءُ وَاللاَّمُ رُبَّ وَاوُهَا[٥] وَالتَّاء

(١) يبدو أن المراد ههنا نص قرآني، ووردت هذه العبارة في موضعين من القرآن الكريم، وكلاهما في سورة ص، وذلك في الآيتين: ٣٠، ٤٠. والمخصوص بالمدح والذم قد يُحذف إذا كان معلومًا للمخاطب. يُنظر: المفصل: ٣٦٣.

(٢) أي: يطابق مخصوص المدح.

(٣) عرّفه ابن السراج بقوله: «الحرف: ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ألا ترى أنك لا تقول: إلى منطلق، كما تقول: الرجل منطلق، ولا عن ذاهب، كما تقول: زيد ذاهب. ولا يجوز أن يكون خبرًا، لا تقول: عمرو إلى، ولا بكر عن، فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرًا. والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام». الأصول في النحو: ١/ ٤٠، وعرفه ابن الحاجب بقوله: «الحرف: ما دلَّ على معنى في غيره، ومن ثم احتاج في جزئيته إلى اسم أو فعل». الكافية: ٥١، وما ذكره النَّاظم لم يخرج عما ذكره ابن الحاجب، وإن تغيَّرت الصياغة.

(٤) حدَّه ابن الحاجب بقوله: «ما وُضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه». الكافية: ٥١، ثم ذكرها تباعًا، وهذا ما اقتفى النَّاظم أثره.

(٥) قصد: واو رُبَّ، أي الواو التي تأتي بمعنى رُبَّ.

٧٧٣. وَالـوَاوُ وَالبَا قَسَمًا عَنْ وَعَلى وَالـكَـافُ مُـذْ مُنْذُ عَـدَا حَاشَا خَلاَ
٧٧٤. فَـمِـنْ لِـلابْـتِـدَاءِ وَالـبَـيَـانِ وَالبَعْضِ نَحْوُ: خُذْ مِنْ العِقْبَانِ[١]
٧٧٥. وَزَائِـدًا فِي الجُمْلَةِ المَنْفِيَّهْ وَخَـالَـفَ الأَخْـفَـشُ وَالـكُـوْفِـيَّـهْ[٢]
٧٧٦. وَمَاحَكُوامِنْ نَحْوِ: كَانَ مِنْ مَطَرْ مُـؤَوَّلٌ عَـلَى الـقِـيَـاسِ المُسْتَـطَـرْ[٣]
٧٧٧. إِلَى الانْتِهَاءِ[٤] وَفِي مَعَ نَزْرَا وَمِـثْـلُـهُ حَـتَّـى وَفِي مَـع كَـثُـرَا[٥]
٧٧٨. يُخْتَصُّ بِالظَّاهِرِ إِذْ يَطَّرِدُ وُقُـوْعُـهُ وَخَـالَـفَ المُـبَرَّدُ[٦]

(١) بعد أن ذكر حروف الجر تباعًا بدأ بالحديث عن معانيها، حرفًا حرفًا.

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن (مِن) تأتي زائدة في الجمل المنفية حصًرا، نحو ما جاء من أحد، بمعنى ما جاء أحد، ونُسب إلى الكوفيين والأخفش جواز زيادتها في الكلام المثبت. يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٤٠٨، واللمع في العربية/ ٧٢-٧٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٣٥٥.

(٣) استدل الكوفيون والأخفش بنحو هذا القول على زيادة (مِن) في الإيجاب، وأوَّله سواهم، إذ ذهبوا إلى أنه على سبيل الحكاية، كأنه سُئل: هل كان من مطر، فأجيب: قد كان من مطر، فزيدت في الموجب؛ لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب، وذهب قوم إلى أن (من) ههنا بمعنى بعض، وضعَّفه الرضي الأسترآباذي. يُنظر: شرح الكافية: ٥/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٤) وفي طريقة استعمالها تفاصيل يضيق المقام عن سبر أغوارها. يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٤١١.

(٥) في النسخة (م): (نزرا)، وهو وهم، بدليل قول ابن الحاجب: «إلى للانتهاء، وبمعنى مع قليلًا، وحتى كذلك، وبمعنى مع كثيرًا». الكافية: ٥١.

(٦) كلامه ههنا على حرف الجر (حتى)، وهو يختص بجرِّ الظاهر عند النُّحاة عدا المبرد، إذ تفرَّد بتجويز جرِّ المُضمر بـ(حتى).

٧٧٩. لِلظَّرْفِ(فِي)[١] وَقَلَّ فِي مَعْنَى(عَلَىَ)[٢] كَـ﴿فِي جُذُوْعِ النَّخْلِ﴾[٣] فِي قَوْلٍ عَلا[٤]

٧٨٠. وَ(البَاءُ) لِلإِلْصَاقِ وَالمَعِيَّة[٥] وَلِاسْتِعَانَةٍ وَلِلظَّرْفِيَّةِ

٧٨١. وَقَدْ يَجِيْءُ (البَاءُ) لِلمُقَابَلَهْ وَلِلتَّعَدِّي كَسَرى[٦] بِالقَافِلَهْ

٧٨٢. وَزَائِدًا عَلَى القِيَاسِ فِي الخَبَرْ فِي غَيْرِ مُوْجَبٍ كَمَا بِشْرٌ بِشَرْ[٧]

(١) يُنظر: اللمع في العربية: ٧٣، والمفصل: ٣٨١، واللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٢٥.

(٢) قصد النَّاظم أن (في) تأتي للظرفية، وقد تأتي بمعنى (على)، وهو قليل.

(٣) قصد ما ورد في قوله تعالى: ﴿**قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى**﴾ [سورة طه/ ٧١]، إذ ذهب أغلب المفسرين إلى أن (في) ههنا بمعنى (على). يُنظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٨/ ٣٣٩-٣٤٠، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢٩٩، وبحر العلوم: ٢/ ٤٠٥، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٦٩٩، وتفسير السمعاني: ٣/ ٣٤٣، وتفسير البغوي: ٣/ ٢٦٨. وفيه نظر، فالتعبير القرآني ينماز بالدقة في اختيار الألفاظ؛ ولا بُدَّ من وجود فرق دقيق بين الاستعمالين، وهنا لم يُرد الاستعلاء؛ لذا لم يرد حرف الجر على في النص القرآني، وإنما المراد أنهم صاروا بسبب شدة التصاقهم بجذوع النخل كالداخلين فيها. يُنظر: الكشاف: ٣/ ٧٨، ويعضد هذا ما ذكره الرضي، إذ قال: «والأولى أنها بمعناها؛ لتمكن المصلوب من الجذع تمكن المظروف في الظرف». شرح الرضي: ٥/ ٢٧٩، والله أعلم بالمعنى المراد.

(٤) يتَّضح ههنا أن النَّاظم يرجِّح أن تكون (في) في النص القرآني بمعنى (على)، وهذا كما بيَّنت آنفًا فيه نظر.

(٥) لابن السراج رأي في هذه المسألة، فهو يرى أن معنى الباء الإلصاق، وجاز أن يكون معه استعانة، وجاز ألَّا يصاحبه معنى الاستعانة، فأما الذي معه استعانة فنحو قولك: كتبت بالقلم، وعمل الصانع بالقيدوم. والذي لا استعانة معهُ فقولك: مررتُ بزيدٍ، ونزلت بعبد الله. يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٤١٢-٤١٣.

(٦) في النسخة (م): (كسرا) بالألف القائمة.

(٧) تُزاد (الباء) في خبر المنفي؛ لغرض التوكيد، نحو قولك: ليس زيد بقائم. وقد ترد زائدة في الكلام الموجب، وذلك في نحو قولك: حسبك بزيد، وكفى بالله شهيدًا، وإنما هو كفى الله. يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٤١٣، والمفصل/ ٣٨١-٣٨٢.

٧٨٣. فِيْ غَـيْرِهِ زِيْـدَ سَمَاعًا فَاقْتَدِهِ بِـحَـسْـبِـهِ فَـلْـسٌ وَأَلْـقَـى بِـيَـدِهِ
٧٨٤. وَ(اللاَّمُ) لِاخْتِصَاصٍ أَوْ تَعْلِيْلِ وَزَائِـدًا[١] وَمِثْلُ (عَنْ) فِي القِيْلِ[٢]
٧٨٥. وَقَدْ أَتى فِي الحِلْفِ لِلتَّعَجُّبِ كَـنَـحْـوِ: للهِ لَـقَـدْ صُـدَّ النَّـبِـي
٧٨٦. وَ(رُبَّ) لِلتَّقْلِيْلِ فِي مُنْكَّر يُـوْصَـفُ فِي الأَصَـحِّ وَلْـيُـصَـدَّر[٣]
٧٨٧. وَفِعْلُهُ فِي غَالِبٍ مَاضٍ حُذِفْ كَـرُبَّ وَحْـشٍ[٤] تَـفُـوْرُ قَـدْ أَلِـف
٧٨٨. وَرُبَّـمَا جَـرَّ ضَـمِـيْرًا مُبْهَما مَـيَّـزَهُ مُـنْـكَّـرًا لِـيُـفْـهَـما
٧٨٩. وَمُـفْـرَدٌ مُـذْكَـرٌ مَـا أُضْـمِـرَا وَخَـالَـفَ الـكُـوْفِيُّ طِبْقًا أَضْـمَـرَا[٥]
٧٩٠. تَلْحَقُهُ (مَا) فَيُكَفُّ عَنْ عَمَلْ يَـدْخُـلُ بَـعْـدَ كَـفِّـهِ عَـلَى الجُـمَـل[٦]
٧٩١. وَ(وَاوُ) رُبَّ مِثْلُهُ فَلْيُقَسِ كَـقَـوْلِـنَـا: وَمُـؤْمِـنٍ مُـقَـدَّسِ[٧]
٧٩٢. وَخُصَّ (وَاوُ) الحَلْفِ بِاسْمٍ مُظْهَرِ[٨] وَحَـذْفِ فِـعْـلٍ وَالجَـوَابِ الخَـبَرِ

(١) من اللافت للنظر أنه لم يذكر معنى المُلك على الرغم من كونه من أشهر معانيها، وثمة فرق بين المُلك والاختصاص يمنعنا من الاعتذار عنه بحجة كونه استغنى بذكر الاختصاص عن ذكر الملك. يُنظر: الأصول في النحو: ١/ ٤١٣-٤١٤، واللمع في العربية: ٧٤.

(٢) أي تأتي (اللام) بمعنى (عن) بعد فعل القول، نحو قولك: قلتُ لأحمد: لا تذهب.

(٣) مراد النَّاظم أن (رُبَّ) تختص بالنكرة، وهي على الأصح تختص بالنكرة الموصوفة حصًرا، ولا تدخل على غير الموصوفة من النكرات. وهي من الحروف التي لها الصدارة في الكلام. يُنظر: المفصل: ٣٨٢.

(٤) في النسخة (م): (وخشي) وهو مما اجتمع فيه تصحيف وتحريف.

(٥) يوجد اضطراب في النسخة (م) في هذا الموضع، إذ كتب النص فيها بهذه الصورة:

وربـــما جـــر ضـــمـــيرًا مـبـهـما وخـالـف الـكـوفي طـبـقـا أضـمـرا

وذُكر ما بينهما على شكل بيت مستقل في الحاشية.

(٦) ما زال النَّاظم يتحدث عن حرف الجر (رُبَّ)، وذكر في هذا البيت أن (ما) الكافَّة قد تدخل عليه، فتكفُّه عن العمل، وعند دخولها عليه يصير مختصًا بالجمل.

(٧) بمعنى: رُبَّ مؤمنٍ مقدس.

(٨) يُنظر: المفصل: ٣٨٣.

٧٩٣. وَ(التَّاءُ) مِثْلُ الوَاوِ فِي الأَحْكَامِ ... وَاخْتُصَّ بِاسْمِ اللهِ ذِي الإِكْرَامِ [١]

٧٩٤. وَعَمَّ فِي جَمِيْعِهَا (بَاءُ) القَسَمِ ... نَحْوُ: بِهِ أُخْلِفكُم اعْلُوا الهِمَمِ

٧٩٥. وَقَدْ تَلَقَّوا حَلْفُهُم بِاللاَّمِ ... وَإِنَّ وَالمَنْفِيِّ وَالكَلاَمِ [٢]

٧٩٦. جَوَابُهُ يُحْذَفُ إِنْ تَوَسَّطَا ... أَوْ قُدِّمَ المُفْهِمُ فَلْيُسْتَنْبَطَا

٧٩٧. لِلبُعْدِ(عَنْ)[٣] كَـ[لِلاسْتِعْلاَءِ][٤](عَلَى) ... وَاسْمَانِ إِذْ عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلا[٥]

٧٩٨. وَ(الكَافُ) لِلتَّشْبِيْهِ وَالزِّيْادَةِ ... وَاسْمًا أَتَى كَالمِثْلِ فِي الإِفَادَةِ[٦]

٧٩٩. وَ(مُذْ)وَ(مُنْذُ) لِابْتِدَاءِالوَقْتِ في ... مَاضٍ وَظَرْفِيَّةِ حَاضِرٍ كُفِي[٧]

٨٠٠. تَقُوْلُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ دَهْرِي، ... وَمُنْذُ شَهْرِي، أَي تَمَامِ الشَّهْرِ

٨٠١. (عَدَا)(خَلاَ)(حَاشَا)لِلاسْتِثْنَاءِ[٨] ... وَقَدْ مَضَتْ فِي مَبْحَثِ الأَسْمَاءِ

---

(١) قصد (تاء) القسم، وهي من حروف الجر، وتختص بلفظ الجلالة دون سواه من الأسماء.

(٢) في النسخة (م): (في الكلام).

(٣) يُنظر: اللمع في العربية: ٧٣، والمفصل: ٣٨٥.

(٤) في النسخة (م): (الاستعلا)، من غير همزة في آخره.

(٥) إذ دخل حرف الجر (مِنْ) على (عن)، أو (على) فهما عندئذ اسمان، وليسا حرفي جر؛ فحرف الجر لا يدخل على حرف الجر، وذاك في قولك: من عن، ومن على. يُنظر: المفصل: ٣٨٤-٣٨٥.

(٦) يُنظر: اللمع في العربية: ٧٥، والمفصل: ٣٨٥.

(٧) أي للظرفية في الزمن الحاضر.

(٨) للمرادي قول شاف ذكره عند حديثه عن (خلا) بينَّ فيه حقيقة استعمال هذه الأحرف، وذلك في قوله: «لفظ مشترك؛ يكون حرفًا من حروف الجر، وفعلًا متعديًا. وهي، في الحالين، من أدوات الاستثناء. فإذا كانت حرفًا جرت الاسم المستثنى بها، نحو: قام القوم خلا زيد. وإذا كانت فعلًا نصبت الاسم المستثنى بها، نحو: قام القوم خلا زيدًا. وكلا الوجهين- أعني الجر والنصب- ثابت بالنقل الصحيح عن العرب. وإذا استثنى بها ضمير المتكلم، وقصد الجر، لم يؤت بنون الوقاية. وإذا قصد النصب أتي بها. فيقال، على الأول: خلاي. وعلى الثاني: خلاني. وتتعين فعليتها بعد ما المصدرية، نحو: قام القوم ما خلا زيدًا. فخلا هنا فعل، لأن ما المصدرية لا توصل بحرف الجر، وإنما توصل بالفعل». الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٣٦.

الأَحْرُفُ المُشَبَّهةُ بالفعْلِ

٨٠٢. قَدْ عَمِلَتْ بِعَكْسِ كَانَ: (إِنَّ)(أَنْ) (لَيْتَ) (لَعَلَّ) مَعَ (لَكِنَّ) (كَأَنْ)[١]

٨٠٣. فَهِيَ لَهَا صَدْرُ الكَلاَمِ مَا سُوَى (أَنَّ) بِفَتْحٍ، فَهُوَ بِالعَكْسِ اسْتَوَى

٨٠٤. يَكُفُّهَا (مَا) فَيَجُوْزُ أَنْ تَصِلْ فِعْلًا بِهَا كَإِنَّمَا يَخْزَى الكَسِلْ[٢]

٨٠٥. فَـ (إِنَّ) لا تُحِيْلُ مَعْنَى الجُمَلِ وَ(أَنَّ) كَالمُفْرَدِ مَعَ مَا قَدْ يَلِي[٣]

٨٠٦. فَالكَسْرُ فِي مَوْضِعِ جُمْلَةٍ لَزِمْ وَالفَتْحُ فِي مَوْقِعِ مُفْرَدٍ حُتِمْ[٤]

٨٠٧. فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَاءِ لِلحُصُوْلِ كَذَاكَ بَعْدَ القَوْلِ وَالمَوْصُوْلِ[٥]

---

(١) ابتدأ ابن الحاجب حديثه عن الأحرف المشبهة بالفعل بتعدادها، دون أن يقدم لها أو يعرف بها، فهو بدأ حديثه بقوله: «(إنّ)، و(أنَّ)، و(كأنّ)، و(لكنَّ)، و(ليت)، و(لعل) لها صدر الكلام، سوى (أنَّ) فهي بعكسها». الكافية: ٥٢، ولم يختلف كلام النَّاظم كثيرًا عمَّا ذكره ابن الحاجب. وسُميّت هذه الأحرف مشبهة بالفعل؛ لأنها تشبهه الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فهي تنصب وترفع، والفعل يرفع وينصب. يُنظر: المقتضب: ٢/ ٣٤٠.

(٢) الأصل في هذه الأحرف أن تكون مختصة، ولكن دخول ما الكافة عليها يزيل الاختصاص، وقد عملت هذه الأحرف؛ لاختصاصها بالأسماء، وبزوال اختصاصها يزول العمل.

(٣) يمكن تقسيم هذه الأحرف على قسمين: أحدهما: ما يغير اللفظ دون المعنى، ويضم (إنَّ)، و(لكنَّ)، والآخر: ما يغير اللفظ والمعنى، ويضم (كأن)، و(ليت)، و(لعل). يُنظر: شرح اللمع في النحو: ٤٧

(٤) لخص النَّاظم في هذا البيت مواضع كسر همزة (إنّ) وفتحها، فمتى ما أراد المتكلم الجملة كسر الهمزة، ومتى ما أراد المفرد فتح الهمزة، وهذا الضابط ينطبق على مواضع كسر الهمزة وجوبًا وجوازًا، وفتحها وجوبًا، فثَّمة مواضع لا تحتمل إِلَّا الجملة، ويجب كسر الهمزة فيها، وثمَّة مواضع أُخر لا تحتمل إِلَّا المفرد، ويجب فتح الهمزة فيها، وتوجد مواضع تحتمل الجملة والمفرد، ويجوز فيها كسر الهمزة وفتحها بحسب مراد المتكلم، فثمة فرق دلالي بين ما كُسرت فيه الهمزة، وما فُتحت فيه. ولم يقتصر النَّاظم على ذكر هذا البيت بل أخذ بتفصيل تفريعات هذا الضابط الموجز، وذلك في الأبيات الآتية.

(٥) يجب كسر همزة (إنَّ) إذا وقعت في بداية الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾ [سورة القدر: ١]، أو بعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿**قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ**=

٨٠٨. وَافْتَحْهُ فِي المَفْعُوْلِ وَالْمُضَافِ لَهْ وَالْمُبْتَدَا وَفَاعِلٍ ذِي تَكْمِلَهْ[1]

=**وَجَعَلَنِي نَبِيًّا**﴾ [سورة مريم: ٣٠]، أو بعد الاسم الموصول، نحو قوله تعالى: ﴿**وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ**﴾ [سورة القصص: ٧٦]. وثمَّة مواضع أُخر فاته أن يذكرها، وهي: في جواب القسم الذي لم يُذكر فعله، نحو قوله تعالى: ﴿**حم* وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ* إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ**﴾ [سورة الدخان: ١-٣]، أو ذُكر فيه فعل القسم، وقد جاءت اللام في خبر (إنّ)، نحو قوله تعالى: ﴿**وَيَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُم مِّنكُمْ وَلَـكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ**﴾ [سورة التوبة: ٥٦]، وتُكسر وجوبًا، كذلك في صدر جملة الحال، نحو قوله تعالى: ﴿**كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ**﴾ [سورة الأنفال: ٥]، وبعد أفعال القلوب، وقد عُلق عملها باللام، نحو قوله تعالى: ﴿**وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ**﴾ [سورة المنافقين: ١]. جزء من محاضرات الدكتور رياض رحيم ثعبان ألقاها على طلبة الدراسات الأولية في كلية الدراسات القرآنية، قسم علوم القرآن، في مادة النحو القرآني للصف الثاني للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤.

(١) تُفتح همزة (إن) وجوبًا إذا حلَّ المصدر محلها مع اسمها وخبرها، وعندئذ يكون لهذا المصدر محل من الإعراب، وهو يقع في المواضع الآتية:

أ. في محل نصب مفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿**وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا**﴾ [سورة الأنعام: ٨١].

ب. في محل جر بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**﴾ [سورة الذاريات: ٢٣].

جـ. في محل رفع مبتدأ مؤخر، نحو قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً**﴾ [سورة فصلت: ٣٩].

د. في محل رفع فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ**﴾ [سورة العنكبوت: ٥١].

وهذه هي المواضع التي ذكرها النَّاظم تبعًا لابن الحاجب، وثمَّة مواضع أُخر لم يذكرها، وهي:

أ. في محل رفع نائب فاعل، نحو قوله تعالى: ﴿**قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ**﴾ [سورة الجن: ١].

ب. في محل جر بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ**﴾ [سورة الحج: ٦].

جـ. تابع لواحد ممَّا سبق، نحو قوله تعالى: ﴿**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ**=

٨٠٩. وَفَتْحُ لَوْلا أَنَّهُ لِلْمُبْتَدَا لَوْ أَنَّهُ لِفَاعِلٍ قَدْ أُفْرِدَا
٨١٠. إِنْ جَازَ تَقْدِيْرَانِ فَهُوَ مُحْتَمِلْ كَمَنْ تَوَلاَّهُ فَإِنَّهُ يُضِلْ
٨١١. وَهَكَذَا بَعْدَ إِذَا الفُجَاءَهْ نَحْوُ: إِذَا إِنَّ ابْنَ سَعْدٍ جَاءَهْ
٨١٢. مِنْ ثُمَّ جَازَ العَطْفُ بِالرَّفْعِ عَلى مَنْصُوْبِ ذِيْ الكَسْرِ إِذَا مَا اسْتُكْمِلا
٨١٣. وَلَمْ يَجُزْ قَبْلَ مُضِيِّ الخَبَرِ[1] مَلْفُوْظًا أَوْ مُقَدَّرًا فَلْيُخْبَرِ
٨١٤. بِنَاؤُهُ فِي ذَاكَ لاَ يُؤَثِّر فِي نَحْوِ: إِنِّي وَأَبُوْكَ تُؤْثَر
٨١٥. عَلَى خِلاَفٍ فِيْهِ لِلْمُبَرِّدِ وَلِلْكِسَائِيِّ[2] بِلَا مُسْتَنَدِ
٨١٦. وَ(اللاَّمُ) فِي الكَسْرِ عَلَى اسْمٍ فُصِلاَ أَوْ خَبَرٍ أَوْ فَاصِلٍ قَدْ دَخَلاَ[3]
٨١٧. وَالعَطْفُ فِي (لَكِنَّ) بِالرَّفْعِ أَتَى وَاللاَّمُ عِنْدَهُ بِضَعْفٍ ثَبتَا

=**عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾ [سورة البقرة: ٤٧].

(١) ذهب النَّاظم إلى أن الاسم المعطوف على اسم (إنّ) يجوز فيه الرفع والنصب، وذلك نحو قولك: إن زيدًا قائمٌ وبكرًا، ويجوز وبكرٌ، ويُفهم من كلامه أنه يشترط استكمال الخبر قبل العطف، ويعني هذا أنه يوجب نصب المعطوف في نحو: إنّ زيدًا وبكرًا قائمان، ولا يجوز الرفع، ولا يخلو هذا من نظر، إذ ردّه النص القرآني، فورد الرفع قبل استكمال الخبر في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [سورة المائدة/ ٦٩] فقد رُفع (الصابئون) على الرغم من كون العطف قبل استكمال الخبر.

(٢) في النسخة (م): (الكسائي) بغير لام الجر.

(٣) ذكر في هذا البيت ما تدخل عليه اللام المزحلقة، وبينَّ أنها تدخل على اسم (إنَّ) بشرط أن يُفصل، كأن يتقدَّم عليه الخبر، من نحو: إنّ في الدار لَرجلًا، وتدخل أيضًا على الخبر، نحو: إنَّ زيدًا لقائمٌ، كما تدخل على ما يفصل بينهما، وهذا يشمل نوعين من الفواصل: أحدهما معمول الخبر، نحو: إن زيدً لَطعامك آكلٌ، والآخر ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ هَـذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ**﴾ [سورة آل عمران: ٦٢]. يُنظر: المقتضب: ٢/ ٣٤٤، وشرح الرضي: ٥/ ٣٥٧-٣٦٣.

٨١٨. خُفِّفَ ذُوْ الكَسْرِ فَلاَمٌ لَزِمَا وَسَاغَ أَنْ يُلْغَى[١] لِضَعْفٍ عُلِما[٢]
٨١٩. فَجَازَ وَصْلُهُ بِفِعْلٍ نَاسِخِ وَعَمَّمَ الكُوْفِيُّ غَيْرَ رَاسِخِ
٨٢٠. وَخُفِّفَ[٣] ذُوالفَتْحِ فَأَعْطِيَ العَمَلْ فِي مُضْمَرِ الشَّأْنِ وَأُولِيَ الجُمَلْ
٨٢١. وَشَذَّ أَنْ يَنْصِبَ غَيْرَ الشَّأْنِ مِثْلُ فَلَو أَنَّكَ بِشِعْرٍ دَانَ[٤]
٨٢٢. وَوَصْلُهُ فِي الفِعْلِ غَالِبًا وَرَدْ بِنَفْيٍ أَوْ تَنْفِيْسٍ أَوْ لَوْ أَوْ بِقَدْ
٨٢٣. (كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيْهِ وَهُوَ إِنْ يَخِفْ يُلْغَ عَلَى الأَفْصَحِ بِالَّذِي عُرِفْ
٨٢٤. (لَكِنَّ) لاسْتِدْرَاكِ أَمْرٍ وَلْيَقَعْ بَيْنَ كَلاَمَيْنِ تَغَايَرًا يَسَعْ
٨٢٥. وَلْيُلْغَ (لَكِنَّ) إِذَا مَا خُفِّفَا وَجَازَ وَاوٌ مَعَهُ لِيُعْطَفَا
٨٢٦. وَلِلتَّمَنِي (لَيْتَ) فَلْيُعْتَبَرِ وَجَوَّزَ الفَرَّاءُ نَصْبَ الخَبَرِ
٨٢٧. (لَعَلَّ) فِي الكَلاَمِ للتَّرَجِّي وَشَذَّ أَنْ يَجُرَّ فَلْيُمَجِّ

الحروف العاطفة

٨٢٩. (وَاوٌ) وَ(فَاءٌ) (ثُمَّ) (حَتَّى) (إِمَّا) (أَوْ) (أَمْ) وَ(لا) وَ(بَلْ) وَ(لَكِنْ) تَمَّا[٥]

(١) وردت في النسخة (م): (يلقا).

(٢) قصد النَّاظم أن (إنّ) المكسورة الهمزة قد تُخفَّف، فتصير (إنْ)، وعندئذ يكثر إهمالها وإلغاء عملها، وهذا يجعلها تلتبس بـ(إنْ) النافية، مما يستدعي التَّفريق بينهما، أعني بين (إنْ) النافية، و(إنْ) المخفَّفة؛ لذا لزمت المخففة لامٌ تسمى اللام الفارقة، تدخل على الكلام بعد (إن)، أما إذا عملت (إنْ) المخفَّفة فهي لا تحتاج إلى فارق؛ لأن نصب المبتدأ ورفع الخبر يميِّز بينهما. يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٣٧٨.

(٣) في النسخة الأم: (خفَّ)، والصواب ما أثبتناه من النسخة (م).

(٤) عند تخفيف الحرف (أنَّ) يعمل، ولكنه لا يعمل إلاَّ في ضمير الشأن محذوف، وقد شذَّ عمله مع غير ضمير الشأن، وحاول النُّحاة تأويل ما يتعارض مع قواعدهم، وقد وردت شواهد شعرية ورد فيها نصب (أنْ) المخفَّفة غيرَ ضمير الشأن، وقد أورد الرضي الأسترآباذي هذه الشواهد في شرحه: ٥/ ٣٦٨، وقد قصره الرضي على الضرورة الشعرية.

(٥) كلامه هذا قريب مما ذكره ابن الحاجب. يُنظر: الكافية: ٥٣.

٨٣٠. فَـ(الوَاوُ) لِلْجَمْعِ وَمَا تَرَتَّبَا[١] وَ(ثُـمَّ) كَـ(الفَاءِ) وَ(حَتَّى) رُتِّبَا[٢]

٨٣١. فِي (ثُمَّ) مُهْلَةٌ[٣] وَعَطْفٌ (حَتَّى) مُـرَتَّـبُ الأَجْـزَاءِ إِذْ تَـأَتَّـى[٤]

٨٣٢. وَاسْتَعْمَلُوا (أَوْ) مِثْلَ (أَمْ) وَ(إِمَّا) فِي أَحَـدِ الأَمْـرَيْـنِ إِذْ يُـعْـمَّـى[٥]

٨٣٣. وَيَلْزَمُ الهَمْزَةَ (أَمْ) وَلْيُوْصَلاَ كُـلٌّ بِـأَمْـرٍ مِـنْـهُـمَا مُـتَّـصِـلاَ

٨٣٤. فَلَمْ يَجُزْ أَجِئْتَنِي أَمْ حَسَنَا وَلَمْ يَجِـبْ إِلاَّ بِـأَمْـرٍ عُـيِّـنَـا[٦]

(١) (ما) ههنا النافية، أي نفى النَّاظم أن تفيد (الواو) الترتيب. ويُنظر: المقتضب: ١/ ١٠، واللمع في العربية: ٩١، وشرح الأزهرية: ٣٤.

(٢) أفادت (الفاء)، و(ثم)، و(حتى) ما لم تفده الواو، أعني الترتيب، وبين هذه الأحرف الثلاثة فروق سيُبيِّنُها النَّاظم في قابل الأبيات.

(٣) في النسخة الأم: (مهمله) والسياق يؤيد ما أثبتناه من النسخة (م)، ويعضده أيضًا ما ذكره ابن الحاجب، إذ قال: «و(ثم) مثلها بمهلة». الكافية: ٥٣.

(٤) يجب عند العطف بحتى أن يكون المعطوف جزءًا من المعطوف عليه، إما بأفضلية، كقولك: مات الناس حتى الأنبياء، أو دونه، كقولك: قدم الحجاج حتى المشاة. يُنظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٠٤.

(٥) قال المبرد بخصوص أو: «أَو وهي لَأحد الأمرين عند شكِّ المتكلِّم أو قصده أحدهما وذلك قولك: أتيت زيدًا أو عمرًا وجاءني رجل أو امرأة هذا إذا شكَّ فأمَّا إِذا قصد فقوله: كُل السّمك أو اشرب اللبن، أي لا تجمع بَينهما ولكن اختر أَيَّهما شئْت وكذلك أَعطني دينَارًا أَو اكسني ثوبًا. وقد يكون لها موضع آخر معناه الإباحَة وذلك قولك جَالس الحسن أو ابن سيرين وائت المسجد أو السُّوق أي قد أذِنت لَك فِي مجالسة هذا الضَّرْب من النَّاس وفي إتْيَان هذا الضَّرب من المَواضِع فإِن نهيت عن هذا قلت لا تجالس زيدًا أَو عمرًا أي لا تجالس هذا الضَّرْب من الناس». المقتضب: ١/ ١٠-١١، ويُنظر: اللمع في العربية: ٩٢، والمفصل: ٤٠٤.

(٦) يقول ابن السراج: (أَمْ) تقع في الاستفهام في موضعين: فأحدهما أن تقع عديلة الألف على معنى (أي)، وذلك نحو قولك: أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟ فليس جوابُ هذا (لا) ولا (نَعَمْ)، كما أنه إذا قال: أيهما لقيتَ أو أي الأمرين فعلت؟ لم يكن جواب هذا لا ولا نعم؛ لأن المتكلم مدعٍ أنّ أحد الأمرين قد وقع، لا يدري أيهما هو، فالجواب أن يقول: زيدٌ أو عمرٌو، فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب: أن تقول: لم ألقَ واحدًا منهما، أو كليهما، ويدخل في هذا الباب التسوية؛ لأن كل استفهام فهو تسوية، وذلك نحو قولك: ليتَ شعري أزيدٌ في الدارِ=

٨٣٥. وَمِثْلُ (بَلْ) وَ(الهَمْزِ) (أَمْ) مُنْقَطِعَا[١] فِي أَنَّـهُ السَّيِّدُ أَمْ عَبْدٌ رَعَى
٨٣٦. أَمَّا مَعَ العَطْفِ بِـ(إمَّا) يَلْزَمُ وَقَبْلَ أَوْ مُجَوَّزٌ[٢] لَا يُحْتَم[٣]
٨٣٧. وَ(لَا) وَ(بَلْ) لِلْعَطْفِ قَدْ تَعَيَّنَا فِي أَحَدِ الأَمْرَيْنِ حِيْنَ عُيِّنَا[٤]
٨٣٨. وَهَكَذَا (لَكِنْ) وَلَكِنْ لَزِمَا نَفْيًا كَمَا فِي الأَرْضِ لَكِنْ فِي السَّما[٥]

حُرُوْفُ التَّنْبِيْه

٨٣٩. حُرُوْفُ تَنْبِيْهٍ (أَلَا) (أَمَا) وَ(هَا)[٦] نَحْوُ: أَلَا إِنَّ الرِّبَاطَ قَدْ وَهَى[٧]

=أمْ عمرٌو؟ وسواءٌ عليَّ أذهبت أم جئتَ، فقولك: سواءٌ عليَّ تخبر أن الأمرين عندك واحدٌ، وإنما استوت التسوية والاستفهام؛ لأنك إذا قلتَ مستفهمًا: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ فهما في جهلك لهما مستويان لا تدري أن زيدًا في الدار، كما لا تدري أن عمرًا فيها، وإذا قلت: قد علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرٌو، فقد استويا عند السامع كما استوى الأوَّلانِ عند المستفهم. يُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥٧-٥٨.

(١) هنا تقديم وتأخير، والمراد أنّ (أم) المنقطعة تشبه (بل) و(الهمزة).

(٢) في النسخة (م): (يجوَّز).

(٣) يقول المبرد: «وإمّا في الخبر بمنزلة أَو وبينهما فصل، وذلك أَنَّك إذا قلت: جاءَني زيد، أو عمرو وقع الخبر في زيد يَقِينا حتّى ذكرت، أو فصار فيه وفي عمرو شك، وإمّا تبتدئ بها شاكًا، وذلك قولك: جاءَني إمّا زيدٌ وإمّا عَمْرو، أَي أَحدهمَا، وكذلك وقوعها للتَّخيير تقول: اضرب إمّا عبد الله، وإمّا خالدًا فالآمر لم يشكَّ ولكنَّه خيّر المأْمور كما كان ذلك في أَوْ، ونظيره قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا**﴾ [سورة الإنسان: ٣] وكقوله: ﴿**فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء**﴾ [سورة محمد: ٤]. ومنها لا وهي تقع لإخراج الثاني ممّا دخل فيهِ الأول، وذلك قولك: ضربت زيدًا لَا عمرًا، ومررت بِرَجُلٍ لَا امرأَةٍ. المقتضب: ١/ ١١، ويُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥٦.

(٤) يُنظر: اللمع في العربية: ٩٣، والمفصل: ٤٠٥.

(٥) يُنظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥٧، واللمع في العربية: ٩٣.

(٦) وردت في النسخة (م): (ألا)، و(ها)، و(أما)، وما ورد في النسخة الأم يوافق ما ورد في كتاب الكافية: ٥٣.

(٧) قال الزمخشري: وهي: (ها) و (ألا) و(أما). تقول: ها إن زيدًا منطلق، وها أفعل كذا،=

حرُوْفُ النِّدَاءِ

٨٤٠. خَمْسَةُ أَحْـرُفٍ لِمَنْ قَدْ نُوْدِيَا (هَمْزٌ) وَ(يَا) (أَيْ) وَ(أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)[١]

٨٤١. وَبِالقَرِيْبِ خَصَّصُوا الهَمْزَ[٢] وَ(أَيْ) وَعَمَّ (يَا) فِي الكُلِّ فَاسْمَعْ يَابُنَي[٣]

حُرُوْفُ الإِيْجَابِ

٨٤٢. حُرُوْفُ الإِيْجَابِ (نَعَمْ) (بَلَى) (أَجَلْ) (إِنَّ) وَ(جَيْرِ) (إِي) وَرَبِّيَ (الأَجَلْ)

٨٤٣. مِنْهَا (نَعَمْ) مُقَرِّرٌ لِمَا مَضى[٤] وَفِي (بَـلَى) إِيْجَـابُ نَـفْـيٍ فُـرِضَـا

٨٤٤. (إِيْ) مُثْبِتٌ مِنْ بَعْدِ الاسْتِفْهَامِ يَـلْـزَمُـهُ الإِتْـبَـاعُ بِـالإِقْـسَـامِ

٨٤٥. ثُمَّ (أَجَلْ) وَ(إِنَّ) مِثْلُ (جَيْرِ) تَـصْـدِيْـقُ مُخْـبِرٍ بِـغَـيْرِ ضَـيْرِ

=وألا إن عمرًا بالباب، وأما إنك خارج، وألا لا تفعل كذا، وأما والله لأفعلن. وأكثر ما تدخل ها على أسماء الإشارة والضمائر، كقولك: هذا، وهذه، وها أنا ذا، وها هو، وها أنت ذا، وها هي ذه، وما أشبه ذلك. يُنظر: المفصل: ٤٠٩-٤١١، ويُنظر أيضًا: شرح الكافية: ٤/ ٤٢١.

(١) وردت في النسخة (م): (الهمز). وثمَّة حرف آخر ذكره الزَّمخشريّ وأغفله ابن الحاجب والنَّاظم، وهو (وا)، وهو للندبة خاصة. يُنظر: المفصل: ٤١٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٥٥. وأغفلا أيضًا الحرف (آ). يُنظر: الجنى الداني: ٢٣٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٥٥، وأغفلا (آي). يُنظر: شرح الرضي: ٤/ ٤٢٥.

(٢) وردت في النسخة الأم: الهمزة، والصواب ما أوردناه.

(٣) كلام النَّاظم أكثر تفصيلاً من كلام ابن الحاجب، إذ لم يذكر ابن الحاجب سوى ما يأتي:«(يا) أعمها، و(أيا)، و(هيا) للبعيد، و(أي) والهمزة للقريب». الكافية: ٥٤، ولم يزد على هذا شيئًا.

(٤) (مقررة لما مضى) بمعنى مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء أكان مثبتًا أم منفيًا، وبالنتيجة فهي بعد الاستفهام ليست للتصديق؛ لأن التصديق إنما يكون للخبر؛ فالأولى أن يُقال: هي بعد الاستفهام؛ لإثبات ما بعد أداة الاستفهام نفيًا كان أو إثباتًا. يُنظر: شرح الرضي: ٥/ ٤٢٦.

حُرُوْفُ المَعَاني الزَّائدَة

٨٤٦. سَبْعَةُ أَحْرُفٍ تُزَادُ: (أنْ) وَ(إِنْ) وَ(مَا)وَ(لاَ)وَ(اللاَّمُ)وَ(البَاءُ)وَ(مِنْ)[١]

٨٤٧. (أَنْ) بَعْدَ (لَمَّا) وَتُزَادُ بَيْنَ لَوْ وَالحَلْفِ قَلَّتْ بَعْدَ كَافٍ إِذْ أَتَوْا

٨٤٨. (إِنْ) مَعَ مَا النَّفِي وَقَلَّتْ مَعَ مَا فِي مَصْدَرٍ وَبَعْدَ لَمَّا فَاعْلَما

٨٤٩. (مَا)فِي(إِذَا)وَ(أَيْنَ)(أَيٍّ)وَ(مَتَى) وَ(إِنْ)[٢] وَبَعْضِ أَحْرُفِ الجَرِّ أَتَى

٨٥٠. وَقَلَّ فِي المُضَافِ نَحْوُ: زَيْنَبُ مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ عَلَيْنَا تَغْضَبُ[٣]

٨٥١. (لاَ) مَعَ (وَاوٍ) بَعْدَ نَفْيٍ وَرَدَا وَ(أَنْ) كَمَا صَدَّكَ أَنْ لاَ تَسْجُدَا[٤]

٨٥٢. وَقَلَّ أَنْ يُزَادَ قَبْلَ القَسَم وَشَذَّ (لاَ) بَعْدَ المُضَافِ فَاعْلَم

٨٥٣. وَ(اللاَّمُ) وَ(البَاءُ) وَ(مِنْ) تُزَادُ فِي أَحْرُفِ الجَرِّ كَمَا أَفَادُوا[٥]

---

(١) تسمية هذه الحروف بالزائدة فيها نظر، ولا سيما أنها وردت في القرآن الكريم، وهي في حقيقة الأمر تفيد فائدة إما معنوية، وإما لفظية، والمقصود بالفائدة المعنوية أنها تؤكد المعنى وتقويه، ويُراد بالفائدة اللفظية أن هذه الأحرف تزين اللفظ، أو يكون دخولها أفصح، أو بها يستقيم الوزن الشعري، أو يتحقق السجع. وقد تجتمع الفائدتان المعنوية واللفظية معًا، ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا. وتنبَّه عدد من العلماء إلى هذا الأمر، ومنهم المرادي الذي قال: وأجيب بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد وبيان للكثرة، بسبب تكثير اللفظ بها. وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصَّل إِلَّا مع كلام الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٢. ولم يذكر النَّاظم من الأحرف الزائدة رب.

(٢) تُزاد (ما) بعد هذه الأحرف إذا أفادت هذه الأحرف معنى الشرط.

(٣) المقصود ههنا أن (ما) تُزاد بين المضاف والمضاف إليه، وقد زيدت في المثال الذي ذكره النَّاظم، بين (غير) و(جُرم).

(٤) المراد هنا (أن) المصدرية، ولم يصرِّح بذلك؛ لأن مراده يتَّضح في المثال المذكور، إذ دخلت فيه (أن) على الفعل (يسجد) ونصبته.

(٥) سبق الحديث عن زيادة هذه الأحرف عند الحديث عن حروف الجر.

حَرْفَا التَّفْسِير

٨٥٤. حَرْفَانِ لِلتَّفْسِيْرِ (أَيْ) وَ(أَنْ) وَذَا خُصَّ بِمَا كَالقَوْلِ مَعْنًى أُخِذَا[١]

حُرُوْفُ المَصْدَر

٨٥٥. وَ(مَا) وَ(أَنْ) حَرْفَانِ لِلْفِعْلِيَّةِ وَ(أَنْ) حَرْفُ مَصْدَرٍ فِي اسْمِيَّةْ[٢]

حُرُوْفُ التَّحْضِيْض

٨٥٦. حُرُوْفُ تَحْضِيْضٍ وَتَأْتِي (لَوْمَا) (هَلاَّ) وَ(أَلاَّ) ثُمَّ (لَوْلاَ)، (لَوْمَا)[٣]

٨٥٧. وَتَقْتَضِي فِي الكَلِمِ التَّصْدِيْرَا وَتَلْزَمُ الفِعْلَ وَلَوْ تَقْدِيْرَا[٤]

---

(١) يُشترط في (أنْ) التفسيرية أن تقع بعد ما يدل على القول، أمّا (أي) فحكمها مختلف، يقول الزَّمخشريّ: أي المفسرة: تقول في نحو قوله تعالى: ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ**﴾ [سورة الأعراف: ١٥٥] أي من قومه كأنك قلت: تفسيره من قومه، أو معناه من قومه... وأما أن المفسرة فلا تأتي إلَّا بعد فعل في معنى القول كقولك ناديته أن قم، وأمرته أن أقعد، وكتبت إليه أن أرجع. وبذلك فسر قوله ﷻ: ﴿**وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا**﴾ [سورة ص: ٦]، وقوله تعالى: ﴿**وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [سورة الصافات: ١٠٤]. المفصل: ٤٢٧-٤٢٨.

(٢) قصد النَّاظم أنّ (ما) المصدرية، و(أن) المصدرية الناصبة تختص بالجمل الفعلية، في حين تختص (أنَّ) و(أنْ) المخففة منها بالجمل الاسمية، وهذه الأحرف جميعها تؤول مع مدخولها بالمصدر.

(٣) يبدو أن النَّاظم وقع في الوهم، وأعاد ذكر (لولا) مرة ثانية، وربما يكون مرد الوهم إلى أن ابن الحاجب ذكر (لولا) في آخر هذه الأدوات، فتابعه النَّاظم وذكرها آخرًا من دون أن يلتفت إلى أنه سبق أن ذكرها.

(٤) لا تدخل هذه الأحرف إلاَّ على فعل ماض أو مستقبل، قال تعالى: ﴿**رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ**﴾ [سورة المنافقين: ١٠]، وقال تعالى: ﴿**لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ**﴾ [سورة الحجر: ٧]. وإن وقع بعدها اسم منصوب أو مرفوع كان بإضمار رافع أو ناصب، كقولك لمن ضرب قومًا: لولا زيدًا، أي لولا ضربته. وتقول: لولا خيرًا من ذلك، وهلا خيرًا من ذلك، أي هلا تفعل خيرًا من ذلك، ويجوز رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك. وللولا ولوما معنى آخر، وهو امتناع الشيء؛=

حَرْفُ التَّوَقُّع

٨٥٨. حُرْفُ تَوَقُّعٍ مَعَ التَّحْقِيْقِ (قَدْ) وَفِي مُضَارِعٍ لِتَقْلِيْلٍ وَرَدْ[١]

حَرْفَا الاسْتِفْهَام

٨٥٩. وَحَرْفَا الاسْتِفْهَامِ (هَمْزٌ) مَعَ (هَلْ) وَاقْتَضَيَا الصَّدْرَ كَهَلْ يُنْسَى الأَجَل

٨٦٠. تَصَرُّفُ (الهَمْزَةِ) مِنْ (هَلْ) أَشْمَلُ نَحْوُ: أَفَضْلٌ أَمْرُكُمْ أَمْ مُجْمَلُ؟[٢]

٨٦١. أَجَعْفَرًا ضَرَبْتَ إِذْ وَافَاكَا أَتَشْتِمُ الشَّيْخَ وَقَدْ آخَاكَا

٨٦٢. وَقَبْلَ حَرْفِ العَطْفِ تَأْتِي دُوْنَ (هَلْ) مِثْلُ: (أَثُمَّ) (أَفَمَنْ) فِيمَا نَزَلَ[٣]

=لوجود غيره. وهما في هذا الوجه داخلتان على اسم مبتدأ، كقولك: لولا علي لهلك عمر يُنظر: المفصل: ٤٣١-٤٣٢، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٥٦-٥٧، وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٣٢.

(١) خلاصة ما أراده النَّاظم (أن) قد قبل الفعل الماضي تفيد التحقيق، نحو قد ذهب زيد، فهي أفادت ههنا تحقق الذهاب، أمّا مع الفعل المضارع فهي تفيد التقليل من احتمال حدوث ما بعدها، نحو: قد يذهب زيد. ولابن الصائغ رأي آخر، فهو يرى أن (قد) إذا دخل على الماضي قيل فيه: حرف تقريب، وإنْ دخل على المضارع؛ فلا يخلو من الوجوب والإمكان، فإنْ كان مُمكِنًا، قيل: حرف تقليل، كقولك: (قد يقع المطر)، وإن كان واجبًا، كقولك: (قد تغرب الشَّمسُ)، فهو حرف تحقيق. يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: ١/ ١١٣.

(٢) هكذا ورد في النسختين الأم و(م) وأظنه: أفصل أمركم أم مجمل، بمعنى أمفصل أمركم أم موجز. ولا يمكن ههنا- وفيما بعده من مواضع- أن نستعمل (هل) محل الهمزة؛ لذا قال النَّاظم: «تَصَرُّفُ الهَمْزَةِ مِنْ هَلْ أَشْمَلُ»، في صدر بيته.

(٣) أراد بقوله: فيما نزل: النص القرآني، وقد ذكر ابن الحاجب قوله تعالى: ﴿**أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ**﴾ [سورة يونس: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿**أَفَمَن كَانَ**﴾ [سورة هود: ١٧، والسجدة: ١٨، ومحمد: ١٤]. يُنظر: الكافية: ٥٥، فتابعه النَّاظم في ذكرها، وجدير بالذكر أن ابن الحاجب ذكر نصًا قرآنيًا آخر لم يذكره النَّاظم، وهو قوله تعالى: ﴿**أَوَمَنْ كَانَ**﴾ [سورة الأنعام: ١٢٢]. ويبدو أن قربه مما ذكره في النص القرآني الثاني جعلها يستغني بذاك عن هذا.

حُرُوْفُ الشَّرْط

٨٦٣. حُرُوْفُ[١] شَرْطٍ: (إِنْ، وَلَوْ، وَأَمَّا) وَتَقْتَضِي الصَّدْرَ بِقَوْلٍ عَما

٨٦٤. لِلمَاضِي (لَوْ) وَإِنْ أَتَى مُسْتَقْبَلا[٢] (إِنْ) عَكْسَهُ كَإِنْ دَعَوْتَ أَقْبَلا

٨٦٥. يَلِيْهُمَا الفِعْلُ وَلَوْ مُقَدَّرَا[٣] كَمِثْلِ: لَوْ غَيْرِي أَتَى لأَبْتَدَرَا

---

(١) في النسخة الأم: (حرف شرط) بصيغة المفرد، وما أثبتناه من النسخة (م) أرجح.

(٢) قصد النَّاظم ههنا أن (لو) تدل على الزمن الماضي، ولا ينتقض هذا بدخولها على الفعل المضارع، فدلالتها على المضي ثابتة عنده بغض النظر عن زمن الفعل الذي دخلت عليه، وهذا ليس من اجتهاده، بل هو متابع فيه لابن الحاجب. يُنظر: الكافية: ٥٥. وثمَّة أمر أجد أن من الواجب عليَّ أن أنبه إليه ههنا، وهو أنَّ ما ذهب إليه عدد من النحويين من كون (لو) حرف امتناع لامتناع أمر فيه نظر، فعبارتهم هذه تعني امتناع الشرط والجواب معًا، وعدّوا امتناع الشرط علَّة لامتناع الجواب، وعند التأمُّل في مواضع من النصوص القرآنية يتَّضح بطلان قولهم، ومن هذه النصوص ما ورد في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [سورة لقمان: ٢٧] فعدم النفاد ثابت، على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلامًا مدادها البحر، وسبعة أمثاله. فثبوت عدم النفاد، على تقدير عدم ذلك، أولى. وهذا يدل على فساد قولهم: لو حرف امتناع لامتناع. والتحقيق، في ذلك، أن لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل، فيما مضى. فيلزم، من تقدير حصول شرطها، حصول جوابها. ويلزم كون شرطها محكومًا بامتناعه إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك، فتصير حرف وجوب لوجوب، وتخرج عن كونها للتعليق، في الماضي. وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعًا، على كل تقدير، لأنه قد يكون ثابتًا مع امتناع الشرط، كما تقدم. ولكن الأكثر أن يكون ممتنعًا.

فقد اتضح بذلك أن لو تدل على أمرين: أحدهما امتناع شرطها، والآخر كونه مستلزمًا لجوابها. ولا تدل على امتناع الجواب، في نفس الأمر، ولا ثبوته. فإذا قلت: لو قام زيد لقام عمرو، فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى، وبكونه مستلزمًا ثبوته لثبوت قيام عمرو. وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد، أو ليس له، لا تعرض في الكلام لذلك. ولكن الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين. يُنظر: الجنى الداني ٢٧٣-٢٧٥.

(٣) وثمَّة أمر لا بُدَّ من التنبيه إليه، وهو أَنَّ الأصل في باب الشرّط والجزَاء أَنْ يكونا مضارعين، كقولك: إِنْ تضرب أَضْرب؛ لأَنَّ حقيقَة الشَّرْط بالاستقبال؛ فوجب أَنْ يكون اللَّفْظ=

٨٦٦. مِنْ ثُمَّ لَوْ أَنَّكَ بِالفَتْحِ اطَّرَدْ[١] وَقُمْتَ فِي مَوْضِعِ قَائِمٍ وَرَدْ
٨٦٧. لأنَّ (أَنَّ) فِي مَقَامِ الفَاعِلِ وَقُمْتَ مِثْلَ العِوَضِ المُقَابِلِ
٨٦٨. وَإِنْ أَتَى المُسْنَدُ ذَا جُمُوْدِ يَجُوْزُ مِنْ تَعَذُّرِ المَفْقُوْدِ
٨٦٩. وَإِنْ عَلَى الشَّرْطِ تَقَدَّمَ القَسَمْ[٢] صَدْرًا يُجَبْ لِلحَلْفِ وَالمَاضِي الحَتَمْ[٣]
٨٧٠. كَاللهِ إِنْ عَادَ لأَزْجُرَنَّهُ إِنْ لَمْ يُتَابِعْنِي لأَهْجُرَنَّهُ
٨٧١. وَإِنْ يُوَسَّطْ حَيْثُ شَرْطٌ قُدِّمَا أَوْ غَيْرُهُ خُيِّرَ مَنْ تَكَلَّما
٨٧٢. تَقُوْلُ: إِنْ وَعَظْتَهُ وَاللهِ لَيَتْرُكَنَّ جُمْلَةَ المَلاَهِي
٨٧٣. يَاسِيْنُ وَالرَّحْمَن إِنْ يَشْهَدْ أُقِرْ وَالقَسَمُ المَحْذُوْفُ كَالَّذِي ذُكِرْ[٤]

=على ذَلِك، وَيجوز أَن يقعا ماضيين؛ لِأَن الماضي أخف من المضارع، فاستعملوه لخفته، وأمنوا اللبس، إِذ كانت حروف الشَّرْط تدل على الاستقبال، ويجوز أَن يكون الأول مَاضِيا، والجوَاب مضارعًا، وليس كحسن الأَوَّلين؛ لِأَنَّك خَالَفت بَين الشَّرْط وَالجواب، وهما متساويان في الحكم. وأما إِن جعلت الشَّرط مضارعًا، والجواب ماضيًا، فهو قبيح. يُنظر: علل النحو: ٤٣٩.

(١) أي يلزم فتح همزة (أن) بعد (لو)؛ لوجود فعل مقدر، والمصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها في محل رفع فاعل.

(٢) مسألة اجتماع الشرط والقسم فيها تفاصيل، فإذا اجتمع الشرطُ والقسمُ اكتُفِيَ بجواب أحدهما عن جواب الآخر. فإن لم يتقدّمهما ما يحتاج إلى خبر اكتُفِيَ بجواب السّابق منهما؛ فيُقال في تقدُّم الشّرط: (إِنْ تقُمْ والله أَقُمْ)، وفي تقدُّم القسَم: (والله إِنْ تَقُمْ لأقُومَنَّ). وإنْ تقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر فاعتبار الشّرط مرجَّحٌ على القسَم؛ تقدّم عليها أو تأخّر، فيقال: (زيدٌ والله إِنْ تُكرمه يُكْرِمْكَ) بالجزم لا غير. يُنظر: اللمحة في شرح الملحة: ٢/ ٨٨٨-٨٨٩، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٢٨٩.

(٣) وردت في النسخة (م): (انحتم).

(٤) سقطت كلمة ذكر من النسخة (م).

٨٧٤. مِثْلُ ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوْهُم[١] إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُوْنَ﴾[٢] فِي كَلَامٍ قَدْ عَظُمْ
٨٧٥. أَمَّا لِتَفْصِيْلٍ وَشَرْطٍ وَالتُزِم أَنْ يُحْذَفَ الفِعْلُ بِتَعْوِيْضٍ لَزِم
٨٧٦. تَقُوْلُ: أَمَّا بَعْدُ فَالعُمْرُ مَضى فَبَعْدُ مَعْمُوْلٌ مَضَى مُفْتَرَضَا
٨٧٧. وَقِيْلَ: مَعْمُوْلُ يَكُنْ مُقَدَّرَا إِذْ أَصْلُهُ مَهْمَا يَكُنْ فَاخْتُصِرَا
٨٧٨. وَقِيْلَ: بِالأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَسْتَحِلْ تَقْدِيْمُهُ أَوْ لاَ فَبِالثَّانِي عُمِلْ

حَرْفُ الرَّدْعِ

٨٧٩. لِلرَّدْعِ (كَلاَّ) وَأَتَى كَحَقّا تَقُوْلُ: كَلَّا إِنَّهُ قَدْ حَقَّا[٣]

تَاءُ التَّأْنِيْثِ السَّاكِنَة

٨٨٠. وَتَلْحَقُ المَاضِي تَاءٌ سَكَنَتْ إِنْ أُنِّثَ الفَاعِلُ نَحْوُ: أَمْكَنَتْ
٨٨١. فَإِنْ يَكُنْ فَاعِلُ فِعْلٍ مُظْهَرًا غَيْرَ حَقِيْقِيٍّ فَكُنْ[٤] مُخَيَّرًا[٥]

---

(١) وردت في النسخة (م): (لطعمتموهم).

(٢) قصد قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِيْنَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٢١]، وقد سبقه ابن الحاجب إلى ذكره، يُنظر: الكافية: ٥٦.

(٣) أوجز ابن الحاجب في حديثه عن هذا الحرف، فهو لم يقل سوى: (كلا) وقد جاء بمعنى حقًّا. الكافية: ٥٦، وتابعه النَّاظم في الإيجاز، وذكر أنها تأتي لمعنيين: للردع، وبمعنى حقًّا. وقد ورد هذا الحرف في القرآن الكريم ثلاثًا وثلاثين مرَّة، تتضمَّنها خمس عشرة سورة، وليس في النصف الأول منها شيء. قيل: وحكمة ذلك أن النصف الأخير نزل أكثره بمكة، وأكثرها جبابرة، فتكرَّرت هذه الكلمة، على وجه التهديد، والتعنيف لهم، والإنكار عليهم. بخلاف النصف الأول، وما نزل منه في اليهود، لم يحتج إلى إيرادها فيه، لذلهم وصغارهم. يُنظر: الجنى الداني: ٥٧٨، ومغني اللبيب: ٢٤٩.

(٤) وردت في النسخة (م): (وكن)، بواو العطف بدل الفاء.

(٥) قصد إن كان الفاعل اسماً ظاهرًا غير حقيقي التأنيث فيجوز دخول التاء، وعدم دخولها.

٨٨٢. وَضَعَّفُوا عَلاَمَةَ الْمُثَنَّى وَالجَمْعُ فِي الْمُظْهَرِ فَاحْذِفَنَّا[١]

التَّنْوِيْنُ

٨٨٣. وَذَاكَ نُوْنٌ سَاكِنٌ يُعَقِّبُ حَرَكَةَ الآخِرِ لَيْسَ يُكْتَبُ[٢]

٨٨٤. مَكِّنْ بِتَنْوِيْنٍ، وَنَكِّرْ، عَوِّضَا، قَابِلْ، تَرَنَّمْ فِي قَرِيْضٍ[٣] اقْتَضى[٤]

٨٨٥. يُحْذَفُ تَنْوِيْنٌ مِنْ اسْمٍ عَلَمِ يُوْصَفُ يَا بْنَ مُوْصِلٍ بِالعَلَمِ

نُوْنُ التَّأْكِيْد

٨٨٦. وَنُوْنُ تَأْكِيْدٍ مُسَكَّنٌ يَخِفْ مُثَقَّلٌ يُفْتَحُ[٥] مَعَ غَيْرِ الأَلِفْ

---

(١) لم يختلف كلام النَّاظم في جوهره عما أورده ابن الحاجب، إذ قال ابن الحاجب: «تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي؛ لتأنيث المسند إليه، فإن كان ظاهرًا غير حقيقي فمخير، وأما إلحاق التثنية والجمعين فضعيف». الكافية: ٥٦.

(٢) عرف ابن الحاجب التنوين بقوله: «نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل». الكافية: ٥٦، ويتَّضح في حدِّ ابن الحاجب أنه احترز عن نون التوكيد، في حين وجهه النَّاظم جزءًا من عنايته إلى مسألة الكتابة الإملائية. وسُمِّي (التَّنوين) بدلًا من النون؛ ليفصل بَين النُّون الَّتِي يُوقف عَلَيْهَا، وَبَين هَذِه النُّون التي تُحذف عند الوقف. وبيَّن علة حذف التنوين عند الوقف بقوله: تُحذف لِأَن التَّنْوِين تَابع للإعراب، أَلا ترى أَنه يدْخل فِي الْمَرْفُوع والمنصوب وَالْمَجْرُور، فَلَمَّا كان تابعًا له، والإعراب لا يوقف عليه، وجب أَن يسقط في اللَّفظ، إذ كان تبعه من جهة اللَّفظ، أَلا ترى أَن التَّنوين لا يُوجد إِلَّا بعد حركة، فإِذا وجب إسقاط حركة ما قبلهَا تبعه فِي السّقوط. يُنظر: علل النحو: ١٥٣-١٥٤.

(٣) وردت في النسخة (م): (مريض) وهو تصحيف.

(٤) ذكر النَّاظم ههنا تبعًا لابن الحاجب أغراض التنوين، وهي: التمكين، والتنكير، والعوض، والمقابلة، والترنم.

(٥) ورد في النسخة (م): (بفتح)، وهو تصحيف. ويرى الخليل أن التوكيد بالمثقلة أبلغ. يُنظر: مغني اللبيب: ٤٤٣.

٨٨٧. يُخْتَصُّ بِالفِعْلِ الَّذِي يُسْتَقْبَلُ[١] فِي الأَمْرِ وَالنَّهِي وَعَرْضٍ يَحْصُلُ
٨٨٨. كَذَا فِي الاسْتِفْهَامِ وَالتَّمَنِّي وَالحَلْفِ فَاحْفَظَنَّ بِالتَّأَنِي
٨٨٩. يَكْثُرُ فِي إِمَّا تَخَافَنَّ كَمَا يَلْزَمُ فِي المُثْبَتِ حِيْنَ أُقْسِمَا
٨٩٠. وَقَلَّ فِي النَّفِي وَمَا قَبْلُ يُضَمْ[٢] فِي الجَمْعِ مِنْ مُذَكَّرٍ فَيُلْتَزَمْ
٨٩١. يُكْسَرُ فِي مُؤَنَّثٍ مُخَاطَبَهْ[٣] يُفْتَحُ فِي سِوَاهُ بِالمُرَاقَبَهْ
٨٩٢. وَفِي المُثَنَّى وَالإِنَاثِ بِالأَلِفْ[٤] قَبْلَ الَّذِي يَثْقُلُ دُوْنَ مَا يَخِفْ
٨٩٣. وَالنُّوْنُ فِي غَيْرِهِمَا كَالمُنْفَصِلْ مَعَ بَارِزٍ وَدُوْنُهُ كَالمُتَّصِلْ
٨٩٤. مِثْلُ أَرْضَيَنَّ وَأَرْضَوُنَّ وَأَرْضَيْنْ ثُمَّ ارْمِيَنْ[٥] وارْمُنَّ وَارْمِنْ نَطْمِئِنْ[٦]
٨٩٥. يُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ نُوْنٌ قَدْ يَخِفْ وَعِنْدَ وَقْفٍ فَيُرَدُّ مَا حُذِفْ
٨٩٦. وَإِنْ يَكُنْ مَا قَبْلَهُ مُنْفَتِحَا يُقْلَبْ لِوَقْفٍ أَلِفًا كَافْتَتِحَا[٧]

(١) قال ابن جني: «وهما خفيفة وثقيلة فالثقيلة أَشد توكيدًا من الخفيفَة، والفعل بعدهما مبني على الفتح معهما، وأكثر ما تدخلان فيه القسم، تَقول: والله لأقومن وتالله لأذهبن قَالَ الله تعالى: ﴿**لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ**﴾ [سورة العلق: ١٥]، وقال سبحانه: ﴿**لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا**﴾ [سورة مريم: ٤٦]. اللمع في العربية: ١٩٨.

(٢) وردت في النسخة (م): (يظم)، وهو تحريف.

(٣) أي يُضم ما قبل النون إذا دخلت على فعل متصل بواو الجماعة، نحو: ليذهبوا، تقول بعد دخولها: ليذهبُنَّ، وكذلك ما اتصل بياء المخاطبة، نحو لتذهبي، تقول بعد دخولها: لتذهبِنَّ. يُنظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٩.

(٤) جدير بالذكر أن نون التوكيد الثقيلة تُكسر بعد ألف الاثنين، وإنما كُسرت بعد ألف الاثنين وألف الفصل، نحو: اضربانوا ضربنان، تشبيها بنون الأعراب التي في المضارع، فإنها تكسر بعد الألف، نحو: تضربانِ، وكذا النون في الاسم المثنى، نحو: الزيدان. يُنظر: شرح الرضي: ٤/ ٤٨٤.

(٥) ورد في النسخة الأم: (أمرمين) وهو تحريف للراء.

(٦) وردت في النسخة (م): (نظم).

(٧) أتمَّ النَّاظم في هذا البيت المادة العلمية للكتاب، وما يليه من الأبيات وصف موجز لها.

٨٩٧. قَدْ تَمَّتِ الصَّافِيَةُ العَزِيْزَهْ تَارِيْخُهَا المَنْظُوْمَةُ الوَجِيْزَهْ=١١٣٦[١]

٨٩٨. أَبْيَاتُهَا شَرِيْفَةٌ طَرِيْفَهْ عِدَّتُهَا طَرِيْفَةٌ شَرِيْفَهْ=٨٩٩[٢]

٨٩٩. فَالحَمْدُ للهِ وَلُطْفُهُ كَمَلْ وَفَيْضُهُ عَمَّ وَفَضْلُهُ شَمَل

تمت الرسالة[٣]

(١) ثُبِّت هذا الرقم تحت بيت النسخة الأم، ولم يُثبَّت هو أو سواه من الأرقام في النسخة (م).

(٢) ثُبِّت هذا الرقم تحت بيت النسخة الأم، ولم يُثبَّت هو أو سواه من الأرقام في النسخة (م).

(٣) ثُبِّتت هذا العبارة في النسخة الأم، ولم تَرِد في النسخة (م).

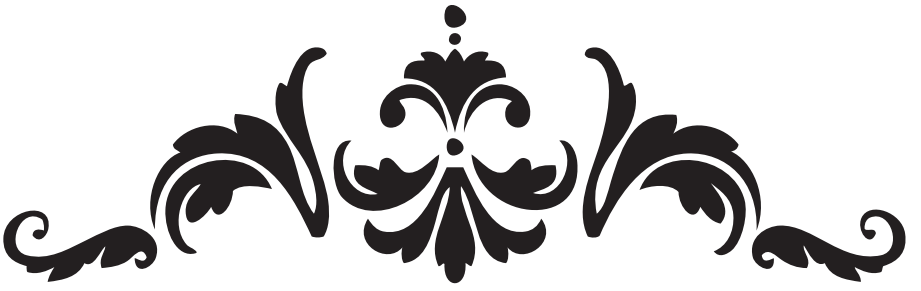

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع المطبوعة والمخطوطة

المخطوطات

- التُّحفة الشافية في شرح الكافية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، من كتب خزانة مخطوطات مركز إحياء التراث الإسلامي في قم المقدَّسة في إيران.
- توشيح الوافية، محسن الشهير بالنحويّ القزوينيّ، نسخة مجلس الشورى، طهران، إيران.
- تقويم رمح الخط، محسن الشهير بالنحويّ القزوينيّ، نسخة مجلس الشورى، طهران، إيران.
- رمح الخط في نظم رسم الخط، السيد قوام الدين القزويني، نسخة مكتبة الإمام الحكيم العامّة في النجف الاشرف بالعراق، ضمن مجموعة تحت رقم (٣٥) تسلسلها ضمن المجموعة (٤)، نسخ محمّد بن ياسين بن عبد الله المكريّ، سنة ١٢٢٨هـ.

المصادر والمراجع المطبوعة

(أ)

- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صديق بن حسن

القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكـار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

- أخبار النحويين، عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم (ت: ٣٤٩هـ) أبو طاهر المقرئ، الطبعة الأولى، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ١٤١٠هـ.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ (ت: ٥٧٧ هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.
- أسرار العربية، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، تحقيق: د.فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحويّ البغداديّ (ت: ٣١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد إسماعيل بن النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الأعـلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فـارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ)، الطبعة الخامسة عشرة، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.
- أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، دار

التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط: ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧١م.
- أمالي ابن الشّجريّ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي أبو السعادات ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي: ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري، تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك، راجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحويّ، تحقيق: د. موسى بناي العليليّ، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م.

(ب)

- بحر العلوم، (تفسير السمرقندي)، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)، تحقيق: د. محمد مطرجي، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ت).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ط: ١، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ.

(ت)

- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تح: د. بشار عواد معروف، ط١، دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- تاج العروس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: الدكتور السيد يعقوب بكر، و الدكتور رمضان عبد التواب، ط٢، دار المعارف، القاهرة، مصر ١٩٧٥م.
- تخليص الشّواهد، العلامة ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي.
- تذييل سلافة العصر، السيد عبد الله الجزائري، تحقيق: السيد هادي باليل الموسوي، المكتبة الأدبية المختصة، ١٤٢٠هـ.

- تراجم الرجال، لأحمد الحسينيّ، نشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم المقدسة، ١٤١٤ هـ.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، إبراهيم الأبياري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، أبو محمد الحسين بن مسعود ابن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٠ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- تفسير السمعاني، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت: ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، ط١، دار الوطن، الرياض، السعودية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- تلامذة العلَّامة المجلسيّ، السيّد أحمد الحسينيّ، ط١، مطبعة الخيّام، نشر مكتبة آية الله المرعشيّ العامّة، قم، ١٤١٠ هـ.ق.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين قاسم ابن عبد الله بن علي المراديّ المصري المالكيّ (ت: ٧٤٩ هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربيّ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، حمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط١، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت-دمشق، ١٤١٠هـ.

(ج)

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المراديّ (ت: ٧٤٩ هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(ح)

- الحدود النحوية والمآخذ على الحاجبية، كمال الدين بن العتائقي، تحقيق: د. صالح كاظم ود. قاسم رحيم، دار التراث في النجف، ٢٠١٣م.
- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسيّ (ت: ٨٦٠ هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- حول الشعر التعليمي، الدكتور صالح آدم بيلو الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، العدد ٥٣، من ٢١٢-٢٢١، ربيع الأول ١٤٠٢هـ.

(خ)

- خزانة الأدب وغاية الأرب، تقي الدين أبي بكر علي بن عبد الله الحموي الأزراري، تحقيق: عصام شعيتو، ط١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.

(د)

- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بَصير، المعروف بأعشى قيس (ت: ٦٢٩ م)، شرح و تعليق: د. محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.
- ديوان ذي الرمة، غيلان بن عقبة بن مسعود، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- الدليل إلى المتون العلمية، عبد العزيز بن إبراهيم، ط١، دار الصميعي للنشر والتوزيع الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

(ذ)

- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آقا بزرك الطهراني، ط٢، دار الأضواء لبنان، ١٤٠٣هـ.

(ر)

- رسالة الحدود في النحو، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.

- رصف المباني، في شرح حروف المعاني،أحمد بن عبد النور المالقيّ (ت: ٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، سوريا، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- روضات الجنَّات في أحوال العلماء والسادات، محمد باقر الموسوي الخوانساري (ت: ١٣١٣ هـ)، عنيت بنشره مكتبة إسماعليان، طهران، ١٣٩٠هـ.

(س)

- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدي شحاتة عامر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(ش)

- شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت: ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٨، مطبعة أمير، قم، إيران، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، المعروف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة، (د.ت).
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ

الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥ هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- شرح الحدود، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، ١٩٩٣م.
- شرح الرضي على الكافيّة، الرضيّ الأستراباذيّ (ت: ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- شرح الرضي على الكافية، شرح الرضي على الكافية، الشيخ رضي الدين الأسترآباذي (ت: ٦٨٨ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د.ت).
- شرح الكافية الشّافية، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت: ٦٧٢ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، (د.ت).
- شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ الضرير (ت: بعد ٤٠٠ هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، تصدير: د. رمضان عبد التواب، ط١، الشركة الدوليّة للطباعة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحويّ (ت: ٦٤٣ هـ)، وضع فهارسه: د. عبد الحسين المبارك، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ت).
- شرح المفصّل، يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين (ت: ٦٤٣ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت).

- شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي علوان العليلي، ط١، مطبعة الآداب في النجف الاشرف، ١٤٠٠هـ.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيليّ (ت: ٦٦٩ هـ)، تحقيق: صاحب جعفر أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح شذور الذهب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ت).

(ص)

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفيّة، تقيّ الدين إبراهيم بن الحسين (ت: ق ٧هـ)، تحقيق: محسن بن سالم العميريّ، ط١، جامعة أُمّ القرى، ١٤١٩هـ.

(ض)

- ضحى الإسلام، أحمد أمين، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٧م.

(ط)

- طبقات أعلام الشيعة، العلامة الشيخ آغا بزرك الطهراني، تحقيق: علي نقي منزوي، ط: ١، مطبعة مؤسسة مطبوعات اسماعيليان، قم، ايران، (د.ت)

(ع)

- علل النحو، أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الـورَّاق (ت: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط١، مكتبة الرياض، الرياض، السعودية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- العلوم العقلية في المنظومات العربية، دراسة وثائقية ونصوص، جلال شوقي، ط١، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ١٩٩٠م.

(غ)

- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد بن محمد علي بن الجزري الدمشقي الشافعي شمس الدين أبو الخير، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦م.
- الغدير، عبد الحسين الأمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٩هـ.

(ف)

- فتح الوصيد في شرح القصيد، الإمام علم الدين علي بن محمد أبو الحسن السخاويّ (ت: ٦٤٣ هـ)، تحقيق: أحمد عدنان الزعبيّ، ط١، مكتبة دار لبنان، الكويت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- الفهرست، ابن النديم محمد بن إسحق (ت: ٣٨٥هـ/ ٩٩٥م)، دار المعرفة للنشر، بيروت، ١٩٧٨م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، سعيد الافغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

(ق)

- قطر الندى وبل الصدى، جمالِ الدين محمدِ بنِ يوسفَ بنِ هشامٍ الأنصاريِّ، محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشر، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

(ك)

- الكافية في علم النحو، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصريّ المالكيّ، المعروف بابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- الكامل في التاريخ، عز الدين علي بن محمد الشيباني ابن الأثير (ت: ٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦.
- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ)، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، ط٤، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الكشاف، عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عُمر الزمخشري ّالخوارزميّ (ت: ٥٣٨ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربيّ، ومؤسسة التاريخ العربيّ، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ-٢٠٠١م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
- الكنى والألقاب، الشيخ عباس بن محمد القمي (ت: ١٣٥٩هـ)، تقديم: محمد هادي الأميني.

(ل)

- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠ هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات كمال الدين الانباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: د. عطية عامر.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٣٩٩هـ-١٩٧٨م.
- لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة العربية، د. غالب فاضل المطلبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

(م)

- مجلة لغة العرب، المجلد السابع، مديرية الثقافة العامة، وزارة الاعلام الجمهورية العراقي، مطبعة الآداب، بغداد.

- المحرر في النحو، عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ (ت: ٧٠٢ هـ)، تحقيق: د. منصور علي محمد عبد السميع، ط١، دار السلام، مصر القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- المدرسة النحويّة في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، الدكتور عبد العال سالم مَكرَم، ط٢، مؤسسة الرسالة الكويت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- مرآة الكتب، للتبريزيّ، التبريزي، تحقيق: محمد علي الحائري، ط١، نشر مكتبة اية الله العظمى المرعشي العامة، قم، مطبعة صدر بيروت، ١٤١٤هـ.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره، حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ، د. عوض محمد القوزي، ط١، شركة الطباعة العربيّة السعوديّة، العمارية، الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرمانيّ النحويّ (ت: ٣٨٤ هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شبلي، ط٣، دار الشروق، جدة، السعوديّة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزَّجَّاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، شرح أحاديثه: الأستاذ جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مطبعة المدنيّ، مصر، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت: ٢٠٧ هـ)، ج١، تحقيق: أحمد

يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، تصدير: محمد أبي الفضل إبراهيم، ج٢، تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار، ج٣، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، دار السرور (د.ت).

- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى أحمد الزيات، حامد عبد القادر محمد النجار، دار الدعوة، تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، تحقيق: بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، تحقيق ودراسة: د. خالد إسماعيل حسان، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: أحمد عفيفي، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- المنظومة النحوية- دراسة تحليلية، د. ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م.

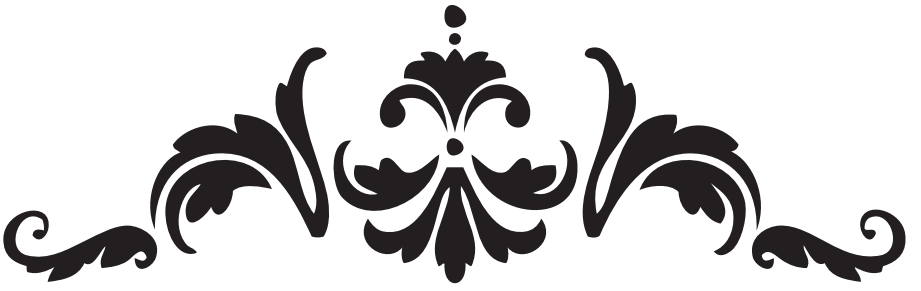

الفهارس

فهرست الآيات

النص القرآني	السورة والآية	الصفحة
﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء﴾	محمد/ ٤	٥٠
﴿فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُواْ ثَلاَثَةٌ انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللّهُ إِلَـهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَكَفَى باللّهِ وَكِيلا﴾	النساء/ ١٧١	٩٣
﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾	يوسف/ ٤٦	٤٨، ٩٨
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	يوسف/ ٢٩	٩٨
﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾	المدثر/ ٣	١٠٠
﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾	النساء/ ٦٦	١٠٦
﴿قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾	طه/ ٧١	٤٩، ١٦٩
﴿وَلاَ تَأْكُلُوْا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾	الأنعام/ ١٢١	٤٩، ١٨٤
﴿وَالْـمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾	الحج/ ٣٥	١١٢

فهرست الأشعار

الشعر	الشاعر	الصفحة
فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال	امرؤ القيس	٥٠
يا (تَيْمَ تَيْمَ) عَدِيَّ لا أبا لكمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سوءة عمر	جرير	٥٠
أَلاَ (يَا اسْلَمِي) يا دَارَ مَيَّةَ عَلَى الْبِلى وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بجَرْعَائِكِ القَطْر	ذو الرمَّة	٥١
الواهبُ المائةَ الهِجانَ (وعَبْدَها) عُوذًا تزجّى خَلْفَها أطفالَها	الأعشى	٥١ الهامش
أَنا ابنُ (التارِكِ البَكْرِيَّ بشْر) عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقوعا	المزَّار الأزدي	٥١ الهامش

فهرست الأعلام

الاسم	رقم البيت في الأرجوزة
الأخفش	(٧٠، ٧١، ٧٥٧، ٧٧٥)
أدهم	(٤٢)
أرقم	(٤٢)
امرؤ القيس	(٦٩)
ثعلب وطحلب	(٢٣٩)
ثمود	(١٩٠)
جعفر	٢١٣
الحجاز	(٣٢٦)
أبو حسن	(٣١٢)
الحسن	(١)
خالد	٢١٦
الخليل	(١٦٩، ١٧٠، ٤٤٥)
الزجاج	(٢٣٣، ٥١٢)
زينب	(٨٥٠، ٤٦، ٤٣٣)
ابن سعد	(٨١١)
سيبويه	(٧٠، ٢١٨، ٣٩١، ٧٥٥)
عامر	٦٢٣
أبو العباس	(٦٢٨، ١٧٠)

علي	١٥٤
عمر	(٤٠، ٦٢٦)
عمرو	(٢١٣، ٣٨٨، ٣٩١، ١١٦)
أبو عمرو بن العلاء	(١٦٩)
الفرَّاء	(٣٩٠، ٩٢، ٣٤٥، ٨٢٦)
أبو قحافة	(١٧١)
قطام	(٦٨، ٤٨٢)
قوام الدين	(١)
قيس	٤٤٥
الكسائي	(٩٢، ٩٣، ٦٩٥، ٨١٥)
ابن كيسان	(٧٤٢)
المازني	(٧٥٤)
المبرِّد	(٧٧٨، ٨١٥، ٢١٧)
معد يكرب	(١٨٩)
نوح	٥١
هذيل	(٣٥٦)
هند	(٤٦،٥٤٩)
يوسف	(١٩٧، ١٩٩، ٦٢٩)
يونس	(١٩٧)

المحتويات

الإهداء	٥
المُقَدِّمَة	٧
التمهيد: بدايات نظم الشعر التعليمي عند العرب	٩
نظرة الدارسين إلى المنظومات النحوية	١٣
كافية ابن الحاجب وأهميتها	١٧
منظومات الكافية	١٨
أهمية الصَّافية في نظم الكافية	٢٠
سبب نظمه الكافية	٢١
النَّاظم في سطور	٢٥
اسمه، ونسبه	٢٥
شيوخه	٢٧
تلاميذه	٢٨
وفاته	٢٩
تصانيفه	٢٩

تصانيف السيِّد قوام الدين القزويني في مكتبات إيران في فهرس دنا ٣٩
منهج النَّاظم ٤٣
موقفه من أدلَّة الصناعة النحوية ٤٧
مميِّزات نظمه ٥٦
مصادر ثقافته اللغوية ٥٧
توثيق اسم المخطوطة ونسبتها إلى ناظمها ٥٩
نسخ المخطوط ٦٠
عملنا في التحقيق ٦١
نُسَخٌ مُصَوَّرَةٌ مِنَ المَخْطُوط ٦٥
النَّصُّ مُحَقَّقًا ٧٣
حَدُّ النَّحْوِ والكَلِمَة وَالكَلام ٧٦
[أَنوَاعُ الإِعرَاب] ٧٧
[العامل] ٧٨
[الأسماءُ السِّتَّة] ٧٨
غَيْرُ المُنْصَرِف ٧٩
المَرْفُوْعَات ٨٣
الفَاعِلُ ٨٣

التَّنَازِعُ ٨٥
مَفْعُوْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ٨٦
[المُبْتَدَأُ وَالخَبَر] ٨٧
خَبَرُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ٩٠
خَبَرُ لاَ الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ ٩٠
اسْمُ مَا وَلاَ المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ ٩٠
المَنْصُوْبَات ٩٠
المفعول المُطلَق ٩١
المَفْعُوْلُ بِه ٩٢
الثَّانِي المُنَادَى ٩٣
التَّرْخِيْم ٩٦
الثَّالِثُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُهُ عَلَى شَرِيْطِ التَّفْسِيْر ٩٨
الرابع التحذير ١٠٠
المَفْعُولُ فِيْه ١٠٠
المَفْعُوْلُ لَه ١٠١
المَفْعُوْلُ مَعَه ١٠٢
الحَال ١٠٢

التَّمْيِيز	١٠٤
المُسْتَثْنَى	١٠٥
خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا	١٠٧
اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا	١٠٨
المَنْصُوْبُ بِلاَ لِنَفْيِ الجِنْس	١٠٨
خَبَرُ مَا وَلَا المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ	١١٠
المَجْرُوْرَات	١١٠
الإِضَافَةُ المَعْنَوِيَّة	١١١
الإِضَافَةُ اللَّفْظِيَّة	١١٢
المُضَافُ إِلَى يَاءِ المُتَكَلِّم	١١٣
التَّوَابِعُ	١١٤
النعت	١١٤
العَطْفُ	١١٧
التَّأْكِيْدُ	١١٨
البَدَلُ	١٢٠
عَطْفُ البَيَانِ	١٢١
المَبْنِيُّ	١٢١

المُضْمَرُ	١٢٢
اسم الإشارة	١٢٦
الموصول	١٢٧
الإخْبَارُ بِالَّذِي	١٢٨
أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ	١٢٩
الأَصْوَات	١٣٠
المُرَكَّبَات	١٣١
الكِنَايَات	١٣١
الظُّرُوف	١٣٢
المَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ	١٣٤
أَسْمَاءُ العَدَدِ	١٣٥
المُذَكَّرُ وَالمُؤَنَّث	١٣٧
المُثَنَّى	١٣٨
الجَمْعُ	١٣٩
المَصْدَرُ	١٤٢
اسْمُ الفَاعِلِ	١٤٣
اسم المفعول	١٤٤

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةِ	١٤٥
اسْمُ التَّفْضِيْلِ	١٤٧
الفِعْلُ	١٤٩
المَاضِي	١٥٠
الْمُضَارِعُ	١٥٠
الأَمْرُ	١٥٧
فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه	١٥٨
الفِعْلُ الْمُتَعَدِّي واللَّازِم	١٥٩
أَفْعَالُ القُلُوبِ	١٦٠
الأَفْعَالُ النَّاقِصَة	١٦١
أَفْعَالُ الْمُقَارَبَة	١٦٣
فِعْلاَ التَّعَجُّب	١٦٥
أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّم	١٦٦
الحَرْفُ	١٦٧
حرُوْفُ الجَرِّ	١٦٧
الأَحْرُفُ الْمُشَبَّهةُ بِالفِعْلِ	١٧٢
الحروف العاطفة	١٧٥

حُرُوْفُ التَّنْبِيْهِ ١٧٧
حِرُوْفُ النِّدَاءِ ١٧٨
حُرُوْفُ الإِيْجَابِ ١٧٨
حُرُوْفُ المَعَانِي الزَّائِدَة ١٧٩
حَرْفَا التَّفْسِيْر ١٨٠
حُرُوْفُ المَصْدَر ١٨٠
حُرُوْفُ التَّحْضِيْضِ ١٨٠
حَرْفُ التَّوَقُّع ١٨١
حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ ١٨١
حُرُوْفُ الشَّرْطِ ١٨٢
حَرْفُ الرَّدْعِ ١٨٤
تَاءُ التَّأْنِيْثِ السَّاكِنَةِ ١٨٤
التَّنْوِيْنُ ١٨٥
نُوْنُ التَّأْكِيْدِ ١٨٥
المصادر والمراجع ١٨٩
المصادر والمراجع المطبوعة والمخطوطة ١٩١
المخطوطات ١٩١

المصادر والمراجع المطبوعة ١٩١

الفهارس ٢٠٧

فهرست الآيات ٢٠٩

فهرست الأشعار ٢١٠

فهرست الأعلام ٢١١